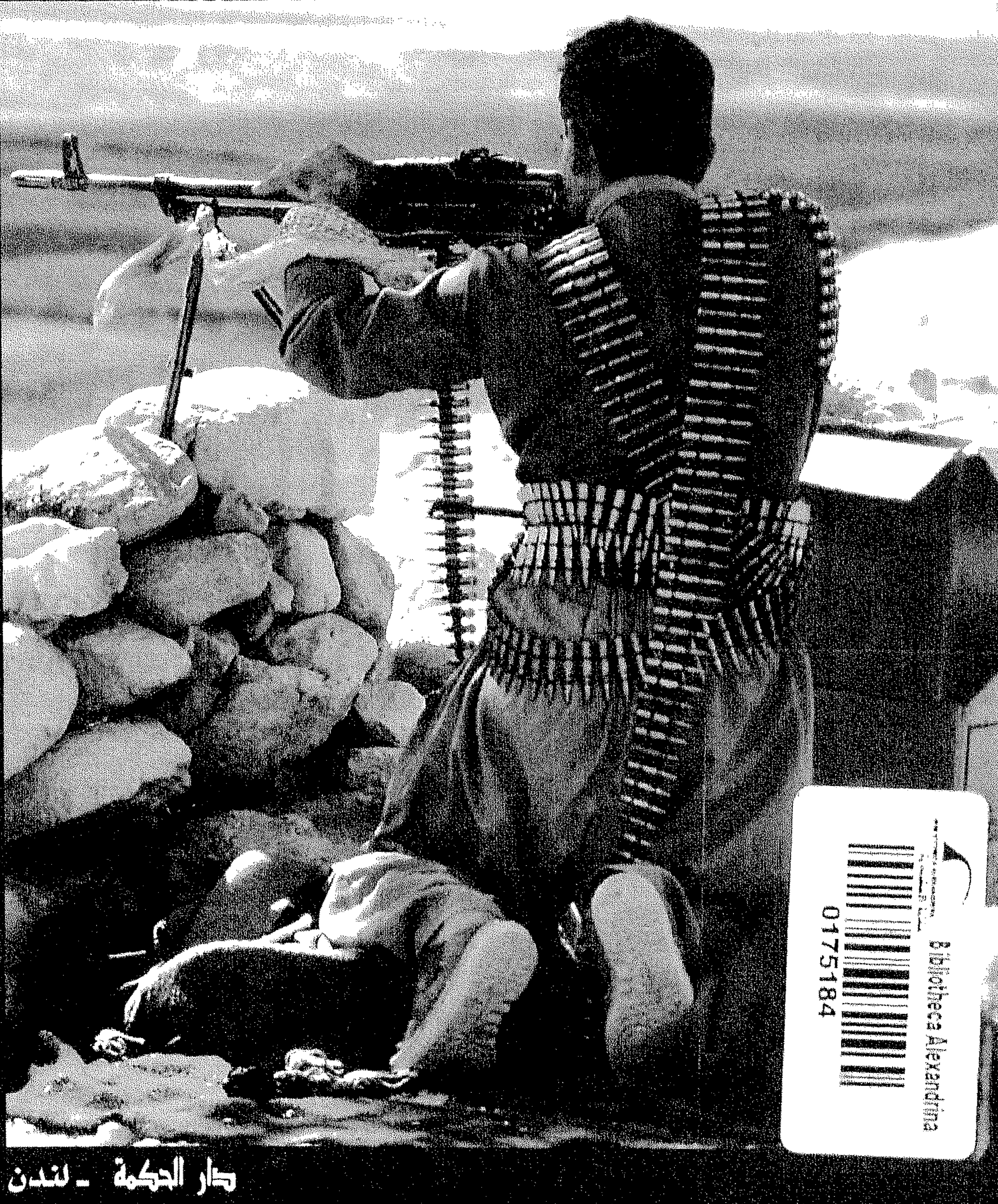
محمد إحسان

كردستان

ودوامة الحرب



دار الحكمة ـ لندن







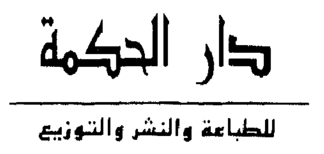
كردستان و دوامة الحرب

الطبعة الأولى

2000
ISBN 1 - 898209 - 51 - 0







88 Chalton Street London NW1 1HJ. Tel: 0171 - 383 4037 Fax: 0171 - 383 0116

كردستان و دوامة الحرب

محمد احسان

دار الحكمة – لندن

KURDISTAN AND THE WAR DILEMMA

كردستان و دوامة الحرب

محمد احسان

الناشر دار الحكمة

لندن

الطبعة الأولى باللغة العربية

2000

ISBN 1 - 898209 - 51 - 0

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

« الذين آمنوا و هاجروا و جاهدوا في سبيل الله بأموالهم و أنفسهم أعظم درجة عند الله و أولئك هم الفائزون ... »

صدق الله العظيم

شكر و تقدير

أتوجه بجزيل الشكر و خالص التقدير لكل من ساعد و ساهم في وضع هذا الجهد المتواضع بين يدي القاريء الكريم الذي جاء ثمرة جهد شاق و بحث مستفيض و متابعة جادة.

و أخص بالذكر الكاتب و الباحث الاستاذ الدكتور عبد الحسين شعبان لما خصني به من واسع خبرته العلمية و تجربته في البحث و التاليف كذلك الكاتب و المؤلف و الصحافي الاخ جرجيس فتح الله لما قدمه لي من مراجعة و تدقيق لفصول هذا الكتاب و ذلك من مكان أقامته في السويد أو عند زيارته الى لندن. و لا يفوتني أن أذكر بأعتزاز تشجيع و دعم الكاتب والمؤلف الصحفي الاخ فوزي ألاتروشي لما أبداه لي من ملاحظات و توجيهات سديدة.

و في الختام اود ان اشير الى انني وحدي المسؤول عن النص الذي اضعه بيد القاريء و اتحمل تبعة الاراء و الافكار الواردة فيه، متمنيا من الله التوفيق و السداد املا ان اكون قد قدمت مساهمة متواضعة لامتي الكردية من اجل نيل حقوقها و في المقدمة منها حق الحياة و العيش بسلام و تقرير المصير وفقا لأرادتها الحرة. و الله من وراء القصد.

المؤلف



المقدمة

اخترت موضوع كردستان و دوامة الحرب و ذلك لأهمية الموضوع الكردي في المعادلة الشرق أوسطية. اذ لا يمكن الحديث عن الاستقرار و ألامن و السلام في المنطقة دون ايجاد حلول و معالجات للقضية الكردية التي لا تخص الاكراد وحدهم بل و تتداخل مع شعوب و دول المنطقة و تؤثر في نظام العلاقات الدولية.

فحتى لو تم حل مشكلة الشرق الاوسط الاساسية و اعني بها " القضية الفسلطينية " بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه و بالاخص حقه في تقرير مصيره فوق ترابه و في اطار كيان سياسي مستقل. فانه لا يمكن اطفاء بؤر النزاع و الصراع الشرق أوسطية الاخرى دون حل القضية الكردية و تمكين الشعب الكردي الذي يتجاوز تعداده الثلاثين مليون و الموزع بين أكثر من خمس دول من نيل حقوقه و اقامة كيان سياسي يعبر عن طموح الامة الكردية في الوحدة و تقرير المصير و التعايش مع شعوب و دول المنطقة و التعاون المشترك معها على اساس من الصداقة و التأخي و المنافع المشتركة و المصالح المتبادلة.

في هذا الكتاب حاولت التركيز على المؤثرات المحلية و الاقليمية و الدولية على كرد العراق خلال الاعوام 1990 –1998 و تلك

فترة عصيبة و دقيقة من حركتهم القومية. حيث برزت مسألتهم بشكل لم يسبق له مثيل في أي وقت. اذ باتت قضية ايجاد حل دائم و ثابت و عادل للمسألة الكردية عموما و لكرد العراق خصوصا عنصرا هاما من عناصر معادلة السلام و الاستقرار في الشرق الأوسط.

ففي الفصل الاول تناولت منشأ المسألة الكردية مركزا على الكرد و معاهدة سيفر متناولا تطور القضية الكردية منذ نشأة الدولة العراقية 1921 و حتى قيام الجمهورية العراقية في 14 تموز (يوليو) 1958.

اما الفصل الثاني فقد خصصته لمناقشة القضية الكردية في الفترة الاولى لحكم البعث 1963، و الفترة الثانية التي بدأت عام 1968 معرجا على القضية الكردية في زمن حكم الاخوين عارف (1963–1968) مفردا مبحثا خاصا للحرب العراقية – الايرانية و تطوراتها التي ادخلت القضية الكردية في طور خاص من تطورها تمهيدا لحرب الخليج الثانية.

لقد واجه الكرد في مسيرتهم النضالية لاثبات هويتهم السياسية شتى صنوف الاقصاء و العزل و التمييز و الاستغلال و التهجير بما فيها استخدام السلاح الكيمياوي، و دخلت المسألة الكردية عهدا

جديدا اثر حرب الخليج الثانية التي اخرجت القضية الكردية الى الفضاء الدولي و وضعتها على طاولة البحث. و هي بمثابة العودة الثانية الى الأروقة الدولية بعد معاهدة سيفر (Sever).

و في الفصل الثالث حاولت ان اركز على قرار مجلس الامن 688 و اثاره و ابعاده على المسألة الكردية في المستقبل القريب و البعيد. و قدمت رؤية للقرار و تفسيراته المختلفة و مواقف القوى و الجماعات المختلفة منه.

و في الفصل الرابع بحثت مشاهد ما بعد حرب الخليج و تداعياتها ابتداء من مقدمات و حيثيات الحرب و ما رافقها. و قد توقفت عند حكومة اقليم كردستان التي انبثقت اثر سحب النظام العراقي لجهازه الاداري والمالي و اداراته السياسية من كردستان حيث واجهت الحركة الكردية وضعا عصيبا فقامت بملء الفراغ باجراء انتخابات اقليمية لاول مرة في تاريخ العراق السياسي و تشكيل حكومة كردية في اعقاب ذلك سميت بحكومة أقليم كردستان.

و في الفصل الخامس تناولت النزاع الداخلي (الكردي – الكردي) و مؤثراته المأساوية على نضال الشعب الكردي، مؤشرا لدور الجيوبولتيك في اندلاع النزاع و التنسيق الاقليمي بهذا الخصوص و

التداخل الخارجي الذي كان مؤثرا مهما في اندلاع القتال و تغذيته.

اما الفصل السادس فقد خصصته للتنازع و النفوذ الاقليمي و الدولي. اذ لا يمكن لبحث القضية الكردية و بخاصة مراحلها التاريخية في العراق او غيره من البلدان التي يعيش فيها الشعب الكردي دون سبر اغوار للنفوذ التركي و الايراني و الامريكي ناهيكم عن الدور العربي السوري و المصري.

و كان الفصل الاخير الذي هو بمثابة خاتمة و استنتاجات البحث بعنوان: القضية الكردية في العراق و الفيدرالية و ركز على موضوع حق تقرير المصير و اراء بعض القوى السياسية المعارضة بهذا الخصوص بين التقييد و الاطلاق، حيث افردت قسما خاصا منه لمفهوم الفيدرالية و لمناقشة بعض الافكار بخصوصه، بما فيها الاجابة على التساؤل الذي طالما تردد في اذهان الكثيرين بشأنها هل هي اتحاد أم انفصال؟ و ما هي آفاق القضية الكردية في العراق؟

و اخيرا هل يمكن النظر الى حل للقضية الكردية في العراق دون حل مشكلة العراق (في نظامه الحالي و المستقبلي) و قضية الديمقراطية ككل.

البحث حاول و انطلق من هذه الاسس في التعامل مع القضية الكردية ضمن مسارها التاريخي و أبعادها المستقبلية في ظل الجيوبولتيك و نحن على أعقاب القرن الحادي و العشرين كمساهمة متواضعة في كشف مجاهيل واحدة من أكثر قضايا التحرر عدالة و تعقيدا في عالمنا الحالي.

محمد احسان



الفصل الأول

منشأ المسألة الكردية

- الكرد و معاهدة سيفر
- الدولة العراقية و ردود الفعل الكردية
- الدولة العراقية و الحركة القومية الكردية
- الجمهورية العراقية و المسألة الكردية



الفصل الأول

منشأ المسألة الكردية

الكرد هم رابع شعب من شعوب الشرق الأوسط عدديا بعد العرب والفرس و الترك، وإحدى القوميات القليلة غير الممثلة في هيئة الأمم المتحدة، فهم محرومون من كيان مستقل رغم وجود محاولات موثقة بمعاهدات واتفاقات سابقة في هذا الشأن.

هناك اختلاف كبير في تقدير عدد الكرد مرده ان حكومات المنطقة التي تتقاسمهم، اجرت إحصاءاتها السكانية (الديمغرافية) على أساس عنصري، و سعت لتقليل عددهم ما دفع " القوميين الكرد " جراء سياسة التهميش والإقصاء المزمنة إلى المبالغة في التقدير [1].

---

[1] في عام 1925 قدر مسؤولو عصبة الأمم عن طريق المقارنة عدد الأكراد في العالم بثلاثة ملايين نسمة, يعيش نصفهم في تركيا و سبعمئة ألف في ايران , و خمسمئة ألف في العراق , و ثلاثمئة ألف في سوريا. و بعد عشرين سنة تقريبا , قدم بعض الشخصيات الكردية " خارطتهم " الى (مؤتمر سان فرانسيسكو) و قالوا ان عددهم بلغ تسعة ملايين نسمة. لكن المؤرخ ويليان لين ويستيرمان الذي تعامل بحذر مع هذه المسألة , نشر دراسة عن الأكراد في العدد الرابع و العشرين من مجلة Foreign Affairs الأمريكية و الصادر في تموز (يوليو) 1946 قدر فيها عدد الأكراد بمليونين و أربعمئة و تسعة عشر ألفا فقط و يعيشون في ايران و تركيا. اما في العراق فقد قدرهم بسبعمئة ألف و أربعمئة و تسعة عشر و في الاتحاد السوفيتي فقد قدرهم ب(125 ألف اما في سوريا فقدرهم ب100 ألف. وفي العام 1970 قدر مارتن فون بروينسين , و هو أحد المراجع الموثوقة في الشؤون الكردية , عدد الأكراد ب5ز7 مليون نسمة في تركيا , و ما بين 4 - 4.5 ملايين في ايران , و ما بين 2 - 2.5 مليون في العراق , و خمسمئة ألف في سوريا, و ما بين ستين و مئة ألف في الأتحاد السوفيتي. و في العام 1992 قدر ديفيد ماكداول في كتابه :◄

منذ القرن السادس عشر الميلادي استأثرت كل من الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية بقسم من الكرد. و نجح العثمانيون في كسب الكرد إلي جانبهم لكون غالبيتهم يدينون بالمذهب السني كالاتراك وفق آراء بعض الباحثين في حين أن الفرس هم شيعيو المذهب[2]. و قد أتاح هذا للكرد الاحتفاظ بدرجة من " الحكم الذاتي" في الدولة العثمانية تحت إدارة زعماءهم المحليون و بقيت كردستان بؤرة النزاع العنيف بين هاتين

THE KURDS, A NATION DENIED, MINORITY RIGHTS PRBLICATION, LONDON. P 10.

عدد الكرد في العام ما بين 25 –30 مليون نسمة تقريبا (يعيش 10.8 مليون في تركيا , و يمثلون حوالي 19% من اجمالي السكان في تركيا المقدر حوالي 57 مليون نسمة, و 4.1 مليون منهم في العراق أي ما يعادل 23% من اجمالي عدد سكانه المقدر حوالي 18 مليون شخص. و 5.5 مليون منهم في ايران حيث يمثلون 10% من اجماي عدد سكانها المقدر 55 مليون نسمة, و مليون منهم في سوريا حيث يمثلون 8% من اجمالي عدد سكانها المقدر 12.5 مليون نسمة, و نصف مليون منهم في الأتحاد السوفيتي السابق و سبعمئة ألف في أوربا الغربية و أمريكا الشمالية.

[2] على اثر معركة جالديران في العام 1514 اتبع السلطان المنتصر (سليم - ياووز) إزاء الكرد سياسة تسامح اختلفت تماما عن النهج الذي سلكه الشاه الفارسي (إسماعيل الصفوي) فيذكر مثلا إن الأخير زج في السجن زعماء الكرد الذين جاؤه مؤكدين له ولاءهم فقام بسجنهم و لم يكتف بذلك بل فرض عليهم حكاما أذريين (راجع مينورسكي , مادة الكرد في دائرة المعارف الإسلامية) في حين أبدى السلطان العثماني قسطا وافرا من التسامح و بعد النظر في تعامله مع الكرد و أناط برجل الدولة القدير " أدريس البدليسي" مسألة تنظيم أمور كردستان المحلية و قضية تمثيلها في النظام العثماني. انظر : أمين زكي , تاريخ الكرد و كردستان (القاهرة - 1939) ص 184-189.

الإمبراطورتين و ساحته. و زاد الموقف تعقيدا المشاريع البريطانية و الروسية في القرن التاسع عشر الرامية إلى شمول نفوذها المنطقة[3].

تم القضاء على عدد من الثورات الكردية ضد الترك و الفرس. و في هذا القرن، شرع العثمانيون بالقضاء على الإمارات الكردية ذات الحكم الذاتي المحلي و فرضوا على الأقاليم الكردية "حكما مباشرا " و يجدر الذكر أن الكرد خلال ثورة 1880- 1882 التي تزعمها الشيخ عبيد الله النهري – أعلنوا انهم شعب قائم بذاته لا يمت لا إلى الترك و لا إلى الفرس بوشيجة عنصرية[4] و يعود سبب ذلك إلى يقظة الروح القومية الكردية قبيل الحرب العالمية الأولى و لأسباب أخرى منها: قيام العثمانيين بوضع

---

3 Hassan Arfa: The Kurds: A Historical and Political Study (London: Oxford University Press 1966) p34

حسن ارف , الكرد ,دراسة تاريخية و سياسيا (لندن , مطبعة جامعة اكسفورد , 1966)ص 34

كذلك انظر : Robert Olson : The Emergence of Kurdish Nationalism and Sheikh Said Rebellion, 1880 –1925 (Austin: University of Texas Press) pp 1-7 , 13.

Wilson, Sir Arnold, A clash of Loyalties, Vol. One 1914/1917 (London 1931) pp 158- 160 .

ويلسن , سير اندرو , تصادم الولاءات (لندن , 1931) ص 158-160

4 Derek Kinnane, The Kurds and Kurdistan (London : Oxford University Press, 1924) , p14

ديريك كينين , كرد و كردستان (لندن : مطبعة جامعة اكسفورد, 1924) ص 14.

كذلك انظر: جليلي جليل , انتفاضة الأكراد 1880 (موسكو , 1966).

كذلك انظر Robert Olson: The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh: Said Rebellion, 1880-1925(Austin: University of Texas Press, 1989).

الكرد تحت حكمهم المباشر منذ القرن التاسع عشر[5] و رد الفعل الذي أحدثه في القوى الإقطاعية إزاء السلطة المركزية و التطور الاجتماعي و الاقتصادي الذي انعش الشعور بالهوية القومية، و من ذلك قيام روابط أكثر متانة بين المناطق الكردية نتيجة احتوائها في إطار الإدارة المركزية، و من الأسباب أيضا نشوء الحركات القومية عند الشعوب الأخرى التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية كالعرب و اليونانيين و الأرمن و البلغار و الألبان. و كذلك تأثير المصلحين الأتراك و الروس و الإيرانيين الذين دعوا إلى إقامة أنظمة حكم دستورية[6].

حاول القوميون الكرد أول الأمر التعاون مع دعاة الإصلاح الترك، و مع الدستوريين الفرس بأمل الحصول على نوع ما من الحكم المحلي لكردستان و لم يظفروا منهم بطائل. فقد كان هناك شخصيات كردية بارزة من بين مؤسسي (جمعية الاتحاد و

[5] بدأ السلطان محمود الثاني (1808 –1832) بقراره القضاء على النظام شبه الوراثية و وضعه تحت الحكم المركزي المباشر و وحذا خلفاؤه حذوه. لا سيما عندما أصدر السلطان عبد المجيد الاول (1839 – 1891) التنظيمات الخيرية أو ما يسمى بخط همايون في أول سنة في حكمه. بغية نقل الامبراطورية الى العصر الحديث.

[6] Savrastain: Kurds and Kurdistan (London , Harvill Press 1978) p49 .

أرشاك سيرفستاين , كرد و كردستان (لندن : مطبعة هارفيل, 1978) ص 49 .

كذلك راجع : بازل نكيتين , الأكراد (بيروت : دار الراوي , 1958) ص 47 .

الترقي) و هي جمعية سرية ترمي إلى إسقاط حكم السلطان عبد الحميد الثاني، و لعبت هذه الشخصيات دورا بارزا في نشاط الجمعية منذ قيامها كما شاركت في فرعها " الجون ترك " (تركيا الفتاة) مشاركة فعالة[7]. و اصدر قوميون آخرون عددا من الجرائد و المجلات، و أسسوا مدارس بعد أن نجحت ثورة " الجون ترك " في الانقلاب الذي أطاح بالسلطان لكن الحرب أعطت الذريعة لتعطيل الجرائد و غلق المدارس و اضافة الى ان " الجون ترك " لم يكونوا يتعاطفون مع تطلعات الشعوب الأخرى التي تضمها الإمبراطورية العثمانية، بل اتبعوا سياسة قمع و بطش ضدهم الأمر الذي ألجأ الكرد إلى نقل نشاطهم و نضالهم خارج تركيا. و حاول الزعماء الكرد بعد الحرب العالمية الأولى أن يضعوا الشعب الكردي تحت الحماية البريطانية المباشرة، بعد مطالبتهم بالاستقلال التام [8].

---

[7] في أول مؤتمر عقده " الجون ترك " (تركيا الفتاة) بباريس 1902, مثل الكرد فيه " الأمير عبد الرحمن بدرخان " و " حكمت بابان " و هما قوميان كرديان بارزان كما حضره الشيخ عبد القادر النهري (ابن عبيد الله) و قد اتهم هذا بمشاركته في" المؤامرة الفاشلة " التي استهدفت إسقاط السلطان فأحبطت و نفي الشيخ بسببها (راجع ي. رامساور , جون ترك (مطبعة جامعة برنستن , 1957) ص 26 .
و مهما يكن من أمر فان تعصب " الجون ترك " إزاء القوميات الأخرى حث الكرد على استقلالهم بأمور نضالهم فقاموا بتأسيس أول جمعية (نادي) كردي عرف باسم " كردستان تعالي و ترقي جمعيتي " في العاصمة استنبول و أصدروا جريدة باسم " كردستان " اثر نجاح الانقلاب في 1908 و بعودة العمل بالدستور.

[8] انظر جلال الطالباني , كردستان و الحركة القومية (بيروت ,دار الطليعة 1971) ص 95-97.

الكرد و معاهدة سيفر

احدث انهيار الإمبراطوريات الثلاث: الروسية و العثمانية و " النمساوية – المجرية " أثره في المرحلة الثانية من مراحل الحركة القومية الكردية بكل ما تمخض عنه هذا الانهيار من شيوع للافكار الثورية. و لم يكن بأقل من هذا تأثيرا، اليقظة القومية التي شاعت بين العرب و الأرمن و ذلك الفراغ السياسي الذي خلفه انحلال الإمبراطورية العثمانية.

في بداية هذه المرحلة تأسست في العام 1918 في وقت واحد جمعية كردية في كل من القاهرة و استنبول. في الفترة ذاتها كان الحلفاء يفكرون في إقامة "دولة أرمنية " مستقلة. ورأى الكرد أن يكون لهم " دولة مستقلة " على غرارها . و بناء على هذا قدم الجانبان مذكرة مشتركة إلى مؤتمر السلام بباريس في العام 1919 و فيها اجملا مطالبهما[9]. و كوفئ الكرد و الأرمن و الآشوريون بمعاهدة سيفر التي تم توقيعها في 10 من شهر آب (أغسطس) العام 1920.حيث تقرر

---

[9] سارفستاين , مرجع سابق , ص 77-78.

انظر كذلك: بازل نكيتين, الكرد : دراسة احتماعية و تاريخية (نيويورك 1939) ص 96 . بعد قيام الهدنة أسس ثريا بدرخان جمعية " استقلال كردستان " في القاهرة كما تأسست جمعية اخرى لمثل هذا الهدف في اسطنبول..

كذلك انظر :

Authority of Hoyboon: The case of Kurdistan against Turkey (Philadelphia , 1928) pp 13-29.

بموجب هذه المعاهدة إقامة كيان كردي مستقل ذاتيا وتلك لاريب مرحلة فاصلة في التاريخ الكردي خصوصا ما تضمنته في موادها (62 و 63 و 64)من تأكيد على ألاقرار بحق هذه الشعوب في إقامة حكومات محلية خاصة بها أي (كيانات مستقلة)[10]. و لعل المادة 62 التي تتطرق الى الكيان السياسي الكردي أهم جزء منها، و هذا نصها:

" تشكل لجنة يكون مقرها في القسطنطينية (استنبول) و تتألف من أعضاء ثلاثة تعينهم الحكومات البريطانية و الفرنسية و الإيطالية كل من جانبها. و على هذه اللجنة أن تضع في غضون ستة أشهر من التوقيع على هذه المعاهدة – مشروعا للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تسكنها أغلبية كردية واقعة شرق نهر الفرات و جنوب الحدود تركيا مع سوريا و ما بين النهرين ، ميسوبوتانيا " [11].

أكدت المادتان الثالثة و الستون و الرابعة و الستون على ضرورة موافقة الحكومة التركية على مقررات اللجنة بهذا الشأن في حالة إظهار أغلبية السكان في المنطقة الكردية رغبتها في الانفصال عن تركيا، و إذا رأى مجلس العصبة أن الكرد جديرون بهذا الاستقلال فعلى تركيا أن توافق و تقوم بتنفيذ هذه التوصية بالحكم المحلي و تتنازل عن كل حقوقها و امتيازاتها في تلك المناطق الكردية. و اشترطت المعاهدة أيضا انه عندما

[10] كلمة كيانات من وضعنا اذ ان تعبير الحكم المحلي جاء عاما و هو أقرب الى الكيان المستقل منه الى الحكم المحلي التابع لحكومة مركزية.

[11] كان هذا هو الاسم المعروف لما سمي فيما بعد العراق.

تتخلى تركيا عن تلك المناطق فان الحلفاء لن يعارضوا الاتحاد الطوعي بين الدولة الكردية المرتقبة و بين ذلك الجزء من " ولاية الموصل " الذي تقطنه أغلبية كردية .

على أن قيام دولة الاتحاد السوفيتي و بزوغ نجم مصطفى كمال اتاتورك بالحاق الهزيمة بالقوات اليونانية الغازية و طردها من تركيا أفضى بالنتيجة إلى إهمال المعاهدة و الاستعاضة عنها بمعاهدة لوزان في 24 تموز (يوليو) 1923 و هي المعاهدة التي قضت على آمال الكرد بالغائها فكرة إقامة دولة كردية [12].

---

[12] مؤتمر لوزان 1923 . .C.M.D- 814 . معاهدة لوزان : 24 اب 1923 .C.M.D. 1929 .
David Macdowall : The Kurds , International Minority Groups (London 1996) p.15
ديفيد ماكداول , الكرد , مجموعة الاقليات الدولية (لندن 1996)ص 15 .

انظر كذلك : عبد الحسين شعبان, عاصفة على بلاد الشمس- دراسة في قضايا الحرب و الفكر السياسي العراقي (بيروت , دار الكنوز الأدبية , 1994) ص 203-204 . و يقول الدكتور شعبان إن معاهدة سيفر التي تم التوقيع عليها في آب (أغسطس) 1920 بين الحلفاء و تركيا نصت على حق الشعب الكردي بالتمتع بشكل من أشكال الحكم الذاتي , يمكن أن يتحول إلى استقلال تام.. . إلا انه تم التراجع عن معاهدة سيفر بإقرار معاهدة لوزان في تموز (يوليو) 1923 نتيجة لمساومات معروفة و مع ذلك فان الانتداب البريطاني الذي فرض على العراق في 25 نيسان (ابريل) 1920 لم يكن ليتجاهل وجود الأكراد و حقوقهم فقد نصت المادة 16 على أن " لا شيء مما في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إداريا في المقاطعات الكردية ...).

انظر كذلك: الورقة المقدمة من د. شعبان إلى ندوة الحوار العربي – الكردي المنعقدة في القاهرة - أيار (مايو) 1998 و بالمناسبة فأن فكرة الحوار العربي – الكردي التي ظلت تشغل نخبة من المثقفين العرب و الكرد كانت قد تحققت لأول مرة في إطار المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا في تشرين أول (أكتوبر) 1992 على نحو محدود من ثم في إطار لجنة التضامن المصرية برئاسة السيد احمد حمروش فاكتسبت

ان مرحلة سيفر – لوزان تمثل ما يمكن نعته بالحدث المأساوي في تاريخ النضال الكردي في سبيل الاستقلال فالوعود المتكررة التي ظلت حبرا على ورق أفضت بالكرد إلى الاعتقاد بأنهم و كما كانوا فعلا و مرارا خلال تلك الفترة مجرد آلة مسخرة بيد القوى العظمى، مما زاد المأساة عمقا و حجما و فتح الجرح الكردي فاغرا امام كل الاحتمالات.

إن خلق حدود قومية لدول جديدة بعد معاهدة سيفر أدى إلى توزيع الكرد على عدة دول هي تركيا و إيران و سورية و العراق و أجزاء من الاتحاد السوفيتي ، و هذا ما أقحم القضية الكردية في أزمة حادة ما زالت تداعياتها تلازمها الى يومنا هذا.

بعدا مهما و تاريخيا. قارن أيضا عبدالرزاق الحسني , تاريخ العراق السياسي الحديث (بغداد , 1957) ص 16 و ما بعدها.

الدولة العراقية و ردود الفعل الكردية

كان استحداث دولة العراق حصيلة الاتفاق المعروف باتفاق سايكس – بيكو – سازانوف[13]. و في البدء استقرت نية بريطانيا على الاحتفاظ "بولاية الموصل" السابقة، التي كانت منطقة كردستان العراق برمتها تقع ضمن حدودها و بما فيها منطقة كركوك الغنية بآبار النفط . كان تمزق الإمبراطورية العثمانية بسبب هزيمتها الساحقة في الحرب قد أتاح للبريطانيين الاستيلاء على ولايتي البصرة و بغداد على أن ضم ولاية الموصل بأغلبيتها الكردية لتكون جزء من العراق لم يتقرر الا بسبب وجود النفط فيها. لكن البريطانيين لم يتموا احتلالها[14] إلا بعد توقيع اتفاقية الهدنة في (Modros) في الثلاثين من شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1918. و الواقع انه لم يكن احتلالا كاملا لان الحركة القومية الكردية التي كان يتزعمها الشيخ محمود الحفيد ظلت تحتفظ بالسليمانية ردحا من الزمن. و قد تولى

---

[13] كان يمثل بريطانيا السر مارك سايكس اما جورج بيكو فقد كان يمثل فرنسا و قد حاز التقسيم فيما بعد موافقة روسيا بتوقيع وزير خارجيتها (سازانوف) عليه فيما بعد . ان معظم المؤرخين يغفلون الدور الروسي في صياغة هذا الاتفاق السري خصوصا بعد أن كشفت ثورة أكتوبر الروسية 1917 نصوص الاتفاقية السرية و دعوتها للدبلوماسية العلنية فأن الدور الروسي قد أغفل و بقيت المعاهدة تعرف بأسم المسؤولين الفرنسي و البريطاني فحسب.

[14] David, Macdowall: A Modern History of the Kurds (London , 1997) p 23.
ديفيد ماكداول , التاريخ الحديث للاكراد (لندن : أ. ب. توريس , 1997) ص 23

الجيش البريطاني في 1919 القضاء على حركته الى حين، و الحق ادارة تلك المنطقة بالمندوب السامي البريطاني مباشرة، كما عبرت هذه الحركة عن رفض الكرد الخضوع للترك مرة اخرى أو الانضواء تحت لواء دولة جديدة بديلا عن الاستقلال الذاتي الذي كانوا يطمحون إليه كجزء من حقهم في تقرير المصير.

و في مجرى عملية تشكيل الدولة العراقية دعا البريطانيون الأمير فيصل و هو الملك الهاشمي السابق الذي تولى عرش سورية ثم طرده الفرنسيون من دمشق في تموز (يوليو)1920 ليكون ملكا على العراق .

افترضت المادة 64 من معاهدة سيفر " اتحادا طوعيا " لسكان ولاية الموصل لذلك كان على البريطانيين في حينه أن يجروا استفتاء لمعرفة رأي أهل البلاد المعنيين. والاستفتاء الذي جرى على اساس منح التصويت لمالكي العقارات و ذوي المقدرة المالية، قاطعه الكرد في المنطقة إذ كانوا يعتقدون انه استفتاء صوري مزيف لا يعكس الرأي العام الحقيقي و انما لجأ إليه البريطانيون كذريعة لفرض هيمنتهم ثم اجروا افتراضا صوريا ثانيا مثله ليفضي إلى نصب (فيصل) ملكا على سائر العراق. وقد أدرك الملك فيصل، حال تسلم منصبه بان الحاجة تدعو إلى توطيد حكمه فعليا بضم ولاية الموصل التي كانت بريطانيا آنذاك

تحكمها حكما مباشرا و لم تكن هناك حدود عراقية كردية معروفة سيما و ان الملك كان سني المذهب في حين إن معظم رعاياه هم على المذهب الشيعي و ضم ولاية الموصل السنية المذهب هو ضروري لإحلال نوع من الموازنة الطائفية.

أدى ترسيخ سلطة أتاتورك العسكرية في العام 1922 إلى اثارة تركيا قضية " عائديه" ولاية الموصل على بساط البحث مجددا و بدأت بحملة تحريض و إثارة الاضطرابات في المنطقة الى جانب تحركات عسكرية أرغمت القوات البريطانية بالنتيجة على الانسحاب من مدينة السليمانية في أيلول (سبتمبر) 1922. و استخدم البريطانيون لوقف الزحف التركي الشيخ محمود الحفيد و كان الزعيم الوحيد صاحب النفوذ الكافي للقبض على ناصية الحال و التصدي للتهديدات فضلا عن اختزال نفقات قد تتكبدها جراء حملة عسكرية هادفة إلى استعادة ما استولى عليه الأتراك.

بادر الشيخ محمود الحفيد فور عودته إلى السليمانية في تشرين الأول (أكتوبر) 1922 إلى تشكيل"حكومة كردية" و أعلن نفسه حكمدارا (حاكما) لكردستان[15]. و شكل إدارة بسيطة، و أصدر جريدة باسم "روزي كردستان" أي "يوم كردستان "[16].

---

[15] بعد معركة ده ربه ندي بازيان 1919 , عثر على الشيخ محمود بين الجرحى فتم اسره و سيق الى محكمة عسكرية بريطانية قضت باعدامه الا ان القائد العام للقوات المسلحة الفريق ماكون أبدل الحكم بالحبس

هذه الاجراءات أفزعت البريطانيين و استفزتهم و أدت إلى تردي العلاقات بين الطرفين. فحاول الشيخ الحفيد استثمار نتائج لعبة استعداء القوتين المتنازعتين الواحدة على الأخرى تعزيزا لمركزه.

في ذلك الحين كانت الجبهة البريطانية جادة في تنفيذ منطوق التصريح العراقي – البريطاني المشترك الصادر في 22 من شهر كانون الأول (ديسيمبر) 1922 الذي اعترف بحق الشعب الكردي في حكم محلي ضمن إطار الدولة العراقية و لأهمية هذا التصريح ننقل فيما يلي نصه : *" تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية و الحكومة العراقية بحق الكرد الذين يعيشون داخل حدود العراق في إقامة حكومة كردية ضمن هذه الحدود و تأمل الحكومتان بأن العناصر الكردية المختلفة ستتوصل بأسرع ما يمكن إلى اتفاق فيما بينها حول الشكل الذي*

◄ المؤبد ثم الى الابعاد و أرسل الى الهند. و في ايلول (سيبتمبر) 1922 ارسل الى الكويت ثم نقل الى بغداد بعد اسبوعين, و منها الى كردستان.

انظر كذلك :

Wilson : A clash of Loyalties , Vol. One (London 1930) P.138 139

انظر أدموندز , كرد و ترك و عرب (بغداد , مطبعة التايمز , 1971).(ترجمة جرجيس فتح الله).

[16] صدر العدد الاول من جريدة " كردستان ", التي تعتبر الجريدة الاولى في تاريخ الصحافة الكردية , بتاريخ 22 نيسان 1898 في القاهرة , و تلته الاعداد (2, 3, 4, 5). اطلع مركز السلطنة العثمانية على الجريدة الكردية , فأو جسوا منها خيفة, و سرى في كيان السلطنة ما يشبه الزلزلة, كانت مصر حينذاك خاضعة للحكم البريطاني, و بحكم العلاقة المصلحية, طلب السلطان عبد الحميد الثاني من الحاكم البريطاني اغلاق الجريدة و تسليم مؤسسها للسلطات العثمانية. تسربت اخبار المشيئة السلطانية الى اذان مسؤولي الجريدة فغادروا القاهرة الى سويسرا . ففي جنيف استأنفت " كردستان" صدورها , فصدرت منها (14) عددا متواليا. لاحقها الحصار العثماني الى جنيف, فغادرتها سرا الى القاهرة مرة اخرى, حيث صدر منها أربعة اعداد, و من القاهرة الى بريطانيا لتصدر ستة اعداد اخرى و من بريطانيا الى جنيف لتكمل دورتها بالعددين الاخيرين (30 –31) , ثم تغلق صحافتها في العام 1902.

ترغب أن تقوم بتلك الحكومة و حول الحدود التي ترغب أن تمتد إليها و أن يرسلوا ممثلين ذوي صلاحيات إلى بغداد للمداولة في العلاقات الاقتصادية و السياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية و الحكومة العراقية".

أدى فشل مؤتمر لوزان الأول في شباط (فبراير) 1923 بالبريطانيين إلى تغيير سياستهم. فاتهموا الشيخ الحفيد بإثارة الفتن و القلاقل و بعلاقات مع الشيعة الثائرين في الجنوب. و سيرت حملة ضده فانسحب من السليمانية في الرابع من شهر آذار(مارس) و اعتصم في الجبال مع فئات من اتباعه مواصلا النضال. و شن البريطانيون هجوما بغية الحيلولة دون اتصاله بالترك الذين كانوا قد انسحبوا من راوندوز من غير قتال و أرغم (الحفيد) بعد هذا على اللجوء إلى إيران .

بعيد التوقيع على معاهدة لوزان في تموز (يوليو) 1923، و وفقا لاحدى موادها، أرسل المجلس التابع لعصبة الأمم لجنة تحقيق دولية[17] إلى ولاية الموصل. و بقيت اللجنة فترة استغرقت ثلاثة أشهر أي من كانون الأول (ديسمبر) حتى آذار (مارس) 1925، و قد أيدت نتائج تحقيقها سيادة اللغة الكردية و الهوية الكردية للسكان بصورة لا يتطرق إليها شك.

[17] كانت هذه اللجنة مؤلفة من السويدي (A.F. Virsen) الذي اصبح رئيسا للجنة و عضوية العقيد Count Paul Talekey و Siyor Roddolo (الايطالي و Horas De Poutalee السويسري كما مثل الجانب التركي جنرال جواد باشا المفتش العام في جبهة الجزيرة و كامل بك و ناظم نفطجي و فتاح بك العطار .

و أخيرا، كان قرار مجلس العصبة الذي صدر في 16 من كانون الثاني (يناير) 1926 لصالح ضم ولاية الموصل إلى العراق و تثبيت خط الحدود الدولية بين تركيا و بين دولة العراق المستحدثة و هو الخط المعروف بخط بروكسل. و جاء في التوصيات بخصوص شكل الإدارة في هذا الإقليم ما مفاده نوع من الحكم المحلي و إقرار بحقوق الكرد فيه[18].

إن التطبيق العملي الوحيد لهذه التوصيات كان مجرد إصدار حكومة بغداد قانون اللغات المحلية في العام 1926 الذي أتاح للكورد القاطنين في لوائي السليمانية و اربيل الدراسة الأولية الابتدائية باللغة الكردية و بطبع الكتب الدراسية الخاصة بهم باللغة الكردية .

في العام 1925 شنت الحكومة العراقية حملة ضد اللاجئين الكرد من اتباع الشيخ محمود الحفيد في إيران عند القبائل الصديقة، و في العام 1926 جرت عمليات مشابهة بالتعاون مع قوات إيرانية كان مآلها الفشل الذريع.

و أغار سلاح الجو الملكي البريطاني RAF للمرة الثانية على مواقع(الحفيد) ليرغمه على التفاوض مع الوفد البريطاني

[18] تقرير عن الادارة في العراق , نيسان (أبريل) 1922 - اذار (مارس) 1925 , ص 38.

(Sir Kinahan Cornwallis) في خريف العام 1926 إلا أن المفاوضات لم تسفر عن أي اتفاق[19].

رفضت كردستان العراق من البداية الخضوع لإدارة عربية الصبغة رغم وعود الحكومة العراقية بجعل الكردية لغة رسمية و تعيين موظفين كورد لإدارة المنطقة. ومع هذا انبثقت عدة جمعيات ثقافية كردية في العامين 1926-1927 و حققت نجاحا و اقبالا يعزى بالدرجة الاولى إلى اتجاهها السياسي المتزايد .

و المعاهدة البريطانية - العراقية التي تم إبرامها في العام 1930 و فيها حددت الحكومة البريطانية أجلا لإنهاء انتدابها لم تنوه بشيء حول حقوق كردية قومية، الامر الذي دعا وجهاء مدينة السليمانية إلى رفع مذكرات لعصبة الأمم تطالب بتنفيذ قرار مجلس العصبة المؤرخ في كانون الثاني (يناير) 1926. و في السادس من أيلول (سبتمبر) 1930 اشتد التوتر واندلعت تظاهرات كبيرة فتح الجنود فيها النار على المتجمهرين في السليمانية فسقط بضع عشرات من القتلى. واستغلت الحكومة العراقية أحداث الشغب فاعتمدت خطة اعتقال القوميين الكرد. و رأى الشيخ محمود الحفيد أن يواصل الضغط على

---

[19] ادموندز , المرجع السالف , ص 315 -316 .

عصبة الأمم دبلوماسيا بتنظيم حملة عرائض،رافقتها حملة لاحتلال قصبة بنجوين و لكن لم يسعفه الحظ فرد على أعقابه.

لم تبدأ عمليات القمع الحكومي إلا بعد أن رفض مجلس العصبة النظر في الشكاوى الكردية. و في نيسان (أبريل) 1931 منيت قوات الحفيد بهزيمة كبيرة، فأضطر إلى عبور الحدود إلى إيران. ثم ما لبث أن سلم نفسه مرغما لحكومة بغداد التي أبعدته إلى مدينة الناصرية و وضعته تحت الإقامة الجبرية في داره. ثم نقلته بعد فترة إلى بغداد.

البارزاني و الحركة القومية الكردية

الملا مصطفى البارزاني هو ألمع نجم في سماء تاريخ الحركة القومية الكردية. تبوأ مقام الزعامة و القيادة لنحو نصف قرن. و بات اسمه مرادفا لثورة الكرد حتى وفاته في آذار (مارس) عام 1979 ، كرمز ريادي للنضال التحرري.

و تأتي أهمية البارزاني لا من شجاعته و مقاومته الطويلة لحكومات بغداد فحسب بل لأنه جمع في شخصه بين قمة الهرم في النظام العشائري في كردستان ، بخاصة لمنطقة بارزان،و بين كفاءته العسكرية و موقعه الديني في الطريقة النقشبندية و دوره السياسي المحنك، وبخاصة قيادته للحركة الكردية و في مقدمتها الحزب الديمقراطي الكردستاني و الدور الذي لعبه في تنشيط الشعور القومي الكردي لا في كردستان العراق وحدها بل في جميع أنحاء كردستان، بحيث أصبح رمزا حقيقيا لنضالها و ممثلا لتطلعاتها في الوحدة و تقرير المصير و السلام.و تبنى امام سفر ضخم من المحطات النضالية المتواصلة التي امتزج فيه الشأن القومي بقيم الحق و العدالة الاجتماعية و تسخير الثورة كفعل سياسي اجتماعي لصالح أوسع القطاعات الشعبية في المجتمع الكردي.

كرس البارزاني حياته لقضية شعبه العادلة و استطاع بفضل قيادته وحكمته وبعد نظره و كثرة تجاربه أن يحقق الكثير للشعب الكردي و يدفع بقضيته في شتى الميادين و بخاصة بعد ثورة أيلول (سبتمبر) 1961 ليصبح زعيما بارزا في حركة التحرر الوطني العالمية. كان يتحلى بالأصرار و روح المقاومة و الصبر و المرونة و نفاذ البصيرة، و استطاع أن يجمع إلى جانب دفاعه الراسخ عن قضية شعبه القدرة على فهم العلاقة الحميمة بين الشعبين الكردي و العربي في العراق و الوطن العربي و هو ما اكسبه مكانة كبيرة ليس باعتباره زعيما كرديا فحسب، بل زعيما عراقيا استوعب بشكل حيوي إرتباط القضية الكردية في العراق بالديمقراطية و ان حل المشكلة الكردية مرهون بقضية الديمقراطية في البلاد ككل.

كان جده عبد السلام الأول، و أبوه محمد من كبار شيوخ الطريقة النقشبندية الصوفية [20] و هما أول بارزانيين تدين لها قبيلتهما بالشهرة و ذيوع الصيت. و نتيجة التفاف طبقة

---

[20] طريقة صوفية انشأها محمد ابن بهاء الدين البخاري (1317-1389). و أسم (نقش بند) فسر بأن الشيخ يرسم في تعاليمه صور لاشبه لها للعلوم الالهية . كان كثير الاسفار و نشر تعاليمه غربا حتى بلغت بلاد كردستان في أوائل القرن التاسع عشر و تأصلت لها جذور في أقليم (بادينان)على الاخص. و كان شيخ بارزان من ابرز اقطابها هناك. فصد اتباعه و مريدوه بطاعة عمياء فريدة من نوعها راجع مادة نقشبندي , دائرة المعارف الاسلامية . كذلك بازل نكيتين , مرجع سابق , ص ص (151-152)
كذلك , صديق الدملوجي , أمارة بهدينان (الموصل - 1957 , ط1) ص 90-91 .

المريدين حولهما و حول خلفائهما ارتقى شيوخ الأسرة إلى مرتبة الزعامتين الروحية و القومية في المنطقة. و أثبت البارزاني بعد أربعين عاما من النضال أن لا أحد قادر مثله على جمع كلمة الكرد و ذلك لكونه استطاع أن يبلور مطالب الشعب الكردي على نحو لم يسبق له مثيل، فقد ظل واقعي الطرح واضح المنطق رافضا للمساومة و عصيا على الخضوع للظلم.

إن الانتفاضة البارزانية الأولى في 1931-1932 التي تزعمها الشيخ احمد البارزاني و قادها ملا مصطفى البارزاني لم تكن كما ادعت الحكومة العراقية و بعض الكتاب الذين يدورون في فلكها بأنها رد فعل للمحاولات الحكومية لتوطين آشوريي هكاري المسيحيين اللاجئين[21] في الأراضي المجاورة لبارزان و انما كانت نتيجة قرار الحكومة بناء مخافر و قلاع ثابتة و جلب قوات الشرطة و بناء معسكرات دائمية للجيش لفرض سيطرتها عليهم. كانت ثورتهما تعبيرا عن شعورهما القومي المعادي للسيطرة و الظلم والاستغلالو استطرادا للنضال التاريخي دفاعا

[21] لا يتسع المجال هناك لبحث قضية الاشوريون و قصارى القول انهم كانوا ايضا ضحايا انهيار النظام العثماني القديم و خلق دول جديدة في المنطقة . كان الاشورين يأملون مساعدة من الحكومات المسيحية كروسيا و بريطانيا فاعلنوا الثورة على الاتراك من مواطنهم الاصلية في هكاري و طور عابدين و على الايرانيين في أروميه. و انتهى الامر بالبقية الباقية التي نجت من ويلات الحرب و المذابح الى وضعهم في حماية البريطانيين في العراق. و فيه جرت مذبحة اخرى لهم في العام 1933.

عن الحقوق القومية للشعب الكردي التي هضمت عبر مراحل التاريخ على يد الحكومات التي تتابعت على المنطقة.

باختصار فالانتفاضة كانت رد فعل مباشر و تلقائي لتدخل سلطات الحكومية الذي ذكر الكرد بتدخل الأدارة العثمانية في شؤون الإمارات الكردية شبه المستقلة عندما كانت تواجه بمثل هذا التهديدو تجسيدا لمسيرة الحركة القومية الكردية التي أسسها و قادها و ناضل من أجلها البارزاني في تاريخنا المعاصر.

فذكرى الشيخ عبد السلام الثاني ظلت طرية في ذهن أخويه[22] وقتذاك. أنضمت القوة الجوية الملكية البريطانية أيضا الى حملة قمع الحركة البارزانية حيث سلم ملا مصطفى البارزاني و أخوه مع

[22] كان الشيخ عبدالسلام (الاخ الاكبر للبارزاني مصطفى) أقوى و ابرز زعيم كردي اضطرت الحكومة العثمانية الى التصدي له و التعامل معه بعد الشيخ عبيد الله النهري. كانت دعوته لكردستان مستقلة دعوة صميمية. و بعد نضال طويل الامد ألقي القبض عليه جراء عملية غدر و سلم للسلطات العثمانية فحوكم امام مجلس عسكري , و أعدم شنقا في سجن الموصل مع ثلاثة من اتباعه .(كان البارزاني قد اودع السجن نفسه قبل ذلك و هو ابن اربع سنين). حول اسباب قيام انتفاضة 1931 , راجع أي .أم . هاملتون , طريق في كردستان (بغداد , دار العروبة, 1971 , ترجمة جرجيس فتح الله) الفصل 15 . راجع ايضا ستيفن لونكريك , العراق 1900-1950 (لندن , 1953) ص 194-198 .

كذلك: معروف جياووك , مأساة بارزان المظلومة (بغداد , 1954) ص ص 137-138 , راجع ايضا صديق الدملوجي , مصدر سابق , ص 91-99 . راجع كذلك:

مسعود البارزاني , البارزاني و الحركة التحررية الكردية , انتفاضة بارزان الاولى 1931-1932 (كردستان 1986).

أسرتيهما نفسيهما للأتراك على الحدود ثم صدر عفو عنهما في العام 1933 و حددت إقامتهما في جنوب العراق[23].

بعد عشر سنوات تسلل البارزاني من السليمانية محل إقامته الجبرية ليصل بارزان و يجدد نضاله ضد النظام بالتعاون الوثيق مع القوميين الكرد. و في هذا دليل على عمق الطابع القومي لأسرة الشيوخ البارزانيين[24]. و ما ان جاء العام 1945 حتى كان البارزاني قد بسط نفوذه على رقعة واسعة من كردستان، وصار مرجعا للفصل في النزاعات العشائرية المحلية.

و صمد إلى حين، في وجه محاولات الجيش العراقي القضاء على انتفاضته الجديدة و إلحاق الهزيمة برجاله. إلا انه اضطر في أواخر العام نفسه إلى ترك ساحة القتال بسبب انسحاب بعض القبائل الموالية و انضمامها الى القوات الحكومية و كذلك بتأثير تدخل سلاح الجو البريطاني أيضا. فعبر الحدود إلى إيران ملقيا بثقله إلى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني هناك، خصوصا بعد تأسيس جمهورية مهاباد في 22 كانون الثاني (يناير) 1946 ليتولى فيها منصب القائد العام

---

[23] Edgar O'balance: The Kurdish Revolt 1961 –1970 (London , 1973) p20.

ئيدكر أبلنس , الثورة الكردية 1961–1970 (لندن , 1973) ص 20.

Michael M. Gunter : The Kurds of Iraq (New York , 1992) p 6-8.

ميشيل كونتر , اكراد العراق (نيويورك , 1992) ص ص 6 –8 .

[24] Hassan Arfa , مصدر سابق , ص 119–124 .

لقوات الجمهورية، ثم قضى السنوات الاثنتي عشر التالية لاجئا في الاتحاد السوفيتي بعد سقوط الجمهورية و إعدام مؤسسها القاضي محمد[25] و زملاء له.

يمكن القول أن الحكومة العراقية و كذلك الكرد لم يكونوا قادرين على الوصول إلى تفاهم حول الحد الأدنى من المنطق و المعقول على الاعتراف بالحقوق و المسؤوليات. لقد انتهجت الدولة العراقية خلال فترة الحكم الملكي نهجا يمتاز بالتنكر للحقوق القومية على الصعيد القانوني و السياسي و نكث التعهدات تجاه الاقليات التي قطعتها على نفسها عندما انتهى عهد الانتداب بالتصريح الصادر في 1932. الذي حمل سمات معاهدة دولية واعتبر جزء من القانون الاساسي العراقي و هو التعهد الذي جعلته عصبة الامم شرطا لدخول العراق عضوا في عصبة الامم[26] و كذلك استخدام العنف كوسيلة لفض النزاع فقد كانت الحملات العسكرية توجه إلى كردستان عند أول بادرة احتجاج أو مقاومة أو المطالبة بحق و كان التمييز ضد الكرد مظهرا من مظاهر الدولة العراقية منذ تأسيسها و أنعكس ذلك و ما يزال بصورة أعمق باعتباره ركنا أساسيا من أركان

---

[25] وليام أيغلتن الابن , جمهورية مهاباد - جمهورية 1946 الكردية (بيروت , دار الطليعة 1972) ص 140 .

[26] نظرا لأهمية التعهد اشرنا ايراده نصا (انظر الملحق رقم 1).

أزمة الحكم فيه و الى ذلك فأن الحركة القومية الكردية رغم نشاطها و تعاظم امرها لم تنجع في إقامة كيان خاص بالشعب الكردي حيث كان القائمون بأمرها يضطرون الى ترك البلاد بسبب الأعمال العسكرية و حملات الإبادة التي تعتمد عليها الحكومات المتعاقبة للقضاء على أي أمل يساور الثوار في تأمين الحقوق السياسية و المدنية و و حقها في المساواة مع الاغلبية و ختاما فأن الحقيقة التي لا يرقى اليها الشك ان ثورات البارزاني في أعوام 1932 ، 1943 ، 1945 و مساهمته الفعالة الى جانب الشهيد القاضي محمد في الدفاع عن جمهورية مهاباد و التجائه الى الاتحاد السوفيتي و أشعاله أكبر ثورة كردية في 1961 في كردستان العراق التي توجت بأتفاقية آذار (مارس) 1970 و من ثم استمراره في قيادة النضال التحرري حتى بعد ان غدا فريسة للمرض، لا يمكن ان تكون – بأي معيار قيست – مجرد رواية عشائرية ذات طابع تمردي عصياني لأغراض شخصية، في وقت يعلم أي انسان عادل بأن نعم الحياة كانت ستقدم على طبق من الذهب للبارزاني و عشيرته و عائلته لو انه كف عن ربط كفاحه بأفق قومي وطني تحرري[27].

[27] فوزي اتروشي , مقالات حول القضية الكردية (كردستان , مطبعة الثقافة , 1999) ص 102.

الجمهورية العراقية و المسألة الكردية

إن (الانقلاب العسكري) الذي عرفه المؤرخون بثورة 14 تموز (يوليو) 1958 الذي قام به الجنرال عبد الكريم قاسم و أزال به النظام الملكي أتاح للبارزاني فرصة العودة إلى العراق[28].وسرعان ما نشأت بين قائد الانقلاب و بين البارزاني علاقة ود اساسها الاعتراف بالجميل خاصة.

ان البارزاني يحتل موقعا رياديا مميز على صعيد الشعب الكردي في العراق فحسب بل في بقية أجزاء كردستان أيضا و هو الصدى لتطلعات الأكراد إلى زعيم قومي كردي معترف به يمثل قاسما مشتركا للجميع. لقد تسنى للبارزاني تحقيق ذلك بإقامة علاقة ودية و وثيقة على الصعيدين العراقي و الكردي منذ وطئت قدماه أرض الوطن، كما تعزز موقعه القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني (Kurdish Democratic Party) و الذي كان رئيسا له منذ تأسيسه في 16 آب (أغسطس) 1946.

[28] اثناء عودة البارزاني الى بغداد قام بزيارة الى القاهرة و التقى فيها لاول مرة بالزعيم العربي جمال عبد الناصر , ثم توجه بعدها بالباخرة الى ميناء البصرة حيث استقبل أستقبالا جماهيريا حاشدا.

ففور وصوله بادر الى الإسهام فعليا بأوجه النشاط السياسي و الحزبي رغم أن (KDP) لم يكن مرخصا له قانونا بالعمل العلني. و استطاع من موقعه هذا إقناع المكتب السياسي للبارتي بإعادة العضوية (لحمزة عبد الله) الذي كان موضع اعتماده و من مقربيه. ثم نصبه سكرتيرا عاما للحزب و هو المنصب الذي كان قد شغله قبلا.

لم يطل الأمر بالبارزاني فقد وجد إن معتمده هذا يميل إلى الحزب الشيوعي العراقي أكثر من ميله للبارتي و انه يعمل على إلقاء (البارتي) في أحضان ذلك الحزب. ما أدى إلى نشوب خلافات نجم عنها تنحية هذا السكرتير الجديد من منصبه.

تعاون البارزاني مع عبد الكريم قاسم و بخاصة في السنوات الثلاث الأولى من ثورة تموز، لكن الكرد رغم التطور الذي حصل في وضعهم القانوني و بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذت بحقهم لم يحصلوا على حقوقهم التي كانوا يجاهدون في سبيلها قبل الثورة. بل إن " الثورة " مارست لاحقا أعمال عنف عسكرية و شنت الحملات البوليسية ضد الكرد بأسلوب يفوق ما اعتمده العهد الملكي قسوة و تعنتا.

و رغم إجازة الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) في 6 كانون الثاني (يناير) 1960 إلا أن الاعتقالات شملت العديد من قياداته و

كوادره و أعضائه و أضطر البارزاني لإعلان الثورة في 11 أيلول (سبتمبر) 1961 بعد أن فشلت الجهود لإقناع الحكم بالتخلي عن الحل العسكري و تلبية بعض مطالب الشعب الكردي.

لقد حاول الزعيم عبد الكريم قاسم دق آسفين بين الأكراد و تحريض بعضهم ضد البعض بل تشجيع قسم منهم للوقوف ضد زعامة البارزاني الذي كان يحسب له ألف حساب و لم يغب عن باله في أي وقت بأن شعبية البارزاني بين الأكراد لا يمكن قياسها بشعبيته عندهم، خصوصا بعد التحرشات و الحملات العسكرية ضدهم و التنكر لحقوقهم القومية .

و أستغل قاسم حادثة اغتيال احمد أغا الزيباري[29] في العام 1960 و بعض أحداث كردستان الاخرى لمحاربة النفوذ الذي تمتع به البارتي باعتباره المعبر عن طموحات الشعب الكردي ليبدأ فصلا جديدا من تاريخه، حين هاجمت الطائرات العراقية منطقة بارزان و قصفتها بالقنابل مشردة أهلها، فاندلعت الثورة الكردية كرد فعل طبيعي للدفاع عن النفس و للمطالبة بنيل الحقوق و بذلك حصلت القطيعة بين البارزاني و قاسم و حل فاصل الجفاء بينهما.

[29] الزيباريون هم قبيلة تجاور بارزان من ناحية الجنوب و النزاع بين القبيلتين كاد يكون تاريخيا و قد امتد اكثر من قرن من الزمن , لكن في بداية العام 1944 جرى الصلح بينهما وتم على اثره حلف قتالي بموجبه حملت القبيلة الزيبارية السلاح ولتقاتل الى جنب قوى الثورة في العام 1945 .

في العام 1960 و بعد البرود الذي خيم على العلاقة بين البارزاني و قاسم، عمل الأخير على تشجيع أعداء بارزان التقليديين على القيام بحملات و شن غارات على قراهم و قرى حلفائهم الآشوريين أيضا. و قد واجه البارتي الحملة مستنكرا بسلسلة من المقالات، في صحفه، مثيرا مشكلة مصير كورد العراق ازاء احتمالات قيام وحدة للعالم العربي يكون العراق طرفا فيها مستقبلا. و بسبب تعاظم النزعة العسكرية الشوفينية في التعامل مع القضية الكردية و اندلاع الحرب ضد الأكراد و وقوع خسائر فادحة في الأرواح و الأموال و كرد فعل على ذلك نشرت جريدة " خه بات" (النضال) لسان حال الحزب في افتتاحية تناولت فيها التناقض بين المادة الثالثة التي احتواها الدستور العراقي المؤقت التي تنص على: أن العرب و الكرد شركاء في الوطن الواحد بمعنى أن العراق يتألف من قوميتين رئيستين هما العرب و الأكراد و بين المادة الثانية التي تنص على أن " العراق جزء من الأمة العربية " [30]. و عما إذا كانت المادة تفسح للكورد المجال للمطالبة بدرجة من الحكم الذاتي و هو أمر لم يكن قاسم يتوقعه.

[30] جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم - تاريخ سياسي 1958-1963 (استوكهولم، 1989) ص841-843.

قد يكون هدف " خه بات " هو رفع شعار الحكم الذاتي و هو أمر مشروع و عادل لو تحقق لجنب العراق بعربه و كورده الويلات و الماسي التي كابدها طوال السنوات الماضية و أرسى الأسس الصحيحة و العلاقات السليمة و المتكافئة بين الشعبين العربي و الكردي في إطار عراق جديد، لكن ذلك للأسف الشديد لم يتحقق. مما أدى إلى تعاظم الاتجاهات الاستعلائية و الشوفينية لدى بعض " القوميين العرب " المتنفذين من جهة و التعصب القومي لدى بعض الفئات الكردية من جهة ثانية.

طرأ تطور عظيم على الشعور القومي عند الكرد، فبالإضافة إلى النخبة المثقفة التي برزت خلال العقود الثلاثة الماضية أدى انتشار رقعة التعليم و استخدام التكنولوجيا الغربية المتقدمة بكل أنواعها إلى امتداد الوعي القومي الكردي لفئات واسعة، سواء عند القبائل كافة أو في أوساط بعض الفلاحين ومنهم الشبان الكرد ذوو الأصل القبائلي الذين ظلت زعاماتهم التقليدية ترتبط بعلاقات مع الحكومة. و مع مرور الأيام توسع نفوذ البارتي و التحق به بعض زعماء القبائل والعسكريين إضافة إلىالمثقفين و الطلبة و المتعلمين، علما بأن الجميع كان يدين بزعامة البارزاني و دوره في الحركة القومية الكردية.

لقد اتخذ قاسم سلسلة من الإجراءات التعسفية بحق الكرد منها إغلاق جريدة الحزب وسحب اجازته و إصدار أمر القبض على سكرتيره العام إبراهيم احمد، و وضع قطعات الجيش العراقي تحت الإنذار المشدد درجة (ج) حيث اضطر البارزاني إلى مغادرة بغداد تمهيدا لإعلان " ثورة ايلول" في الوقت الذي كانت حياته مهددة بالخطر.

و في كردستان اجتمع له ما يناهز سبعة آلاف من الأنصار و المؤيدين و هم نواة البيشمركة و شرع بالسيطرة على بعض المواقع الستراتيجية التي كانت الشرطة الحكومية و الحاميات الصغيرة المنعزلة تضطر الى تركها، لكن قاسم بدأ العمليات العسكرية بنطاق واسع عندما أرسل طيرانه الحربي لقصف منطقة بارزان في شهر أيلول (سبتمبر) 1961. كان معظم الضحايا من الأطفال والنساء و العجزة جراء القصف الوحشي و كان هذا سببا في زيادة العطف على قضية البارزاني[31]. وعجز قاسم عن القضاء على الثورة رغم تفوقه عدة و عددا. فالبارزاني اعتمد بنجاح تام أسلوب " حرب العصابات " التقليدي، بتركه الدفاع عن مواضع ثابتة (معتمدا الدفاع السيار) حتى انه ترك بارزان نفسها. مدركا من تجربته انه الجهة الفائزة بحكم وجوده بين المقاتلين الثوار الكرد الذين اصبحوا يعرفون باسم " ألبيشمركة " أي الفدائيين.

---

[31] ماجد عبد الرضا, القضية الكردية في العراق 1958 –1975 (بيروت 1987) ص 96-98.

و أنه لم يترك أية فرصة لتطويقهم و كانوا قادرين على الإفلات و التسلل قبل أن يطبق عليهم فخ حكومي بفضل معرفتهم الدقيقة بتضاريس الأرض التي يقاتلون فيها و من اجلها[32].

[32] Edgar O'balance: The Kurdish Revolt 1961 – 1970 (London : Faber & Faber Limited, 1973) p.74 .

أدكار أبلنس , الثورة الكردية 1961 –1970 (لندن , 1973) ص 74 .



الفصل الثاني

دولة البعث العراقي و القضية الكردية

- المسألة الكردية و حركة 8 شباط (فبراير) 1963
- المسألة الكردية و حكم الأخوين عارف
- عودة البعث
- الكرد و الحرب العراقية الايرانية



الفصل الثاني

دولة البعث العراقي و القضية الكردية

المسألة الكردية و حركة 8 شباط (فبراير) 1963

أزيح حكم عبد الكريم قاسم بانقلاب عسكري، دبره و نفذه حزب البعث العربي الاشتراكي بالتعاون مع فريق من الضباط القوميين في الجيش صبيحة الثامن من شهر شباط (فبراير) 1963 .

كان العالم العربي آنذاك مفتونا بمفاهيم " القومية العربية " التي حمل لواءها الرئيس جمال عبد الناصر فاكتسحته أمواجها. و بمجهود الزعيم المصري ووسائل اعلامه بدا إسقاط النظام القاسمي في مجرى هذا التيار عملا سهلا معبد الطريق، فبغرق قاسم في حمأة الحرب الكردية، و تصاعد السخط السياسي على الحكم الفردي الذي يمارسه و ابتعاد حلفائه من اليسار العراقي عنه و عزلته العربية أصبح الانقلاب أمرا ميسورا. كانت مساهمة الضباط القوميين الناصريين، الداعين إلى الوحدة عاملا أساسيا في نجاح الانقلاب. و لم يكن يقل عنه أهمية مسألة تحييد الثورة الكردية ،عن طريق التقرب منها بالاتصال بزعمائها و ضمان تعاونهم. حيث جرت عدة اتصالات بين القوميين و البعثيين و

بين قادة البارتي قبل وقوع حركة 8 شباط (فبراير) 1963 [33]. و كانت هناك في بغداد وعود " شفوية " بالحكم الذاتي لكردستان إلا أنها لم تترجم إلى الواقع الفعلي و سرعان ما طواها النسيان و كأن شيئا لم يكن، فقد ظلت عموم مواقف البعثيين و القوميين آنذاك لا تقترب من فكرة الحكم الذاتي و الحقوق القومية و الالتزامات التي ترتبها على الصعيدين القانوني و السياسي.

استقبل" الثوار الكرد" الانقلاب باستبشار و آمال عريضة و دخل الوزارة المؤلفة اثنان من الكرد[34] لكن هذه الآمال سرعان ما تبددت حين بدأ الهجوم على الثورة الكردية بعد أقل من أربعة أشهر .

---

[33] بدأ الاتصال بالعقيد طاهر يحي (رئيس أركان الجيش فيما بعد) عن طريق أحد العسكريين الكرد من أصدقائه و هو العقيد المتقاعد (كريم قرني) الذي بادر بدوره إلى إحالة الموضوع الى السكرتير العام (للبارتي) ابراهيم احمد , و بموافقة البارزاني جرت عدة اتصالات كان آخرها في بغداد بين علي صالح السعدي أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث في العراق و بين صالح اليوسفي عضو المكتب السياسي للبارتي , عشية يوم وقوع الانقلاب الفعلي .

راجع : اديفيد أدمس و جرجيس فتح الله , الحرب الكردية و انشقاق 1964(استوكهولم , 1990) ص 37 .

Batato: The Old Social Classes and the Revolutionary Movements in Iraq (Princeton Press , 1982 P 1001 .

حنا بطاطو , الطبقات الاجتماعية القديمة و الحركات الثورية في العراق (الولايات المتحدة ,مطابع برينسينت,1982) ص1001 .

[34] هما العميد فؤاد عارف و الشيخ بابا علي الشيخ محمود الحفيد. نال تكليفهما موافقة الثورة الكردية على رغم لم يكن أي منهما ينتسب للحزب أو للحركة .

فلم يمض وقت طويل حتى بدا واضحا بان النظام البعثي الجديد لم يكن جديا في تنفيذ العهود التي قطعها للكرد بالحكم الذاتي و لا بما هو قريب منها. و استؤنفت الحرب بشدة و ضراوة غير معهودة تحت شعار " القضاء التام على عصابة المتمردين الشقاة " حسب تصريح وزير الدفاع البعثي (الفريق صالح مهدي عماش) الذي قال ان الجيش العراقي لن يذهب الى قتال بل الى" نزهة " اشارة الى ما تراءى له من سهولة في القضاء على الثورة و لم يطل الامر بحكام البعث ليدركوا خطأ تقديرهم و لم يجدوا بدا من الاستعانة بالجيش السوري حيث شارك لواء اليرموك في القتال الى جانب الجيش العراقي فاصيب بهزيمة شنعاء في موقعة (باطوفه) الشهيرة عند مشارف زاخو و الحقت به خسائر جسيمة و اضطر معه الى الانسحاب من ميدان القتال[35]. و عاد النظام الجديد كسابقه يرزح تحت ثقل الحرب و يغرق في عبابها. فضلا عن المصاعب و العراقيل القاتلة التي ولدتها تناقضاته، جراء " زواج المصلحة " القومي - البعثي و التناحر القيادي الداخلي في جسم الحزب الحاكم و الأنكى من ذلك افتضاح زيف شعارات "القومية العربية" الصارخة. فقد تحول ما سمي " بالوحدة الثلاثية " التي تم التوقيع عليها بين مصر و

[35] داما ادمز شمدت , رحلة الى رجال شجعان في كردستان , ترجمة جرجيس فتح الله (بيروت , منشورات دار مكتبة الحياة) الص 125 – 128 .

العراق و سورية في 17 نيسان (أبريل) 1963 إلى تقوقع قطري و استئثار حزبي و هجوم ضد قيادة عبد الناصر.
أفرزت سياسة الاستبداد والقمع و التجاوز على القانون التي انتهجها حزب البعث الحاكم والحرس القومي أثرها الكبير في عزلة الحكم الجديد و في اتساع مقاومته و التصدي له من قبل الجماهير العربية و الكردية على حد سواء.

المسألة الكردية و حكم الأخوين عارف

على اثر تصدع الكيان الحزبي و الانشقاق الذي حصل بين الجناحين العسكري و المدني في القيادة القطرية وانحلال العلاقة المصلحية الظرفية البعثية - القومية استثمر عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية الفرصة لينفذ انقلابا عسكريا في 18 تشرين الثاني قال انه حركة تصحيحية بالتعاون مع بعض العسكريين القوميين و الساخطين على حكم حزب البعث.
و أصغى " عارف " إلى نصيحة " عبد الناصر " ، كما نصح قائد الثورة البارزاني من جهات متعددة أيضا بقبول عرض وقف إطلاق النار الذي اقترحه (عارف) و الدخول في مفاوضات[36] رغم أن

[36] النصائح وردت إلى البارزاني من جهات ثلاث هي: الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي و مصر .

البارزاني كان يشك في صفاء نية الحاكم الجديد. وتمهيدا للشروع في ذلك أقدمت اللجنة المركزية للبارتي على اتخاذ قرار في الخامس عشر من آب (أغسطس) 1964 بالتخلي مؤقتا عن شعار " الحكم الذاتي و الديمقراطية للعراق " و ذلك تأكيدا لحسن نيتها في التعاطي مع الوضع الجديد رغم انه كان تنازلا لا مبرر له، فحسن النية ينبغي أن يترجمه الحاكم الجديد الى واقع عملي بالاعتراف أولا و قبل كل شيء بحقوق الكرد و العمل على إزالة الحيف الذي لحق بهم.

و شهدت الأشهر الباقية من العام 1964 و معظم اشهر العام 1965 قيام البارتي بإعادة تنظيم نفسه بزعامة البارزاني و تثبيت مراكزه بعد الهزة التي تعرض لها و ضعضعت أركانه بانشطار الحزب إلى قسمين في آب (أغسطس) 1964. و هي الحركة التي تزعمها السكرتير العام إبراهيم احمد و لفيف من أعضاء المكتب السياسي و اللجنة المركزية.

بقدوم العام 1965 انحسرت رقعة التنظيم الانشقاقي و ذلك باضطرار أعضائه الى مغادرة الأراضي العراقية و اللجوء إلى إيران أثر الصدامات مع البارتي بقيادة البارزاني. وفي غضون ذلك بدأ واضحا

راجع : ديفيد أدمس و جرجيس فتح الله , الحرب الكردية و انشقاق العام 1964 , مصدر سابق .

بـان نظـام عـارف لانيـة لـه قـط في الوفـاء بعـهوده ولم يقـدم على أية خطوة عملية في حل القضية الكردية.

استؤنف القتال المتقطـع في 5 نيسـان (أبريـل) العـام 1965. و في آذار (مارس) 1966، صعدت الحكومة الجديدة من العمليـات العسـكرية [37] باصرار من العسكريين و على رأسـهم اللـواء الركـن عبدالعزيـز العقيلـي الذي كان يتولى منصب وزير الدفاع انذاك. و قد استمرت لما يزيد علـى عام كامل و ختمـت بهزيمـة عسكرية لا مثيـل لهـا في تـاريخ الجيـش العراقي في معركة جبل هندرين[38]. الأمر الذي أرغم حكومة عبد الرحمن عارف على الشروع في التقرب من قيادة الثورة بغيـة الوصـول إلى اتفـاق لإنهاء حالة الحرب و اصدر رئيس الوزراء العراقي الدكتور عبد الرحمن البزاز بيانا عرف بتصريح " 29 حزيران (يونيو)" 1966. اعترف فيه بـالحقوق القوميـة الكرديـة و مـع أن البـارزاني وافـق علـى محتـوى البيـان، إلا أنـه أثـار امتعاضـا لـدى قـادة الجيـش العراقـي و أرغـم البزاز على الاستقالة [39]. و استمرت صيغـة بيـان 29 حزيـران (يونيـو)

---

[37] في تلك الأثناء ختمت حياة عبد السلام عارف بسقوط طائرته المروحية جنوب العـراق في 13 نيسـان (أبريل) 1966.و انتخب أخوه عبد الرحمن عارف خلفا له اثر اجتماع ما دعي بمجلس الدفاع الأعلـى. و أسندت الوزارة إلى عبد الرحمن البزاز .

[38] تجد وصفا منصلا للمعارك التي اندلعت في جبل هندرين في كتاب رينيه موريـس , كردسـتان أو الموت, كردولوجيا , 1986, ص 107 —129 .

باعتبارها قاعدة للعلاقة بين الحركة الكردية و الحكومة العراقية حتى العام 1968 و الإطاحة بحكم عبد الرحمن عارف.
تسلم رجال البعث مقاليد الحكم للمرة الثانية في 17 -30 من تموز (يوليو) 1968، اثر انقلاب عسكري و قد باتوا الآن يدركون قصر النظر في انتهاج سياسة قتال الكرد إلا في حالة ضمان التغلب على مقاومتهم [40]، و وجدوا من الحصافة و الحكمة أن يهادنوا الثورة الكردية لفترة من الوقت يوظفونها لتوطيد حكمهم سياسيا. و عرضوا تطبيق بيان " 29 من حزيران (يوليو) 1966 " المار الذكر. إلا أن الجانب الكردي لم يكن واثقا من العرض وادرك بأنهم يريدون كسب الوقت لذا لم يكن ثمة خيار آخر غير التحدي و المقاومة، فكانت هناك هدنة هشة تقطعها بين حين و آخر اشتباكات جانبية متباعدة محكومة بشبه اتفاق ضمني لتحاشي توسيع رقعة العمليات التي كان يخشاها الطرفان الأول (الحكم) خوفا من الإطاحة به و لديه

---

[39] أصر د. عبد الرحمن البزاز و هو أستاذ جامعي و فقيه قانوني قومي التوجه ينتسب إلى الطائفة السنية من بغداد , بعد استقالته على أن بيان 29 حزيران هو جزء من برنامج وزارته فحسب و ليس اتفاقا جرى بعد مفاوضات, و قد جرت مساجلة بين " التآخي " لسان الحزب الديمقراطي الكردستاني و بين رئيس الحكومة المستقيل حول صفة البيان القانونية. و أصر البزاز على انه مجرد جزء من برنامج حكومة لا ترغم أية حكومة تالية على التقيد به, في حين كانت وجهة نظر الحزب بأنه اتفاق تلزم به الحكومات المتعاقبة . و في الواقع هو انه كما اعتبره البزاز مجرد بيان حكومي . لكنه شكل التزاما من جهة أخرى لم يكن بالإمكان التملص منه . (انظر التفاصيل: جرجيس فتح الله , زيارة للماضي القريب (استوكهولم , 1997).

[40] ماجد عبد الرضا , المسألة القومية الكردية في العراق (1958 –1975) ص 142 –145.

تجربة حكم قاسم و فترة الحكم البعثي الأول و حكم الأخوين عارف. و الثاني (الكرد) الذين لم يكونوا مستعدين لقتال طويل الأمـد خصوصـا و هم يشكون نقصا كبيرا في السلاح و العتاد والمؤونة الى جانب قلـق مـن حلفاء غير مضمونين و خوف من القسوة و الوحشية التي يمكن أن يلجأ اليها الحكام الجدد ضدهم أضافة لخوفهم من خسائر وخيمـة العاقبـة. الا ان الرياح العاصفة لم تجر كما تشتهي السـفن فـالتصعيد العسـكري فرض منطقه رغـم توجـس الطرفـين و شـعورهما بـالمرارة الـتي خلفتـها تجارب حقبة 1963–1966.

عودة البعث

استمر الوضع حتى حدوث انقلاب 17تموز (يوليو) 1968 و الذي أعقبته حركة " تصحيحية " في 30 تموز (يوليو) أي بعد 13 يوما دفعت بالتحالف القلق بين كتلة عبدالرزاق النايف – عبد الرحمن الداود الى الهاوية فقد استولى حزب البعث كليا على السلطة صبيحة يوم 30 تموز حينما كان الفريق الأول الركن عبدالرحمن الداود وزير الدفاع يتفقد القطعات العراقية في قيادة قوات صلاح الدين في المملكة الاردنية الهاشمية حيث القي عليه القبض.

طرد الحزب حلفائه الذين أوصلوه الى السلطة و هيأوا له اسباب النجاح. و في العام 1969 بدأت اتصالات غير رسمية بين الحركة الكردية و السلطة الجديدة لغرض الوصول إلى اتفاق شامل. شارك فيها الاتحاد السوفييتي بصورة خاصة من خلال يفغيني بريماكوف رئيس الوزراء الروسي السابق، الذي كان آنذاك مراسلا لمكتب البرافدا و أحد معتمدي جهاز الاستخبارات العسكري الروسي ***KGB*** المعروف بعلاقاته الطيبة مع قادة البعث، مهد الاخير للقاء البعث و البارتي بأجراء مقابلة صحفية مع البارزاني ناقلا إليه نص رسالة موسكو مثلما نقلها أيضا إلى الجانب الحكومي. و بادرت القيادات القومية و القطرية لحزب البعث - في العراق إلى إعلان موقف سياسي - نظري غير متوقع

قط - تمهيدا للاتفاق - بالاعتراف بحق الكرد في الحكم الذاتي و باستعدادها سياسيا لإجراء مفاوضات مع القيادة الكردية على هذا الأساس.

بعد لقاءات و مفاوضات مكثفة وافق الطرفان على حل النزاع بموجب اتفاقية الحادي عشر من آذار (مارس) 1970 [41].

كان الاتفاق مرحلة فاصلة في تاريخ العلاقات بين الحركة الكردية و الحكومة المركزية[42] فقد وضع الأسس المبدئية الرئيسية " للحكم الذاتي" بتعديل آخر على الدستور الجديد هذا نصه " الشعب العراقي يتألف من قوميتين: القومية العربية و القومية الكردية ".

بمقتضى هذه الاتفاق يكون للكرد سلطات تشريع يتناسب و عددهم في العراق و نائب ثان لرئيس الجمهورية، و تمديد نطاق الحكم الذاتي إلى المناطق التي يؤلف الكرد فيها أغلبية. باستخدام اللغة الكردية لغة رسمية ثانية إلى جانب العربية. و تطبيق قانون الإصلاح الزراعي (الذي لم ينجز منذ بدء العمل به في العام 1958). و تخصيص مبالغ من الخزينة للتنمية و التطوير و تعزيز مستوى الخدمات التربوية و التعليمية و الاجتماعية في كردستان.

---

41 النص الكامل للاتفاق تجده في الملحق رقم (2) .

42 ديفيد ماكداول , التاريخ الحديث للكرد (لندن , 1996) الص 327 – 330 .

كانت هذه الاتفاقية بمثابة " حقنة مقوية في ذراع الحكومة الجديدة " أمنت به على نفسها و هيأت لها الوقت لتثبيت دعائمها و ترسيخها. فلم تمر اشهر قلائل عليها حتى راح الحزب الحاكم و البارتي يشكو أحدهما من الآخر[43] فالحزب الحاكم كان يعدد " منجزاته " التي حققها و البارتي يحصي التجاوزات و الانتهاكات التي يقوم بها حزب البعث و أجهزته الأمنية في كردستان. نقض النظام تعهده بإقامة المجلس الوطني (مجلس النواب) كما وعد. و كان واضحا انه لم يكن في الداخل مدعما بأية قوة سياسية و بدأ الكرد يدركون كم كان تعاملهم الايجابي مع النظام المعزول مهما له. و في نهاية العام كانت هناك محاولة لاغتيال إدريس أحد أبناء البارزاني[44] في بغداد. ثم ثار النزاع حول " كركوك " و " خانقين "

---

[43] راجع كتاب (في سبيل السلم و الوحدة الوطنية في سبيل تطبيق اتفاقية اذار) من منشورات دار التاخي , بغداد للسنة 1973 .

[44] ولد ادريس البارزاني في العام 1944 في قرية برزان من كردستان العراق, عاش مقتبل حياته في ظل انتفاضة بارزان و جمهورية مهاباد و انتفاضات الشعب الكردي و ثورة ايلول. بعد لجاح البارزاني في الوصول الى الاتحاد السوفيتي السابق مع قوات جمهورية مهاباد عام 1947 عاش ادريس في المنفى و الاقامة الجبرية 11 عاما مع عائلته في البصرة — بغداد — الموصل , و ظل هناك حتى عودة قائد الشعب الكردي مصطفى البارزاني بعد ثورة 15 تموز 1958 الى العراق. بعد اعلان ثورة ايلول عام 1961 اضطر الى ترك الدراسة و حمل السلاح الى جانب الشعب الكردي و مقاتليه البيشمركة. تسلم مسؤولية مواقع و مناصب عسكرية و سياسية هامة منذ اندلاع الثورة. و في عام 1970 كان ادريس البارزاني عضوا بارزا في وفد الحركة الكردية المفاوض و الذي انجز اتفاقية 11 اذار (مارس). انتخب في المؤتمر الثامن للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي عقد عام 1970 عضوا في اللجنة المركزية للحزب و بعد فترة قصيرة من هذا التاريخ انتخب عضوا في المكتب السياسي للحزب ?

و" سنجار " و " الشيخان " و هي ثلاث مناطق كردية حساسة تتمسك بها الحركة الكردية التحررية. كان البارزاني يدرك مخاطر توطين العرب في المناطق الكردية المذكورة بغية تغيير تركيبها القومي لصالح العرب وتغيير واقعها الديمغرافي. و باتت كركوك بنوع خاص موضوعا شديد الحساسية و مثيرا للعواطف من الجهتين و بعد شهر من التوقيع على معاهدة الصداقة العراقية - السوفيتية في 9 نيسان (أبريل) 1972 قررت الولايات المتحدة مساعدة إيران لموازنة النفوذ السوفيتي في المنطقة[45]. و بعدها في شهر حزيران (يونيو) اقدم العراق على تأميم شركات النفط الاجنبية في العراق، و بات للولايات المتحدة جراء ذلك أسباب أخرى كافية للعمل على تقويض صرح النظام البعثي في بغداد. حسب تقرير لجنة (PIKE) المرفوع إلى مجلس النواب الأمريكي[46] بتاريخ 19 من كانون الثاني (يناير) 1976 " إن كلا من إيران و الولايات المتحدة كانتا تأملان الإفادة من الموقف البالغ التعقيد الذي

الديمقراطي الكردستاني و تسلم مسؤولية الاشراف على المكتب العسكري. و في يوم 31 كانون الثاني (يناير) 1987 توقف قلبه في مقره بناحية سليفانا – محافظة ارومية – في ايران.

[45] Henry Kissinger : Years of Renewal(London : Weidenfeld&Nicolson, 1999) pp 576-598.

[46] انظر إلى التقرير في (لندن , سلسلة كتب سيوسمان , 1977) ص ص 16-17 و 141-148 و 195-198 و 211 -217..

وقع فيه العراق بسبب رفض الكرد التنازل عن مطلب الحكم الذاتي (الجزئي) و استعدادهم للدفاع عنه ضد الوضع القائم في العراق".

و لكن رغم هذا، فأن الحكومة العراقية كانت مصممة على عدم اعتماد الاساس الديمقراطي سبيلا لحل القضية الكردية. وذلك لأن أسلوبها في الحكم يمتاز بالاستبداد و القمع وكان العراقيون جميعا يعاملون على هذا الاساس و كأنهم رعايا و ليسوا مواطنين. و كانت الحياة الداخلية لحزب السلطة بعيدة كل البعد عن المفاهيم الديمقراطية و الإنسانية و روح التسامح. لذلك تهيأ الجانبان لخوض حرب جديدة.

كانت كركوك مما لا شك فيه العقبة الكأداء الكبرى، و حجر عثرة كبير أمام التوصل إلى تسوية مناسبة. فالحكومة العراقية لم توفر جهدا و لم تدخر وسيلة لاحداث التغيير في التوازن السياسي لهذه المدينة مستفزة مشاعر الأكراد بترحيلهم إلى الجنوب أو الى مناطق أخرى عربية.

و يعود السبب في تنامي نزعة الاستئثار و التعالي لدى الحكومة العراقية إلى مضاعفة عائدات النفط زهاء عشرة أضعاف بعد التأميم و الارتفاع العظيم في أسعار النفط بعد حرب تشرين (أكتوبر) العام 1973 العربية - الإسرائيلية الامر الذي عزز الموقف العراقي و زاد في صلابته .

و في آذار (مارس) من العام 1974 أصدر النظام العراقي قانونه الخاص با " الحكم الذاتي لمنطقة كردستان[47] " الذي اقترن بالموافقة عليه بما سمي في حينه بالجبهة الوطنية و هي الجبهة التي خلقها الحكم و تضم حزب البعث والحزب الشيوعي و بعض الفئات القومية في حين أبى الحزب الديمقراطي الكردستاني الدخول فيها. كانت السلطة تسعى لفرض مفهومها للحكم الذاتي فرضا على الشعب الكردي و فيه استثنيت كركوك من المنطقة المشمولة، و حصر الحق المطلق بيد الحكومة في اختيار الموظفين لها و جعلت الكلمة النهائية في اعمال الادارات بيد الحكومة المركزية فرفض البارزاني الصيغة و بدأت الهوة تتسع بين الجانبين ،و راح كل جانب يستعد لخوض حرب جديدة . و كان من خطة البارزاني خوض قتال وفق الأسلوب المعتاد بالاستحكام و الدفاع عن القوس الجبلي المتد من زاخو حتى دربنديخان، إلا أن قواته لم تكن ندا لجيش تم تدريبه لمدة طويلة و إعداده بالضبط لهذه المواجهة و تم تسليحه بمعدات سوفيتية حديثة مدعما بسلاح جوي يفتقر إليه الكرد.

اندفع الجيش العراقي على المحورين الرئيسين و احتل العمادية و عقرة و قلعة دزه و رانيه و رواندوز مع حلول فصل الخريف. مع هذا

[47] انظر الى تفاصيل " قانون الحكم الذاتي لعام 1974 " في ملحق رقم 3 .

وجد النظام نفسه قليل الحيلة أمام الدفاعات الكردية وفي وضع سيئ جدا، و عجز عن الفوز بمعركة فاصلة مع الكرد في ميادين القتال، حتى السادس من شهر آذار (مارس) 1975 اذ ذاك عمد صدام حسين و كان نائبا لمجلس قيادة الثورة وقتذاك و هو الرجل القوي والفعلي في النظام الى عقد صفقة مع شاه إيران في الجزائر [48]، تنازل فيها عن النصف الشرقي من شط العرب (خط تالويك [49]). و هو ما كانت تصبو إليه إيران منذ زمن بعيد مقابل تعهد الشاه بقطع كل مساعدة للثوار الكرد و غلق حدوده بوجههم و حرمانهم من المناورة ، تلا ذلك قرار بوقف إطلاق النار. بعدها عرض النظام العراقي " التسليم و العفو " عن القائمين بالحركة. و فكر البارزاني بمسؤولية و واقعية بعقبى استمرار القتال بعد قطع إيران إمداداتها للثورة الكردية و توقيع الشاه اتفاقية 6 آذار (مارس) 1975 مع صدام حسين في الجزائر، فأدرك خطورة ذلك على مستقبل الشعب الكردي المعرض للحصار و الإبادة و

---

[48] انظر الملحق رقم (4) نص" اتفاقية جزائر في 6 اذار (مارس) 1974 " .

[49] يطلق على كلمة ألمانية تتالف من مقطعين THAL بمعنى الوادي , و WEG أي الطريق , فيكون معناها طريق الوادي , و قد اصبح THALWEG مصطلحا دوليا يطلق على مجرى المياه الوسطى ,أو لأعمق نقطة في مجرى النهر. ينظر: عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية (ج 5 , بغداد , 1988) ص 24. انظر كذلك: عبدالحسين شعبان, النزاع العراقي – الايراني , ملاحظات و اراء في ضوء القانون الدولي (بيروت , دار الطريق الجديد , 1981)

كان دوما قارئا جيدا لمفردات الواقع، فأتخذ بشجاعة قرار الانسحاب رغم قسوته بالنسبة له شخصيا لكن كان مستقبل القضية الكردية و حقن دماء الشعب الكردي نصب تفكيره دائما و هو ألاهم مما دفعه للإيعاز للبيشمركة بوقف القتال مسكونا بأمل تجديد الثورة في ظرف آخر، و غادر العراق و سكن " كرج " و هي من ضواحي طهران [50].

كانت حربا مريرة كلفت غاليا ماديا و بشريا و سفكت دماء غزيرة و كانت مواجهة غير متكافئة لم يكن فيها حلفاء الأكراد بمستوى المسؤولية، بل انهم خذلوا الشعب الكردي في اللحظة الحرجة وردد الاكراد يومها أينما كانوا ان لا أصدقاء لهم سوى الجبال، كان هذا أهم درس لقنته الحرب لهم و بقي ماثلا للعيان و محفورا في الذاكرة، فحساب ميزان القوى أمر في غاية الأهمية لتجنب المزيد من الخسائر رغم أن الحكم البعثي لم يتح أية فرصة للتوصل إلى تسوية سلمية و كان هاجسه اليومي هو حشر الكرد في الزاوية و وضعهم في منعطف الطريق تمهيدا لشن حملة عسكرية لإبادتهم.

ترك النظام المجال لعودة بعض النازحين إلى موطنهم إلا انه أزال من الخارطة ما لا يقل عن خمسمائة قرية بحجة استحداث حزام صحي (أمني) مع إيران ،تم بمقتضاه تهجير ستمائة آلف من القرويين و

50 Michael M. Gunter: The Kurds of Iraq (London ,1992).

إسكانهم في مجمعات سكنية، و إبعـاد أسـر " المتمرديـن " إلى المنـاطق الجنوبية من العراق.

ان النكسة الكردية حلت بفعل اختلال الميزان الـدولي لصـالح الحكومـة العراقية دون غض الطرف عن مواطن الضعف الداخلية. و مهما يكن من امر فان عدالة القضيـة الكرديـة التحرريـة اسـتعادت نهضتـها في مـدة قياسية و بادرت مجددا لاستعادة مواقعها و رسم استراتيجيات جديـدة بالاستفادة من التجارب التاريخية السابقة.

و الخلاصـة بـدأ هنـاك اتجاهـان اساسـيان في حـل القضيـة الكرديـة: الأول الخيار العسكري وتكمن خلفيته الفكرية (كما يقول أحـد كتـاب العرب المتنورين من أصدقاء الشعب الكردي) في الاستعلاء القومي المقيت و الدعـوات الشـوفينية الراميـة إلى صـهر الأكـراد في بوتقـة " العروبة" و التنكر لحقوقهم المشروعة بـل أن هنـاك مـن أعتـبر أصـل الأكراد من العرب الذين سكنوا الجبال و قد فشلت الحلـول العسـكرية كلها سواء ما كان منها في العهد الملكي أو في العهد الجمهوري (حكـم قاسم ، حكم البعث الأول، حكم الاخوين عارف، حكم البعث الثاني) كما وصلـت محـاولات الالتفـاف علـى الاتفاقـات الـتي تمنـح الشـعب الكردي بعض حقوقه القومية إلى طريق مسدود. أما الاتجـاه الثـاني أي الخيار الاخر فلم يكن مقبـولا علـى المسـتوى الحكومـي بالشـكل الـذي

يصبو اليه الكرد و تستهدفه حركاتهم النضالية لكنه تعزز على مستوى الجبهة الشعبية فلم يعد يقتصر على بعض القوى اليسارية كالشيوعيين و الماركسيين و الديمقراطيين و القوى الكردية الاخرى بل أخذ يشمل قطاعات واسعة من القوميين و الوطنيين و الإسلاميين[51].

و تأسيسا على ذلك يمكن القول انه رغم النواقص و الثغرات الواردة في اتفاقية 11 آذار (مارس) 1970 فأن هذه الاتفاقية تعتبر وثيقة قانونية و سياسية هامة انتزعها الشعب الكردي بكفاحه الطويل و تضحياته الجسيمة.

و على اساس هذه الاتفاقية صدر قانون الحكم الذاتي المبتور في العام 1974 من جانب واحد، و رغم احتوائه على حزمة حقوق محدودة، الا انه عمليا استثمر كغطاء لشن أبشع حرب ابادة عنصرية ضد الشعب الكردي قل نظيرها في العالم.

لقد وضع النظام كل وعوده و تعهداته على الرف و ابرز وجهه القبيح بكل تقاسيمه العدوانية، فكان قانونه المسخ للحكم الذاتي اعجز من ان يشكل رتوشا تجمل نتوءات جلده و مخالبه الدموية.

[51] انظر : عبد الحسين شعبان :المسألة الكردية و الفكر السياسي العراقي , الحياة اللندنية , حزيران , 2-3 آب (أغسطس) 1992 .

الكرد و الحرب العراقية - الإيرانية

في الرابع من شهر أيلول (سبتمبر) 1980، اندفعت القوات العراقية عبر الحدود الإيرانية في عملية غزو واسعة النطاق و كان ذلك تمهيدا لحرب ضروس دامت ثمانية اعوام بالكمال و التمام، الحقت خسائر يستعصي تعويضها في الارواح و الاموال و على جميع الصعد الانسانية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التاريخية. إن الإذلال الذي لحق بالحكومة العراقية جراء تنازلها عن نصف شط العرب في اتفاقية الجزائر لعام 1975 ظل يحز في نفس موقعيها. لذا فقبيل اندلاع الحرب رسميا، أعلن صدام حسين إلغاء اتفاقية الجزائر في يوم 17 أيلول (سبتمبر) 1980 بحجة أنها ولدت ميتة وانها وقعت في ظروف قسرية [52]. و استمرت هذه الحرب التي أبتدأت رسميا في 22 ايلول (سبتمبر)1980 لغاية شهر آب (اغسطس) 1988 حين وافقت إيران على قرار مجلس الأمن 598 الصادر في العام 1987 الذي سبق و وافق عليه العراق، فتم وقف إطلاق النار في20 آب (أغسطس) 1988 .

عمدت المجموعات السياسية الكردية إلى استغلال ظروف الحرب و الصدام العسكري لتعزيز وجودها المسلح و توسيع رقعة نشاطها، إلا أن المراحل الأخيرة للحرب شهدت انحسارا شديدا

خصوصا بعد استخدام الأسلحة الكيمياوية المحرمة دوليا ضد الأبرياء العزل وحملة " الأنفال " التي أودت بحياة عشرات الألوف من المواطنين الكرد.

بعد تراجع القوات العراقية اثر معركة خرمشهر (المحمرة) أيار - حزيران (مايو - يونيو) 1982 و اضطرارها الى الانسحاب من الأراضي الإيرانية سعت إيران الى مواصلة هجومها من محاور جديدة مستثمرة ساحة كردستان غير الموالية للحكومة العراقية ذات التواجد المسلح للحركة الكردية و تمكنت في العام 1983 من احتلال حاج عمران[53] و هي بلدة حدودية هامة تقع في نهاية طريق راوندوز و تمكنت القوات الإيرانية من احتلال بنجوين الواقعة على المرتفعات المشرفة على مدينة قلعة دزه .

فجأة بدأ العراق في وضع هو من الخطورة بمكان، ورد صدام حسين بأسلوبه المعهود، فمن جهة صب نار انتقامه على مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني و بصورة خاصة أبناء العشيرة البارزانية بزعم مشاركتها في احتلال حاجي عمران فقام بإلقاء القبض على أكبر عدد ممكن من الذكور من أفراد العشيرة و اغلبهم كانوا أشبه بسجناء في المجمع السكني المسمى (خوشتبه) القريب من مدينة

---

[53] كونتر , مصدر سابق, ص 39.

اربيل، و نقلهم بالشاحنات إلى بغداد حيث استعرضوا في شوارعها ثم تم قتلهم جميعا [54].

تحاشيا للتهديد الكردي و بغية اقتناص الفرصة لنقل قواته و اعادة نشرها ضد القوات الايرانية عمد الجيش العراقي الى تنفيذ عمليات جس نبض منذ العام 1982 ، مستهدفا امكانية اقناع طرف واحد على الاقل من الحزبين الكرديين الرئيسيين لوقف القتال و في كانون الاول (ديسيمبر) 1983 وافق على وقف اطلاق النار مع **الاتحاد** (PUK) بقيادة جلال الطالباني، بهدف الشروع في مفاوضات حول الحكم الذاتي وفق أسس مقبولة من هذا الحزب،لكن المفاوضات بين الاتحاد الوطني الكردستاني و النظام فشلت لان الطرفين بقيا على خلاف حول حدود الحكم الذاتي و مناطق خانقين و كركوك و سنجار و كذلك لان صدام حسين شعر بأنه لم يعد بحاجة إلى تسوية مع أحد الاطراف الكردية و خصوصا بعد أن بدأت الولايات المتحدة و دول أخرى، اعتبارا من نهاية العام 1983، تخشى من نصر إيراني. فقررت أن تضمن " للعراقيين" تقديم المعونة بالاعتدة و بالمعلومات الاستخبارية للحيلولة

[54] قدر عدد الضحايا في حينه بما يتراوح بين 5000 و 8000 و علم منهم بالكنية و الهوية زهاء 2200 فردا هذا فضلا عن 33 ذكر بالغ و حدث من أعضاء أسرة شيوخ بارزان بينهم ثلاثة من أبناء ملا مصطفى البارزاني و اثنان من أبناء الشيخ احمد. كانوا قد قبلوا عرض حكومة بغداد بالضيافة و الحماية في العاصمة شريطة أن يبقوا خارج النزاع.
انظر :جرجيس فتح الله , زيارة للماضي القريب , مصدر سابق , ص 205-206.

دون هزيمتهم. و في كانون الثاني (ينـاير) مـن 1985 انـهارت رسميـا المفاوضات بين النظام و الاتحاد [55]. فاتجه الاخير إلى تحسـين علاقتـه مع إيران و إلى تعزيز دوره في المعارضة العراقية حتى تم تأسيس الجبهة الكردستانية في العـام 1988 [56] و إقامـة لجنـة تنسـيق مـن مندوبـي الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحـاد الوطـني الكردسـتاني وسـتة أحزاب أخرى [57].

و كان النزاع القائم بين الحزبيين الكرديين الرئيسيين منذ ذلك الوقت يعرقل في اتخاذ موقف موحد و لعبت الحكومات الإقليميـة الإيرانيـة و العراقية و التركية دورا بارزا في التأثير على وجـهات النظـر الكرديـة و توسيع شقة التباين بينها.

اعترى الهجوم الإيراني في الجنوب فتـور، اثـر فشـل عمليـات " شـرق البصرة " و " كربلاء " التي تكبدت فيها ايران خسائر كبيرة و فادحـة

---

[55] كونتر , المرجع السابق .

[56] أعلن عن تشكيل الجبهة مبدئيا في تموز (يوليو) 1987 , إلا أنها تألفت رسميا في أيـار (مـايو) مـن العام 1988 .

[57] هذه أسماء الأحزاب الستة الأخرى : الحزب الاشـتراكي الكردسـتاني – العـراق (SPKI) بزعامـة رسول ما مند و الدكتور محمود عثمان بوصفه الشخصية البارزة فيه .حزب الشعب الديمقراطي الكردسـتاني بقيادة محمد محمود عبد الرحمن (سامي) , (KPDP) الحزب الاشتراكي الكـردي (PASOK). الحـزب الشيوعي العراقي (أقليم كردستان) (ICPK) بزعامة عزيز محمد , الحزب الشيوعي الكردستاني لاحقـا. و الحركة الديمقراطية الآشورية. و حزب كادحي كردستان بقيادة قادر عزيز. (ويلاحظ إن تأليف هذه الجبهـة الكردستانية لا يتعارض مع عضوية بعض الأحزاب في جبهات المعارضة العراقية التي تقدم ذكرها).

بلغت عشرات الالاف، لتغدو جبهة الحرب في كردستان أكثر أهمية. كان الكرد قد افلحوا اعتبارا من منتصف العام 1987 في السيطرة على سائر المناطق المتاخمة للحدود لتغدو تلك الأنحاء من كردستان مكامن خطورة على الجيش العراقي يخشاها و يتحاشاها. و هكذا ما لبثت الحركة الكردية أن أصبحت لبغداد أشبه " بحصان طروادة " ستتيح للإيرانيين النفوذ بقواتهم إلى " سهول وادي الرافدين ". و عمد النظام الحاكم كرد فعل تلقائي و بوحشيته المعهودة إلى صب حقده على السكان المدنيين بصنوف الإجراءات التعسفية، و من ضمنها ترحيل جماعي جديد الى جانب إجراءات مشابهة أخرى. فبعد انهيار محادثاته مع الاتحاد الوطني الكردستاني، شرع مجددا في سياسته المعهودة بإزالة القرى و قتل العزل. و من ذلك انه في شهر أيلول (سبتمبر) من العام 1985، جمع حوالي خمسمائة صبي تتراوح أعمارهم بين العاشرة و الرابعة عشرة من أهالي السليمانية و أزهق أرواح عدد كبير منهم تحت التعذيب في محاولة لانتزاع معلومات منهم حول حركات البيشمركه لإرغام هؤلاء على تسليم أنفسهم خوفا على سلامة أبنائهم و أقربائهم المعتقلين و في شهر تشرين الأول (أكتوبر) تكررت مثل هذه الحملة في أربيل.

في أيار(مايو) من العام 1987 اصدر صدام حسين أمرا بتعيين ابن عمه (علي حسن المجيد) "حاكما عسكريا " في الشمال مزودا إياه بصلاحيات مطلقة فعمد هذا فورا إلى استخدام السلاح الكيمياوي (غاز الخردل و غاز الأعصاب و السيانيد) ضد القرى و القصبات الكردية. و كان السكان المدنيون المصابون يقتلون عند محاولتهم طلب العلاج الطبي. كذلك عمد إلى سياسة الأرض المحروقة. و في حزيران من العام 1987 أعلنت مناطق واسعة من كردستان محظورة أمنيا. و في غضون صيف ذلك العام تم إزالة خمسمائة قرية و دكها دكا [58].

و بمجيء كانون الثاني (يناير) من العام 1988، بدا الخطر على بغداد كبيرا فقد نفذت القوات الإيرانية عميقا في كردستان. و بدأ الانقضاض على سهول " وادي الرافدين " حال ذوبان الثلوج أمرا محتوما و خطرا لا يمكن تلافيه. على أن فشل القوات الإيرانية الجنوبية المنهكة في تحقيق أي تقدم في

---

[58] بخصوص استخدام العراق الأسلحة الكيمياوية . انظر فاليري أدمز , " الحرب الكيميائية " و نزع السلاح الكيميائي (بلومنكتن :انديانا , 1990) ص 85-90 . انظر أيضا : Edward Spiers ادورد سبايزرز , الأسلحة الكيميائية , خطر مستمر (نيويورك :طبعة سان مارتن , 1989) ص121 —125 . كذلك راجع رقيب الشرق الأوسط , حقوق الإنسان في العراق (نيوهافن , مطبعة جامعة ييل , 1990) ص 75-85 . كذلك راجع بالتفصيل جوناثان راندل , أمة في شقاق , دروب كردستان كما سلكتها (بيروت , دار النهار , 1997) ص 269 — 330 .

تلك الجبهة، مكن العراقيين من نقل قواتهم إلى كردستان التي كانت الحاجة إليها ماسة لصد الاندفاع الإيراني. و بهذه النجدات الكبيرة شرع " علي حسن المجيد " في العملية العسكرية التي عرفت بعملية " الأنفال "[59] ففي شهر شباط (فبراير) أمطرت قواته سهل (جا فه تى) القريب من السليمانية بوابل من القنابل ذات التأثير الكيمياوي متعدد الاغراض و اجتاحته اجتياحا و أختفت آثار من وقعوا بيدها من ذكور بالغين و أحداث.

و في 15 آذار (مارس) اتمت القوات الايرانية احتلال حلبجة و هي موقع استراتيجي مشرف على سد دربنديخان و لم يدرك أحدا ان ذلك الاحتلال سيكون وبالا، ففي اليوم الثاني توج النظام العراقي حربه العنصرية بأول جريمة من نوعها في التاريخ لجهة قيامه بشن هجوم كيمياوي على شعبه، حيث أودى الهجوم في ذلك اليوم الربيعي المصادف 16 آذار (مارس) بحياة أكثر من (5000) مدني كردي من سكان المدينة التي استحقت أسم هيروشيما الكردي. و كانت بمثابة

[59] استعيرت صفة " الأنفال " هو اسم إحدى سور القران الكريم. و معنى كلمة نفل الغنيمة. أو السلب المشروع للمسلمين في حربهم ضد الكفار بما في ذلك من الاستيلاء على أموال المغلوبين و التصرف بأرواحهم و استرقاق نسائهم. و قد اتخذه " البعث" اسما حربيا عسكريا لعملية القتل و الإبادة الجماعية التي باشرها ضد الكرد في كردستان العراق بين العامين 1987-1988 . استخدم صدام حسين اسم هذه السورة تبريرا لحملته. و الآيات المقصودة بالذات من السورة واضحة بما فيه الكفاية . انظر : كنعان مكية , القسوة و الصمت - الحرب و الطغيان و الثورة و العالم العربي (لندن : جوناثان كيب, 1993) كذلك رقيب الشرق الأوسط , القتل الجماعي في العراق : حملة الأنفال ضد الكرد (نيويورك 1993).

جرح أبدي يطرق على ضمير العالم الذي نهض على هول الجريمة و أسس لحملة تضامن عالمية مع الشعب الكردي، اجبرت النظام على اصدار تعليمات صارمة الى بعض الصحف العربية الموالية و بعضها يصدر من لندن للتعميه على الجريمة بشتى الاعيب بالتمويه و النفي، لكن الغربال أعجز من ان يحجب الشمس. فقد كانت هذه الفاجعة المدوية ايذانا بان النظام بلغ أعلى مستويات الحقد و لا رادع يردعه عن الفتك الجماعي بأية وسيلة كانت.

و في الثاني و العشرين من تموز (يوليو) 1988 وافقت إيران على قرار مجلس الامن المرقم 598 الذي رسم خطوط الاتفاق لوقف إطلاق النار. و في غضون الأسابيع الأربعة التالية حشد العراق قواته حول أقلم بادينان و هي منطقة مازالت تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني. و في 25 منه شن هجوما واسع النطاق مصحوبا بغارات بالسلاح الكيميائي، كانت نتيجة عنفها و شدتها هلاك 3000 من المدنيين اللاجئين الذين هربوا إلى تركيا من خلال مضيق (بازي). و وجد ما يقارب الستين الفا من اللاجئين سبيله إلى تركيا، في حين هرب مائة ألف إلى إيران، لينضموا إلى حوالي مائة ألف أخرين سبق نزوحهم في أوائل العام 1988. و لم يسع تركيا غير قبول هؤلاء

بعد تردد كثير، وهي مدركة التأثير الكبير على المشاعر الكردية داخل تركيا لذا اخضعوا لشروط لجوء قاسية و ضيق عليهم كثيرا.

ليس هناك شاهد أوضح على القسوة المتكررة التي يتعرض لها الشعب الكردي فهذا الشعب الذي لم يتخل عن اصراره على نيل حقوقه يتعرض المرة تلو المرة إلى أنواع جديدة و مضاعفة من التنكيل و البطش. و رغم التضحيات والخسائر الا انه لا يلبث ان ينهض ليستأنف نضاله في سبيل قضيته العادلة التي لم تجد لها حلا عادلا بعد. و قد وقف المجتمع الدولي مذهولا أمام انكشاف الحقائق المريرة و بخاصة بعد مغامرة القوات العراقية باجتياح الكويت العام 1990 و عبور النظام العراقي الخطوط الحمراء مما جعل المجتمع الدولي ينبش سجل الحكم الحافل بالانتهاكات و الاعمال الوحشية.

لم تكن أية حكومة غربية أو أقليمية أو عربية بغافلة أو جاهلة بواقع قيام الحكام العراقيين باستخدام السلاح الكيمياوي، و لا بالمعاملة التي يلقاها أولئك الكرد الذين يقعون بيده. و لم يحاول أي منهم تطبيق قرار مجلس الامن المرقم 620 المتخذ في 26 من آب 1988. الذي صدر خصيصا لاعتماد خطوات و اجراءات عقابية معينة تتخذ ضد أي دولة (و العراق كان المقصود كما هو واضح) تستخدم السلاح الكيمياوي. و اثر اصرار حكام " البعث " على استخدام الغاز السام في كردستان

العراق مرات متعددة خرجت القضية الكردية من اطارها الضيق المحصور في مجال الدول الشرق الاوسطية ذات العلاقة الى الفضاء العالمي الرحب و جرى تدويلها الى الحد الذي دعا المجتمع الدولي الى عقد مؤتمر في باريس لم تسفر عنه أية نتيجة ايجابية بخصوص الضحية بل لم يتطرق الى ادانة انتاج السلاح الكيمياوي في الشرق الاوسط و لم تفرض عقوبة على العراق او توجه اليه كلمة عتاب و ذلك ضمن المجاملات و الصفقات و المساومات الدولية المعتمدة على المعيار النفعي المصلحي في بناء العلاقات.

فقد كانت الدول الغربية اكثر اهتماما بالحجم التجاري الكبير الذي ستؤمنه إعادة أعمار ما خربته الحرب في العراق اكثر من أي شيء اخر بما فيها قضايا حقوق الانسان. و في ربيع العام 1989 وجدنا معظم تلك الدول تسارع إلى المساهمة في معرض الأسلحة الدولي المقام في العاصمة بغداد، و هي إشارة لا تخطئها العين إلى النفاق الذي اتسم به سلوك الغرب عندما تطرح على بساط البحث العلاقة بين حقوق الإنسان و التجارة. وهي التي تشكل مفارقة حقيقية بخصوص الوضع العراقي و ازدواجية المعايير و انتقائية القواعد الاخلاقية التي تحكم سياسة الغرب بشكل عام[60].

[60] Joseph S. Nye : Understanding International Conflicts : Introduction to Theory and History (New York : Harper Collins College Publishers , 1993) pp 16 -25.

لنضرب مثلا واحدا فيه كثير من الدلالة: على اثر ذيوع أنباء الغارات الكيميائية و بناء" على قرار اتخذته لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي اثر اقتراح قدمه رئيسها السيد (كليبورن بيل)[61] تألفت لجنة لتحري الحقائق أرسلت إلى مخيم اللاجئين الكرد العراقيين في دياربكر، جنوب شرقي تركيا للتحري حول استخدام العراق السلاح الكيميائي في كردستان العراقية و على أثر موجة الهجوم الثانية بهذا السلاح على مناطق بادينان. و على ضوء ما حققته اللجنة و ضمنته تقريرها، قدمت لائحة قانون للمجلسين بعنوان " قانون لفرض عقوبات اقتصادية على العراق لاستخدامه الأسلحة الكيميائية ضد الشعب الكردي " و أقرت اللائحة بأغلبية من المجلسين[62]. إلا أن الإدارة الأمريكية في 13 أيلول (سبتمبر)1988 خنقت اللائحة، باستخدام الرئيس (رونالد ريغان) حق الفيتو و افتقار القضية الى المتابعة و انشغال المجلسين في لوائح و قوانين

جوسيف ناي , فهم الصراعات الدولية - مقدمة نظرية و تاريخية (نيويورك , كلية هوبرز كوليتر و 1993) ص 16 —25 .

[61] مجلة الدراسات الكردية , عدد 84 , السنة التاسعة , 1992 . ص 15 .

[62] كان للاستاذ هوشيار الزيباري ممثل الجبهة الكردستانية في لندن آنذاك دور بارز في صياغة هذا القرار و ذلك من خلال دوره الدبلوماسي في تلك الفترة .

اخرى[63] و لكن كان العديد من أوساط الرأي العام الحقوقية و الانسانية و الاعلامية منهمكة في حملة مناصرة للشعب الكردي بعيدا عن الرأي الرسمي للدول.

كان العراق في ذلك الوقت الصديق المفضل للإدارة الأمريكية للأسباب التي قدمناها. و مما يجدر ذكره بهذه المناسبة ان ديفيد نيوتن الذي كان سفيرا للولايات المتحدة في العراق للسنوات 1984-1988 كان قد عقد مؤتمرا صحفيا بتاريخ 17 شباط (فبراير) 1998 اثناء مروره بالقاهرة بوصفه موفدا خاصا للشرق الاوسط. و فيه القى عليه السؤال التالي:

هل احتجت الولايات المتحدة على استخدام السلاح الكيمياوي ضد الكرد في حلبجة العام 1988؟ اجاب السفير بقوله:

ادلينا بعدد من التصريحات الا ان وسائل الاعلام تجاهلتها ... مع اننا اثرنا المسألة مع القيادة العراقية في واحدة من هذه المناسبات اثناء زيارة وفد للكونكرس الامريكي للعراق (ربما في ربيع العام 1990) فقد واجهوا طارق عزيز بالامر و هو عادة يتسم برباطه الجأش و بقابلية على المروق من هذه الاسئلة لكنه في تلك المناسبة بالضبط فقد اتزانه و بانت

[63] انظر إلى النص الكامل لمشروع قانون فرض العقوبات الاقتصادية على العراق بسبب استخدامه السلاح الكيمياوي ضد الشعب الكردي الصادر من مجلس النواب (الكونغرس) في 13 أيلول (سبتمبر) 1988 في ملحق رقم (5) في نهاية الكتاب.

عليه العصبية و اجـاب " أجـل طبعـا اسـتخدمناها بـالضبط (السـلاح الكيمياوي) ضد اولئك الجهلة المتخلفين، و كيف لا و لـو كـان لدينـا اسلحة نووية لاستخدمناها أيضا " قال نيوتن فغرت الافواه ذهولا عنـد سماع هذا " اذاعته الاسوشييت بريست ASP في 17 شباط 1998 من القاهرة.[64]

[64] راجع مجلة المنار الكردية , عدد 96 اذار (مارس) 1998.



الفصل الثالث

قرار مجلس الأمن 688

- التمهيد
- الأبعاد السياسية و القانونية و الأنسانية للقرار 688
- الظروف التي دعت الى القرار
- تفسير القرار



الفصل الثالث

قرار مجلس الأمن 688

التمهيد

ما أن تبنى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة قراره هذا في الخامس من شهر نيسان (أبريل) 1991 حتى بادر الدكتور عبد الحسين شعبان و هو مفكر عربي و باحث قانوني عراقي [64] إلى إطلاق اسم " القرار اليتيم[65] " عليه ثم اضفى عليه بعد ذلك صفة " القرار التائه" ثم نعته بعدها " القرار المنسي" مشيرا إلى أن جميع قرارات مجلس الأمن بخصوص العراق منذ غزو الكويت قد صدرت ضمن الفصل السابع الخاص بالعقوبات في حين أن هذا القرار هو الوحيد الذي انتصر للشعب العراقي و دعا لكفالة احترام حقوق الإنسان و الحقوق السياسية

---

64 الدكتور عبد الحسين شعبان مختص في القانون الدولي و خبير في ميدان حقوق الإنسان و قد نشر العديد من الأبحاث و الدراسات القانونية و ألقى سلسلة من المحاضرات و يعد من الشخصيات العربية المهتمة بحقوق الإنسان الكردي .و قد ساهم في تقديم صياغات و وثائق لبلورة حقه في تقرير مصيره.

65 عبدالحسين شعبان , عاصفة على بلاد الشمس (دراسات في قضايا الحرب و الفكر السياسي العراقي) ,بيروت, دار الكنوز الأدبية ص222. للنص الكامل انظر : قرار مجلس الأمن الدولي المرقم 688 . حول اضطهاد المدنيين الأكراد في النشرة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية في نيسان (أبريل) 1991 , ص 233 -234. صدق القرار بأغلبية عشرة أصوات ضد ثلاثة هي كوبا و اليمن و زيمبابوي و امتناع كل من الهند و الصين عن التصويت .

كذلك انظر: جوناثان راندل , أمة في شقاق , دروب كردستان كما سلكتها (بيروت , دار النهار, 1997) ص 83-99 . للاطلاع على تفاصيل صياغة هذا القرار.

لجميع المواطنين لم يصدر ضمن الفصل السابع الخاص بالعقوبات الواجبة الاداء. و لهذا السبب فان الحجية القانونية لهذا القرار رغم الزاميته هي أدنى من بقية القرارات. و من المفارقة الإشارة إلى أن هذا القرار ترفضه الحكومة العراقية جملة و تفصيلا بعد أن وافقت على قرارات مجحفة و مذلة سبقته و لحقته كما لا تصر الولايات المتحدة على تطبيقه أسوة بالقرارات الأخرى. يضاف الى ذلك أن المعارضة العراقية لم تضعه في صلب برامجها خصوصا و إن كلمة " الحوار " التي وردت في متن القرار كانت تثير ارتيابا و عدم ارتياح. و من الجدير بالذكر إن القرار 688 قد تناول القمع الذي يتعرض له الكرد و سكان بقية مناطق العراق معتبرا إياه تهديدا خطيرا للسلم و الأمن الدوليين مشددا على ضمان احترام حقوق الإنسان و الحقوق السياسية لجميع المواطنين. فتلك هي المرة الأولى التي تتحدث فيها الهيئة الدولية عن القضية الكردية بمثل هذا الوضوح و الصراحة[66] .

وصف ديفيد ماكدول (DAVID MACDOWALL) القرار بأنه تاريخي بحد ذاته، فتلك هي المرة الأولى منذ أن قامت عصبة الأمم بالفصل في النزاع على ولاية الموصل 1924 -1925 يأتي الكرد بالاسم. الأمر الذي رفع من مقام شخصيتهم الدولية، و كذلك بدأت الأمم المتحدة فيه و

---

[66] Michael M. Gunter: The Kurds of Iraq (New York: St. Martin's Press, 1992) p.57.

مايكل كونتر , كورد العراق (نيويورك , مارتن بريس , 1992) ص 57 .

للمرة الأولى باستخدام حق التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو فيها[67].

مما يثير الانتباه الكبير هو إن سائر القرارات التي أصدرها مجلس الأمن حول العراق، كانت معطوفة على منطوق المادتين التاسعة و الثلاثين و الأربعين من الميثاق، اللتين توحيان باستعمال المواد الحادية و الأربعين و الثانية و الأربعين و الثالثة و الأربعين منه، و هي تختص باجراءت عقابية[68].

إن القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن في حرب الخليج و على أثرها و التي تنوف عن الثلاثين قرارا كانت قرارات ملزمة بالطبع و تدعو إلى استخدام كل الوسائل لتطبيقها و يدخل في ذلك استخدام

---

[67] ماكداول , المرجع السالف (لندن , 1997) ص 375 . ومما يقتضي شرحه انه في نهاية الحرب العظمى الأولى في 1918, و اعتزام بريطانيا استحداث مملكة العراق الجديدة من الولايات العثمانية الثلاث: البصرة و بغداد و الموصل (و هذه الأخيرة تتألف من سناجق (محافظات) الموصل و كركوك و أربيل و سليمانية بغالبية سكانها من الكرد) رفضت تركيا التنازل عن هذه الولاية بحجة إن عاصمتها (الموصل) لم تحتلها الجيوش البريطانية الا بعد التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار (الهدنة) في جزيرة مودروس Modros في شهر تشرين الثاني (أكتوبر) 1918 .و على اثر نشوب الخلاف بين تركيا و بريطانيا حول عائديتها قامت عصبة الأمم بتأليف لجنة تحقيق دولية , لغرض استطلاع رأي السكان موقعيا , ففعلت و قدمت تقريرا مفصلا بنتائج تحقيقاتها , أبدت فيه ضرورة إبقاء الولاية ضمن حدود الدولة الجديدة و عدم فصلها عن الولايتين الأخريين , و اقترحت شروطا خاصة تتعلق بالوضع القانوني للأغلبية الكردية (حسب تقرير هذه اللجنة المرفوعة الى عصبة الامم في 16 تموز (يوليو) 1925 يقدر عدد سكان ولاية الموصل 799000 و من بينهم 520264 كانوا من الاصول الكردية) , منها جعل اللغة الكردية لغة رسمية و لغة تعليم , و تعيين موظفين كرد للمنطقة و ما إلى ذلك .

للمزيد من التفاصيل يراجع الفصلان الأخيران من كتاب , أدمون , كرد و ترك و عرب (بغداد : دار العروبة للنشر , المرجع السالف) ص 347-348 . كان المؤلف ضابط الارتباط البريطاني للجنة .

[68] للمزيد من التفاصيل انظر ملحق رقم (6) , نص القرار 688.

القوة _ باستثناء القرار 688 فصياغته كانت أقرب روحا إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتصدى إلى حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، من دون أن تعمد مواده إلى شرح كيفية ذلك شرحا دقيقا.

و مع أن القرار 688 هو قرار ملزم شأنه شأن سائر قرارات مجلس الأمن إلا انه خلا من نص يشير إلى اتخاذ إجراءات عقابية لفرضه بالقوة. و هذا بحد ذاته يثير تساؤلات مشروعة سياسية و قانونية، حول الدوافع الحقيقية التي حملت مجلس الأمن على اتخاذ مثل هذا القرار بالدرجة الأولى، و لا سيما إذا وضعنا في الحساب غموضه من جهة و افتقاره إلى الفاعلية (آلية التنفيذ) من جهة أخرى.

و لا نتجنى على الواقع في افتراضنا أن القرار لم يتخذ إلا استجابة و كرد فعل للضغط الذي نجم عن تدفق سيول اللاجئين الكرد الذين فروا الى تركيا و ايران بعد انتفاضة آذار (مارس) 1991، و هو النذير بأسؤ العواقب في إعقاب نهاية حرب الخليج و كتناغم مع الدعوات العالمية بوجوب رعاية حقوق الإنسان.

كذلك لم يكن واضحا السبب الذي دعا مجلس الأمن أو الشرعية الدولية ،بكلمة أخرى، إلى عدم إرغام النظام العراقي على إجراء انتخابات حرة نزيهة برعاية الأمم المتحدة و باشراف جهة حيادية بالتعاون مع " الجامعة العربية " مثلا. إذ كانت الأمم المتحدة فيما مضى قد أشرفت على الانتخابات العامة في نيكاراغوا و كمبوديا و

انغولا و السلفادور و هايتي و جنوب أفريقيا. إن أي انتخابات تجرى على أسس واضحة، و وفقا لسوابق دولية، قد تتيح الفرصة للشعب العراقي في اختيار ممثلين حقيقيين عنه، سيما بعد أن فقد النظام الحالي بالإجماع الدولي، مصداقيته ليضع نفسه نتيجة ذلك خارج إطار " الشرعية الدولية " في الداخل و الخارج.

إن تجربة جنوب أفريقيا، بغض النظر عن الأوضاع الخاصة تلك، كانت مثلا جديرا يحتذي به نزولا عند الإرادة الشعبية من جهة و الشرعية الدولية من جهة أخرى مما أدى إلى زوال النظام العنصري " الابرتايد " من جنوب أفريقيا بعد إن دام قرنين و نيف من الزمن[69] .

الابعاد السياسية و القانونية و الانسانية للقرار 688

لهذا القرار أبعاد ثلاثة هامة: أولها طابعه الإنساني و ثانيها أسلوب صياغته القانونية و ثالثها أهدافه السياسية.

و بخصوص البعد الأول نجد القرار يستعرض في مستهله النكبة التي ابتلى بها السكان المدنيون العراقيون الكرد و سيل اللاجئين المتدفق عبر الحدود، معبرا عن عظيم قلق يشيع في نفوس أعضاء المجلس بسبب ما يحصل، بالإشارة إلى الرسائل التي بعث بها

[69] انظر د. شعبان , مصدر السابق و نص محاضرة له في لندن 1996 حول القرار و الحصار في اطار حقوق الانسان.

المندوبون الترك و الفرنسيون و الإيرانيون إلى الأمم المتحدة في الثالث و الرابع من شهر نيسان (أبريل) 1991 حول الأوضاع في العراق[70].

بعد أن أعلن المجلس تأكيده على احترام حدود العراق و سيادته، راح يشخص معالم سبيله في مواد ثمان، تبين أنها اضعف من محتوى القرارات التي سبقتها و كلها كانت تتهدد العراق بوضعه تحت وصاية الأمم المتحدة. و لاسيما القرار (687) الذي نال لقب " أبو القرارات" بحق.

أدان القرار 688 أساليب القمع التي يمارسها النظام العراقي بحق السكان المدنيين و بضمنهم سكان المنطقة الكردية.و طالب بوقف أعمال القمع تلك، معتبرا التأثير الذي تحدثه تهديدا " للأمن و السلم الدوليين ".

هذا الربط بين احترام حقوق الإنسان و بين الأمن و السلم الدوليين، هو تطور نظري يسترعي الاهتمام البالغ في مفهوم و فكرة " الحقوق الإنسانية " رغم انه لايرتقي الى ما تطمح إليه القضية الكردية من اهتمام.

---

70 رسالة المندوب التركي الدائم في الأمم المتحدة المرقمة 22435\ س و المؤرخة في الثالث من شهر نيسان (ابريل) . و رسالة المندوب الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة المرقمة 2242\س في الرابع من شهر نيسان.(ابريل) و رسالة المندوب الدائم الإيراني في الأمم المتحدة المرقمة 22447\س المؤرخة في الرابع من شهر نيسان (ابريل) و الموجهة جميعا الى السكرتير العام للأمم المتحدة .

على انه من ناحية أخرى كان خطوة إلى الأمام بقدر ما يخص موضوع أعمال القمع و الاضطهاد التي تتعرض لها ساحة كردستان، وقد كانت حتى تلك الساعة شبه منسية من قبل المجتمع الدولي. رغم معاناتها من أهوال الشرور و المظالم، لتبلغ الاوج في مسارها "بعمليات الأنفال " السيئة الصيت و باستخدام الأسلحة الكيميائية في بلدة حلبجبه و منطقة بادينان. و بتصاعد حملات التهجير و الطرد التعسفية بمزاعم " الأصل الإيراني[71] " فضلا عن سجل يجلله العار لانتهاكات حقوق الإنسان في الساحة العراقية و الدولية .
و أصر المجلس على العراق بأن يسمح بإدخال المعونات الإنسانية التي تتبرع بها المنظمات الدولية[72] و طالب السكرتير العام الاستمرار في المجهودات الإنسانية و اطلاع المجلس على مجريات المحنة التي يعانيها السكان المدنيون و لا سيما الكرد منهم و المهجرون و ناشد الدول الأعضاء المساهمة في مجهودات الإغاثة.
و قرر إبقاء المسألة في جدول أعماله.

71 صعد النظام من عملية طرد ما يزيد عن سبعين آلفا من الكرد الفيلين العراقيين خلال حرب 1979-1988 بحجة أصولهم الإيرانية و صودرت ممتلكاتهم و أرغمت جماعات منهم على عبور الحدود الى إيران أثناء اشتداد المعارك و تحت وابل من قنابل المدفعية و الطائرات و السير في حقول الألغام المزروعة خلال فترات الحرب. و قد هلك عدد كبير من هؤلاء جراء ذلك . و ذلك كجزء من حملة التهجير الشاملة التي بلغت أوجها في الحرب العراقية – الايرانية حيث شملت نحو 1500 الف عراقي.

72 جرى ذلك بمقتضى مذكرة التفاهم (MOU) التي جرى الاتفاق عليها بين الأمم المتحدة طرفا و بين الحكومة العراقية طرفا آخر في 18 من نيسان (أبريل) 1991 .

إلا أن السكرتير العام لم يقدم التقرير المطلوب منه و لم يوفد أي بعثة إلى المنطقة و لم يعد بالنظر في المسألة كما كان منصوصا عليه. كل هذه السمات التي امتاز بها القرار طمست معالمها بتأكيده الحريص على أمن و سلامة و استقرار العراق و دول المنطقة الأعضاء.

أما البعد التالي للقرار فهو البعد القانوني حيث وصف القرار بحق " بقرار حقوق الإنسان " اذ دعا إلى احترام الحقوق الإنسانية و السياسية. و بذلك لم تعد مسألة حقوق الإنسان مسألة داخلية صرفة[73]، بمقتضى المصطلح الأمريكي" للنظام العالمي الجديد " وتضاءل مفهوم " السيادة المطلقة " و ضاق نطاقه في حين اتسعت قاعدة حقوق الإنسان و مبدأ التدخل الإنساني لتغدو موضع اهتمام حقيقي و مبدأ مستقلا و قاعدة إلزامية من قواعد القانون الدولي رغم ازدواجية المعايير و انتقائية المبررات و الذرائع التي تستخدم في هذا المجال من جانب القوى الكبرى[74].

---

[73] Stanley Hoffmann : Duties Beyond Borders (New York : Ciracoss Press , 1992) pp 115 –120 .

ستانلي هوفمان, واجبات ما وراء الحدود (نيويرك , مطبعة جامعة سيراكوز , 1992) ص 115- 120.

[74] يتبادر الى الذهن في هذه المناسبة, مواقف الولايات المتحدة المتغيرة من مفاهيم حقوق الإنسان في الصين و مدى ربطها بسياستها الخارجية. ففي العام 1979 نالت الصين مركز " الدولة المفضلة " لدى الولايات المتحدة في التعامل التجاري في عهد الرئيس كارتر بسبب الصراع الصيني- السوفيتي و رغبة من الولايات المتحدة في كسب الصراع مع الاتحاد السوفيتي القديم. و بعد عشر سنوات و على اثر مذبحة الطلاب الجامعيين المضربين في ساحة (تيان أن من) و في حزيران 1989 ◄

أن مفهوم حقوق الإنسان، منذ أن نال اعترافا دوليا واسعا، ما عاد مقيدا بالعلاقة بين الحكومة و المحكومين في دولة ما. فقد اصبح من واجب الدول تطبيق القانون الدولي الإنساني و اتباع شرعية حقوق الإنسان، على الأخص مراعاة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العام 1948، و المعاهدتين الدوليين حول " الحقوق المدنية و السياسية " و " الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية " المبرمتين في العام 1966، و على هذا الأساس لم يعد ذا جدوى التذرع بالمادة الثانية في الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر التدخل في شؤون البلد الداخلية كمعيار للسيادة و بالعكس فان التدخل لغرض فرض احترام حقوق الإنسان بات شأنا دوليا، وصار ينتظر من الدول القابلة به أن تتنازل عن جزء من سيادتها لتقصي سجل حقوق الإنسان فيها و متابعة تعاملها معه.

ينطوي التدخل من وجهتي الايجاب و السلب في ضوء الأعراف الدولية الراهنة. فقد يستخدم " سلبيا " لغايات سياسية بقصد المس بسيادة الدولة. لا سيما عند فقدان العدالة و غيابها عن المسرح الدولي و لكن ليس هذا المبدأ فحسب بل العديد من المباديء و القواعد يتمكن بسهولة استخدامها لاغراض سياسية.

◄ فرض الرئيس (بوش) المقاطعة الاقتصادية عقابا ضد الصين. الا أن الرئيس كلنتون أعادها ثانية في 1994, بمعنى انه رأى أن تقطع الرابطة بين حقوق الإنسان و بين التجارة أي السياسة .

ربما كان من حق العراق الشكوى من التدخل! إلا أن السيادة العراقية لم يعد لها وجود خلال السنوات الثماني المنصرمة و هو أمر معروف جدا. منذ أن رضخ النظام الحالي للشروط المذلة و المهينة التي فرضها اتفاق وقف إطلاق النار خاتمة لحرب الخليج و المغامرة الكويتية. إن النظام الذي رضخ للشروط المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 687، فتح أبواب العراق لكل شكل من أشكال التدخل سواء في ميدان التسلح أو التعويضات أو غيرها، فسلبت العراق جزأ من سيادته وكان ثمن تلك المساومة هو الإبقاء على النظام و رئيسه صدام حسين.

و قد مارست قوات التحالف الدولي و الأمم المتحدة كل الحقوق التي تمارسها قوات الاحتلال عادة، بمقتضى قواعد القانون الدولي. إلا أنها لم تقم بواجبها المنتظر في حماية السكان حسبما تنص عليه المعاهدات و الاتفاقيات الدولية. لا سيما اتفاقية جنيف للعام 1949 التي فرضت حماية السكان المدنيين. إن القوات المتحالفة التي احتلت أجزاء من العراق بعد تحرير الكويت تركت حكام العراق يفلتون من العدالة بعد أن ارتكبوا الاثام و الجرائم الكبرى و الأكثر من ذلك انها تركت لهم الحبل على الغارب لضرب انتفاضة الكرد في كردستان و الشيعة في الجنوب.

خلفية القرار

صدر هذا القرار بعد أربعة عشر قرارا اتخذها مجلس الأمن ضد العراق خلال الفترة الممتدة بين الثاني من شهر آب (أغسطس) 1990 و الخامس من شهر نيسان (أبريل) 1991، بسبب غزو الكويت. و أعلن عنه بعد يومين من صدور القرار 687 و هو الذي اشتهر باسم " أبو القرارات ". و كان أطول القرارات في تاريخ الأمم المتحدة و أبعدها أثارا حيث تألف من 3900 كلمة و 34 مادة، بل انه أغرب قرار في تاريخ تلك المنظمة. و قد تعلق بسيادة الكويت و تخطيط الحدود العراقية الكويتية، و بالأسلحة ذات الدمار الشامل، ودفع تعويضات الحرب، و شجب الإرهاب و استمرار الحصار و غير ذلك[75] ، بينما القرار 688 صدر بعد هزيمة القوات العراقية مباشرة بعد سحق الانتفاضة الشعبية التي جاءت في إعقاب الهزيمة و الهجرة الجماعية الكردية إلى تركيا و إيران.

اتخذ القرار في ظرف دولي بدت فيه الولايات المتحدة فارسها الأوحد المجلى، و اللاعب الرئيس (رأس الحربة) فوق خشبة المسرح الدولي و المرجع الأول في ميدان العلاقات الدولية.

---

[75] أود الاشارة الى انني اعتمدت في هذا الفصل بدرجة رئيسة على ابحاث د. شعبان بخصوص القرار 688 و القرارات الدولية الاخرى. انظر , بانوراما حرب الخليج , دار البراق , 1994 .

بعد مرور ثلاثة أعوام على صدور هذا القرار، و في التقرير المؤرخ في 27 من شهر كانون الثاني 1994، أكد (رونالد نيومان) مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط و شمال الخليج الأولويات التي تهتم بها بلاده بخصوص العراق وفق ما أثبتتها القرارات 687 و 715 (الخاص بنزع السلاح) و 833 (الخاص برسم الحدود). و لم يرد ذكر القرار 688 الا في آخر القائمة. و لم ينوه قط بالقرارين 706 و 712 و هما الأصل في قرارات " النفط مقابل الغذاء" و اللذان عبدا الطريق للقرار 986 (النفط مقابل الغذاء). رفض العراق القرارين 706 و 712، كما رفض مبدئيا النسخة المنقحة من القرار 986 المتخذ في شهر نيسان 1995. لكنه أذعن له بالأخير بعد مفاوضات طويلة الأمد استغرقت اكثر من عام حيث ازدادت معاناة العراقيين بسبب استمرار الحصار الدولي إلى حدود كبيرة لدرجة إن منظمات مثل " الصحة العالمية " و " الفاو " أخذت تحذر من النتائج الصحية الوخيمة وسوء التغذية و تعاظم المجاعة في العراق و ما الى ذلك.

و يستفاد من تقرير مساعد وزير الخارجية هذا، إن سياسة الإغاثة هي إنسانية بحتة و ليست سياسية. مع ذلك أصر الرئيس (كلينتون) منذ تسلم زمام الحكم على مواصلة الحصار الاقتصادي. الأمر الذي أدى بالسكان المدنيين إلى كارثة و أزمة تجل عن الوصف. و كذلك إلى الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان في البلاد، و من دون بارقة أمل في

الأفق تشير إلى تسوية سياسية تضمن تطبيق القرار 688، من خلال مسؤولية الولايات المتحدة بوصفها قوة دولية و عضوا دائميا في مجلس الأمن.

كان هدف السياسة الأمريكية في الاحتواء المزدوج للعراق و إيران - هو إبقاء إيران في حالة عدم استقرار، و إضعاف العراق من غير أن تبدي استعدادا لاعتماد نوع من التغيير فيها، أو أن تملك مخططا كاملا للتغيير، و هي في عين الوقت تواصل سياستها في فرض العقوبات. فقد تدهورت حالة حقوق الإنسان في العراق جراء إهمال تطبيق القرار 688 و استمرار الحصار الدولي، الأمر الذي نجم عنه استمرار الأزمة و تصاعدها و وصولها إلى حد الانفجار و قد حصل ذلك في شهر شباط (فبراير) 1998 إلا أن مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة السيد (كوفي انان) قد فوتت الفرصة على انفجار الوضع. و عاود العراق رفضه التعاون مع لجنة التفتيش الدولية (UNSCOM) برئاسة (باتلر) بعد إقصاء (أكييوس) و أستمر التصعيد في شهر تشرين الأول و الثاني (أكتوبر و نوفمبر) حتى وصل إلى الذروة بعد أن أنذرت الولايات المتحدة بأنها ستوجه ضربات عسكرية دون سابق إنذار و أقدمت فعلا على واحدة منها في 17 -20 كانون الأول (ديسيمبر) 1998 لكن الأمر لم يسفر عن نتائج ملموسة و بقيت الأزمة متفاقمة.

تفسير القرار

ما يلفت الاهتمام في هذا القرار هو غموضه. و الدرجة العظيمة من الحذر الذي رافق صياغته، حتى ليبدو أحيانا متناقضا في ذاته. فبعد أن أكد ضرورة احترام السيادة و سلامة الحدود و الاستقلال السياسي، دعا إلى الكف عن عمليات القمع و الاضطهاد و احترام الحقوق الإنسانية و السياسية لجميع السكان و وصفها بحجر الزاوية في صرح السيادة و عدم التدخل. تلك السيادة التي قوضت لمصلحة حقوق الإنسان باعتبارها مبدأ ملزما لهذا فلا عجب أن تكون مهمة تطبيق بنود القرار بوضعه الحالي و بتفاسيره المختلفة مهمة سهلة خالية من المصاعب.

مما يثير الاستغراب ان الحكومة العراقية رفضت العمل بالقرار جملة و تفصيلا، و هي تريد التقليل من تأثيره باستغلال عنصر الغموض فيه. سيما و إن مواقف عدد من الدول و منها بعض المساهمين في إصداره تعكس طابع الحذر الذي رافق صياغته لأنها تخشى أن يخلق التدخل في مسائل حقوق الإنسان _ سابقة دولية قد تقع هي ضحيتها في المستقبل كالصين مثلا.

و في الوقت الذي اتخذ العراق موقفه هذا، أراد مجلس الأمن و بالأخص بعض الدول الدائمة العضوية و الأكثر نفوذا – التضييق على صلاحيات القرار أو قصر الطابع الإنساني فيه على شؤون الاغاثة و المعونة و غيرها من دون الاهتمام بالجانب السياسي و القانوني له، و

هو ما كان سيضمن إحداث تغيير حقيقي و جوهري في طبيعة النظام السياسي في العراق، و في أسلوب تعامله مع المواطنين عموما و الكرد خصوصا.

و بعد سنوات لجأ النظام الى أسلوب الرياء و الاحتيال و الالتفاف لانقاذ نفسه من الإدانة الدولية بإجراء انتخابات نيابية و رئاسية للجمهورية.

و مهما قيل عن زيف تلك الانتخابات فهي دليل على " استعداد " النظام للإذعان وقبول بعض الشروط – و إن بأسلوبه الخاص – من دون القبول بالقرار 688، مع التظاهر الشكلي البحت بتطبيقه.

و ليس تلك مهمة سهلة، مهمة التوسع في تفسير نصوص القرار، و تجسيده في ميدان التطبيق من اجل الوصول إلى الأهداف التي قصدها. و هي تعتمد على درجة الاستقطاب السياسي الذي ستسببه داخل النظام و عند المعارضة.

ان العنصر الجديد في المعادلة بعد مرور ثماني سنوات على صدور القرار 688 يحدده جوابنا على هذا السؤال: كيف يمكن استخلاص الفائدة من تطبيق القرار 986 (النفط مقابل الغذاء) و ربطه بالقرار688 إنسانيا؟ و كيف يكون القرار 986 الذي تشرف الأمم المتحدة على تطبيقه شاملا ضحايا أعمال القمع في السجون و في المنافي و اللاجئين في مناطق الحدود؟ و هو ما سيمهد السبيل إلى مهمة الاشراف و الرقابة على انتهاكات حقوق الإنسان في العراق بالنتيجة. و لقد

سبق ل(ماكس فان درشتول) مقرر لجنة حقوق الإنسان في العراق الإشارة إلى هذه المسألة في تقاريره السنوية[76].

عبر القرار 688 عن "الأمل" في الشروع بحوار مفتوح حول ضمان احترام الحقوق المدنية و السياسية. إلا أن هذا المبدأ لم يصغ فيه صياغة واضحة. و لم يعين من سيشارك في هذا الحوار: النظام ؟! أم المعارضة !؟ و هل ستكون برعاية الأمم المتحدة و إشرافها !؟ أم أنها ستكون واحدا من المشاركين؟ ثم متى و أين سيجرى هذا الحوار؟ و من هي القوى القادرة على عقده؟

يرى النظام العراقي إن إذعانه للقرار 688 لا يعني إلا البداية لنهايته، سيما أن كان تطبيقه بإشراف الأمم المتحدة،أو أي إشراف دولي أو إقليمي أو أية جهة موثوقة.

و يبقى لتلك القوى التي تعمل على إحداث التغيير أن تلعب بهذه الورقة التي ستقيم البرهان على أنها سلاح من تلك الأسلحة التي يمكن الإفادة منها في نضالها و إن كان ذا طابع سلمي.

باشتقاق المعاني الخفية في النصوص، تتسع عمليا دائرة تفسيرها و هو كما يتبادر إلى الذهن أمر سياسي في غاية الخطورة. و هكذا فان احترام الحقوق المدنية و السياسية لسائر المواطنين سيعني إلى جانب أمور أخرى _ إجراء انتخابات اشتراعية في إطار التعددية الحزبية و

[76] منها التقرير الخاص الذي أعده (السيد ماكس فان درشتول) في أوضاع حقوق الإنسان في العراق بتاريخ 23 من تموز (يوليو) 1996 .

سيادة القانون. فضلا عن إلغاء جميع القوانين التي تبيح انتهاك حقوق الإنسان، باعتبارها جزأ من الصراع السياسي القائم.

إن هذا يجب أن يتم من خلال موازنة القوى، و بضمانات دولية كافية.

و على هذا الأساس كان القرار 688 بأمس الحاجة إلى من يتعهد أمره و يناصره و يهتم به و يعد بتطبيقه و سواء كانت تلك الجهة المعنية بأمره أعضاء مجلس الأمن (الهيئة التي أصدرت القرار) أو الأطراف التي تنتفع من تطبيقه.



الفصل الرابع

- مشاهد لما بعد حرب الخليج
- حكومة أقليم كردستان

Kurdish Regional Government



الفصل الرابع

مشاهد لما بعد حرب الخليج

بسبب سياسة القمع المزمن و التمييز و الاضطهاد الطويل الامد هب الكرد العراقيون في كردستان و العرب الشيعة في جنوب البلاد و وسطها مستفيدين من هزيمة القوات العراقية و اضطرارها الى الانسحاب من الكويت و بالتالي استعداد "الحكومة العراقية " لتقديم التنازلات حفاظا على استمرار النظام.

و كانت الانتفاضة الشعبية قد امتدت لتصل في غضون ايام قليلة الى 14 محافظة من مجموع 18، كما حصل تململ في العاصمة بغداد. لم يكن ذلك بمعزل عن الدعوات التي وجهها الغرب للاطاحة بنظام صدام حسين.

كان جورج بوش George Bush رئيس الولايات المتحدة قد وجه في التاسع و العشرين من شهر شباط العام 1991 دعوة صريحة للعراقيين كافة و للعسكريين منهم بصورة خاصة " لينتفضوا و يمسكوا بزمام الأمور"، بحسب تعبيره الأمر الذي إن دل على شيء فقد دل على أن الأمريكان لن يتولوا مهمة الإطاحة بالنظام في هذه المرحلة على الاقل.

و ما هو جدير بهذا الصدد إن الإذاعة الأمريكية التي كانت تبث برامجها بالعربية من المملكة العربية السعودية دأبت منذ الشروع في عملية " عاصفة الصحراء " ، Desert Storm ، حتى الثالث من شهر

آذار (مارس) أي بعد ثلاثة أيام من قرار وقف إطلاق النار الذي اتخذه الرئيس الأمريكي على بث النداءات المتكررة للعراقيين تحثهم على الثورة ضد النظام العراقي و إسقاطه.

على أثر هذا التحريض و التشجيع و بفترة وجيزة، جمعت المعارضة العراقية أطرافها و أقدمت على تشكيل نوع من الائتلاف بكل فئاتها و أحزابها و تكتلاتها خارج العراق تمثلت فيه الجبهة الكردستانية. و انبثقت عن هذا التجمع هيئة مركزية عرفت بأسم (لجنة العمل المشترك)[77] في 27 كانون الاول (ديسيمبر) 1990 لإدارة العمليات والتنسيق و وضع صيغة لنظام الحكم المقبل. لم يكن لهذه الانتفاضة و لو حظ يسير من

---

[77] أشتمل هذا الائتلاف على الأحزاب و التجمعات التالية :- حزب البعث قيادة قطر العراق (في سوريا), المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق , حزب الدعوة, الحزب الشيوعي, الجبهة الكردستانية إضافة إلى قوى أخرى و تجمعات سياسية, إذ كانت القوى الخمسة المذكورة و التي سميت بالأساسية تملك حق " الفيتو " و هي تمثل القيادة السياسية للجنة العمل المشترك. و سرعان ما ضاقت الأمور و انتقل قسم كبير من القوى الرئيسية في لجنة العمل المشترك إلى المؤتمر الوطني العراقي (INC) في حزيران (يونيو) 1992 الذي تم توسيعه في صلاح الدين تشرين الأول (أكتوبر) 1992 .

عقدت هذه المجموعات المعارضة مؤتمرا في بيروت العاصمة اللبنانية برعاية النظام السوري والسعودي و بالاتفاق مع النظام الايراني و ليس ببعيد عن بعض التأثيرات الدولية في 11 – 13 آذار (مارس) وشارك فيه ممثلون عن الأحزاب و القوى السياسية إضافة إلى شخصيات سياسية مستقلة. و لم يتوصل المؤتمر المذكور إلى قرارات حاسمة بخصوص المشاركة في الانتفاضة و تشكيل قيادة ميدانية و الاتفاق على برنامج سياسي و خطاب موحد و اكتفى بتوجيه نداء إلى ثوار الانتفاضة و دعا إلى التنسيق بين أطراف المعارضة و مساندتها دوليا.

النجاح، ليس لأنها كانت تفتقر إلى التنسيق و التوجيه أو لأنها لم تكن تملك منهاجا سياسيا متفقا عليه أو لانعدام قيادة ميدانية و لا بسبب الأخطاء التي مارستها فهذه كلها أسباب مهمة بالفعل لكن يبقى العامل الدولي هو الذي كان له أكبر الأثر في عدم وصول الانتفاضة إلى بغداد و التي ظلت عقبة كاداء أي نقطة الضعف في الانتفاضة و يعود ذلك إلى عدم تقدير صحيح في الغرب لاحتمالات الاختراق الإيراني اضافة الى بعض التدخلات الاقليمية و بالتالي انفلات الوضع الذي قد يؤدي إلى قيام نظام إسلامي على غرار الجمهورية الإسلامية في إيران.

إن سماح قوات التحالف للنظام العراقي باستخدام المروحيات و الاسلحة الثقيلة و صواريخ (أرض - أرض) مختلفة المدايات و قصف مناطق الثوار في الجنوب و كوردستان قد أدى إلى انحسار الانتفاضة في مناطق نشوءها و عرقل تطويرها باتجاه العاصمة بغداد. و هي العامل الحاسم كما نعلم لإنجاز مهمة التغيير حيث استحكمت قوات صدام حسين في بغداد و خاصة الحرس الجمهوري و الحرس الخاص لحماية النظام و قمع أي تململ أو بادرة للتحرك كما حصل في مدينتي (الثورة) و (الشعلة) و غيرهما. كان على الثوار في كردستان كما في الجنوب أن يستفيدوا من تجارب تاريخية انقلابية سابقة و قد مر أسبوع على اندلاع الانتفاضة بين 29 من شباط (فبراير) و 5 من آذار (مارس)

سقطت خلالها 14 محافظة بيد الثوار و تقلص تأثير الحكومة في بغداد ولم يظهر أثر لرئيس النظام لكن القوى المنتفضة ظلت بعيدة عن بغداد مركز الحسم إلى أن أدركها الحرس الجمهوري و هي متفرقة[78].

بالرغم من الأعذار التي قد تتمسك بها الولايات المتحدة الأمريكية، فأن اهتمام الإدارة المبدئي حول ما يجري في كردستان بعد انطلاقة وحدات الحرس الجمهوري - يؤيد أقوال أولئك الذين وجدوا بان تلك الإدارة قد عادت ضمنا إلى سياستها القديمة لما قبل العاشر من شهر آب (أغسطس) 1990 باعتبارها النظام العراقي عامل استقرار في المنطقة[79].

الموظفون الأمريكيون الذين كانوا يتابعون مسيرة الانتفاضة، أكدوا بان القتال كان وحشيا و دمويا و إن الخسائر البشرية كانت كبيرة في الجنوب و في الشمال و لا سيما معارك استعادة النفوذ في كركوك و جوارها. فقد سمحت اتفاقية وقف إطلاق النار لفرق الحرس الجمهوري و مروحياته الهجومية الموالية التي خرجت من معارك عاصفة الصحراء سليمة. بالانقضاض على الثوار جوا و برا. و كان من نتائج ذلك الهروب الجماعي

---

[78] كل الانقلابات التسعة عشر التي وقعت في العراق بين أعوام 1936-1968 كانت أما في بغداد أو ألها كانت تهدف بغداد. صرح مسؤول في الجبهة الكردستانية في 25 من آذار (مارس) 80000 جندي و ضابط عراقي قد تم أسرهم و سواء كان القصد من التصريح مجرد دعاية أو مبالغة اقتضاها الموقف فالواقع هو أن الانحلال في الجيش العراقي حتى في هذا الوقت المتأخر كان جليا.

[79] كانت هذه الفكرة لفترة معينة من الزمن تسود قوات الائتلاف في أوربا.

الكردي إلى الجبال و عبر الحدود لما قدر في حينه بمليونين من المواطنين[80] العزل .

إن الأزمة التي نشأت عن هذا النزوح الجماعي الهائل. أثارت قلق العالم و اهتمامه، فأنهالت المساعدات على الكرد من كل جانب و بشكل غير معهود في تاريخهم. و خلقت عملية بيئية واسعة النطاق غمرتها ضروب من أعمال الإغاثة و المعونات الإنسانية. إذ سرعان ما " غزت " كردستان منظمات الأمم المتحدة و المنظمات اللاحكومية و وكالات الإغاثة. و ألقت بثقلها، و قدر لعدد كبير منها أن يبقى مواصلا نشاطه طوال السنوات الثماني التالية.

إن العنصر الأساس و الحاسم في تأمين الحماية الضرورية لأعمال الإغاثة في كردستان العراقية هو الدور الذي اسند للعملية التي أطلق عليها رسميا "عملية المنطقة ألامنة " **OPERATION SAFE HAVEN** و حضور

[80] قدرت السلطات الصحية الأمريكية عدد من هلك من الكرد النازحين خلال فترة الهجوم أو كنتيجة مباشرة له بحوالي 6700 نفسا أي بزيادة ستة إضعاف على معدل الوفيات في ظروف عادية و لأسباب طبيعية, (راجع التقرير الأسبوعي عن الوفيات و الحالات المرضية في العدد المؤرخ 5 تموز (يوليو) 1991 في نشرة (مراقبة الأمراض) و بحسب إحصاءات منظمة المندوب السامي للاجئين التابعة المتحدة UNHCR بلغ عدد القتلى من اللاجئين في إيران 12000 (لا يدخل في هذا العدد أولئك الذين هلكوا داخل الحدود العراقية, من تقرير المنظمة للعام 1991).

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قوات التحالف[81] فضلا عن وجود لجان المراقبة التابعة للأمم المتحدة فان قوى الائتلاف و الإعلان عن المنطقة المحظورة على الطيران في جزء

---

[81] أساس الفكرة هي الحالة التي خلقها تدفق اللاجئين الكرد من العراق إلى تركيا. بطبيعة الحال لم يكن لرئيس التركي تركوت أوزال رغبة في ابقاء مئات الألوف من الكرد العراقيين في بلاده فهو بالنسبة إلى حكومته كما عبر عنه بمثابة " انتحار سياسي" لأنه سيؤدي إلى زيادة في حراجة الوضع و المزيد من التعقيد في المشاكل التي تواجه أنقرة جنوب شرق البلاد حيث ترابط هناك عشر فرق تركية لمواجهة الثوار الكرد .

في الأول من نيسان أصدر السيد مسعود البارزاني بيانا أكد فيه بأن ما يقارب ثلاثة ملايين من الكرد قد لجأوا إلى الجبال و إن جموعا منهم عبرت الحدود في محاولة للنجاة من عمليات الإبادة و التعذيب على يد قوات الجيش العراقي و دعا الولايات المتحدة و فرنسا و بريطانيا و ايران و تركيا والعربية السعودية و دول المنطقة لمد يد العون و الإغاثة و إيجاد الوسائل لحماية الشعب الكردي من صولات النظام العراقي. و على اثر ذلك تقدم الرئيس التركي بمشروع قرار إلى الأمين العام للأمم المتحدة مستخدما فيه لغة قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص " الوضع الذي ينجم عن تهجير الكرد العراقيين الذي يهدد السلام و الأمن الدوليين " تبريرا لرفض تركيا السماح بنزوح الكرد العراقيين إلى أراضيها مؤكدا في الوقت عينه استعداد حكومته لتسهيل مهمة قوات التحالف في حالة إرسالها لحمايتهم و العمل على إعادتهم إلى ديارهم.

و مما يجب ذكره في هذا الصدد إن تركيا عند توقيعها على المعاهدة الدولية بشأن قبول اللاجئين السياسيين و اللاجئين لأسباب إنسانية في العام 1945 اثر نهاية الحرب العالمية الثانية. انها فعلت ذلك بعد تحفظات منها استثناء اللاجئين الوافدين من جيرانها في الجنوب و الجنوب الشرقي والقصد هو كرد (إيران و العراق)من لائحة الدول التي يحق لرعاياها أن يطلبوا اللجوء في الأراضي التركية. لقي اقتراح (أوزال) تجاوبا غير محتفظ من الرئيس الفرنسي (ميتران) فقدما معا مشروع قرار إلى مجلس الأمن في 5 من نيسان. و في 6 منه انضم اليهما (جون ميجر) رئيس الحكومة البريطانية - و كان يعاني ضغوطا قوية من الرأي العام البريطاني الغاضب , انضم بعد أن حصل على دعم كامل من جميع أعضاء المجموعة الأوربية لمشروعه الذي كان يقضي بإيجاد مناطق آمنة داخل العراق تتولى قوات الائتلاف الدولي أمرها , حين تبين بصورة خاصة عقم محاولة◄

من كردستان العراق فوق خط العرض 36 كل ذلك كان العنصر الحاسم في تأمين الحماية للمناطق الآهلة منها[82].و تشتمل هذه المنطقة على محافظة دهوك فقط بينما تستثني محافظتي أربيل و السليمانية[83].

◄ إلقاء المواد الغذائية و سائر مواد الإغاثة على الكرد اللاجئين بطائرات سلاح الجو الأمريكي.

على أن هذه القوى الثلاث لم تكن قادرة على النهوض بالمهمة دون شراكة الولايات المتحدة . و تم إقناع الإدارة بفرض حظر على نشاط الطيران العراقي شمال خط العرض 36 بحجة حماية طائرات النقل الأمريكية الضخمة من طراز هركليس G130 لتي تحمل المعونات للمناطق الكردية المصابة .

هذه الحماية كان يحدد لمهمتها ستة أشهر كل دفعة, ثم ثلاثة و بدا هذا السلاح الرادع الوحيد لأية محاولة عراقية ترمي إلى استعادة السيطرة على تلك المناطق الكردية فأصبحت بواقع الحال خاضعة لإدارة كردية صرفة. إن هذه القوى الحامية لم تفعل شيئا لاخراج كركوك من سيطرة بغداد. و بقاء حقول النفط بيد الحكومة العراقية إنما هو إشارة لا تخطئها العين يقصد منها تبديد مخاوف تركيا و إيران. و إلى نفسي التهم التي وجهت من قبل بعض الأوساط بأن قوى الائتلاف تشجع على قيام دولة كردية في شمال العراق . و مع أن "عملية توفير الراحة" كانت الضمانة الأولى لتأمين نشاط الإغاثة فما مر زمن طويل حتى ارتأت هذه الدول ان تودع الأمر كله إلى منظمة المندوب السامي للاجئين التابعة للأمم المتحدة U.N.H.C.R. و إلى دائرة الولايات المتحدة الخاصة بالمعونات الخارجية للمناطق المصابة بالكوارO.F.D.A . بانسحاب قوات الائتلاف البرية من الأراضي الكردية العراقية في 15 من تموز (يوليو) 1991.

[82] يسكن حوالي ثلاثة ملايين و مائة آلف كردي تقريبا في محافظات دهوك و أربيل و سليمانية و أجزاء أخرى من كردستان و يسيطر عليها الكرد .

انظر البعثة الخاصة بتقدير الحاجات الإنسانية إلى شمال العراق , 6-9 تشرين الأول 1992

OFFICE OF U.S. FOREIGN DISASTER ASSISTANCE, U.S. AGENCY FOR INTERNATIONAL DEVELOPMENT (USAID), WASHINGTON D.C.

وكان لهذه القوات مركز قيادة عسكري MILITARY COMMAND CENTER مقره مدينة زاخو المجاورة للحدود العراقية – التركية. و من الواجبات الهامة التي اضطلع بها هذا المركز إجراء لقاءات بالسلطات العسكرية العراقية (في بداية العملية فقط) و ضمان الاتصال (التنسيق) بمختلف وكالات الأمم المتحدة و المنظمات الإنسانية اللاحكومية NGOS وتفقد أحوال الأهالي المحليين و القيام بدوريات يومية في أنحاء محافظة دهوك. تأكيدا للالتزامات الغربية بهذا الشأن و بغياب المثليات الدبلوماسية الدولية في كردستان العراقية فان وجود مركز القيادة العسكرية MCC هذا، بات من غير قصد بمثابة الممثل السياسي و الدبلوماسي لمصالح قوى الائتلاف لاسيما لاستقراء و تطبيق سياسة الولايات المتحدة في كردستان العراق و جنوبه. إن المنطقة المحظورة على الطيران العراقي هي تلك التي يسيطر عليها الكرد شمال خط العرض36 في العراق وتتألف من محافظات دهوك و أربيل و أجزاء من محافظة السليمانية وجانبا من مدينة الموصل في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة العراقية. و من المهم الإشارة إلى أن المنطقة الكردية العراقية، أو بالأحرى تلك الأراضي التي يسيطر عليها

[83] المنطقة الأمنة تشمل أراضي كردستان العراقية في الشمال و الشرق بالاتجاه إلى الغرب على طول الحدود التركية و في الجنوب ابتداء من مدينة دهوك حتى عقرة و في الغرب من زاخو حتى دهوك و في الشرق حتى وادي بارزان .

الكرد تقع بالأصل في الناحيتين الشرقية و الجنوبية الشرقية. و تدخل فيها مدن أربيل و السليمانية و تخرج منها مدينة كركوك (قلب كردستان) كما سماها الزعيم الكردي مصطفى البارزاني أو (قدس الأكراد[84]) كما أطلق عليها جلال الطالباني على أن أجزاء أخرى من محافظة كركوك هي تحت السيطرة العراقية.

منذ العام 1991 فصاعدا أشاع وجود الملاذ الآمن SAFE HAVEN و حظر الطيران الجوي و عمل المنظمات الإنسانية اللاحكومية جوا من الامن و الطمأنينة بعد وضع قلق و غير آمن. و ضمن قدرا كافيا من الاستقرار حال دون هجرة جماعية أخرى للكرد العراقيين عبر الحدود إلى تركيا و إيران.

و بدت " عملية توفير الراحة " و " الملاذ الآمن " دليلا آخر للمساندة الدولية و الإسهام في إعادة الاستقرار و البناء في تلك الربوع و علينا أن نسترعي الانتباه بان الحكومة الأمريكية و سائر حكومات الائتلاف أو حكومات أخرى غيرها لا تعترف بالحكومة الكردية الإقليمية **Kurdish Regional Government** التي انبثقت اثر إجراء انتخابات في كردستان ربيع العام 1992 و انسحاب الإدارة الحكومية من المنطقة الكردية و لا تمنحها شخصية سياسية رسمية. فسياسة

[84] يقصد القدس الشريف أو بيت المقدس أو أورشليم .

الولايات المتحدة الأمريكية و شركائها من الدول الرئيسية حالت دون تقديم معونة حكومية للإدارة الكردية. إلا أن المساعدات الخارجية و إعادة البناء الاقتصادي و غير ذلك من ضروب النشاط و عمليات الإصلاح إنما يجري بالتنسيق بين المنظمات الإنسانية غير الحكومية و السلطة المحلية.

بعد حرب الخليج مباشرة، أقدمت الجبهة الكردستانية و على رأسها مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP و جلال الطالباني السكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني PUK على اجراء مفاوضات مع السلطة العراقية من خلال ايمانهما المطلق بضرورة اعتماد مبدأ الحوار الايجابي البناء مع السلطة المركزية وصولا الى أرضية مشتركة و الاتفاق على أسس عملية و موضوعية تحقق للشعب الكردي مساحة من طموحاته و أهدافه المشروعة و في محاولة للوصول الى اتفاق حول الحكم الذاتي. و نتيجة للاخفاقات التي تمخضت عنها تلك الجولة من المباحثات برر الزعيمان الكرديان محاولتهما اللقاء مع القيادة العراقية بالسعي إلى التخفيف من معاناة الشعب الكردي[85] بعد مشاهد الهجرة الجماعية المرعبة و اضطرار مئات الآلاف من الأكراد إلى مغادرة

[85] لقاء خاص مع الدكتور محمود عثمان , عضو الوفد الكردي المفاوض, لندن, نوفيمبر 1998. ذكر السيد مسعود البارزاني خلال احدى لقاءته مع الجماهير في مدينة زاخو بأن زيارته الى بغداد للتفاوض مع النظام العراقي كان أصعب مشوار في حياته السياسية.

مدنهم وقراهم و قصباتهم باتجاه الحدود خوفا من انتقام النظام العراقي حيث كانت ذاكرتهم مشحونة بالقسوة التي جسدتها عمليات الأنفال و حلبجه و سياسة التعريب و الأرض المحروقة. و قد باءت المفاوضات بالفشل في خاتمة المطاف بعد سبعة أشهر من انطلاقها بين شهري نيسان (أبريل) و تشرين الأول (أكتوبر) 1991 حيث كان رد الفعل من بغداد قطع المساعدات الحكومية عن المنطقة الكردية و منها المعونات المالية و الإدارية و الاقتصادية. ثم قرر صدام حسين ضرب الحصار الاقتصادي و الاجتماعي على الكرد، فخلق بهذا حدودا داخلية ساعدت على عزل اقليم كردستان عن منطقة الحكومة المركزية و من ثم أعقبه بسحب الإدارة الحكومية و إحداث فراغ إداري و أمني اضطرت معه الجبهة الكردستانية على ملأه فأجرت انتخابات لأول برلمان كردستاني (مجلس اشتراعي) و انبثقت حكومة إقليمية قررت في 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1992 إعلان الفيدرالية بالاجماع[86].

و ما أن هل شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه حتى وجد الكرد أنفسهم أمام حصار مزدوج: الحظر الذي ضربته الأمم المتحدة على سائر العراق و الحصار الداخلي الحكومي ضد الكرد الذي قطع

[86] انظر الى النص الكامل لبيان اعلان الاتحاد الفيدرالي في ملحق رقم (7) في نهاية الكتاب.

عمليات التبادل التجاري و أوقف حركة النقل و حال دون عملية التطور الاقتصادي للمنطقة المحاصرة.

حكومة اقليم كردستان

Kurdish Regional Government

إن إقامة الحكومة الإقليمية الكردية في العام 1992، كان في جوهره رد فعل و ضرورة فرضها الموقف و الظروف الحرجة التي وجد الأكراد أنفسهم فيها. كانت الحكومة الإقليمية عبارة عن صدى للجهود المبذولة في سبيل تحقيق حكم ذاتي للشعب الكردي سابقا. كما كانت تعكس كذلك محاولاتهم الى لفت اهتمام الغرب سياسيا حين أفرزت مساعيهم في إشاعة الديمقراطية بعد انهيار الأنظمة التوتاليتارية في شرق أوربا آثارا كبيرة و انعشت آمالا عريضة لدى شعوب محرومة كثيرة.

و لتشجيع المساهمة في تجربة " الحكم الذاتي" و تحريض الكرد النازحين على الرجوع إلى مواطن سكناهم اصدر زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني عفوا عاما شمل كل المتعاونين مع النظام العراقي حتى العام 1991. و فضلا عن هذا قامت الجبهة الكردستانية بسن قانون الانتخابات مع مراسيم عديدة أخرى تمهيدا

لأرضية حكومة المستقبل. و في التاسع عشر من شهر أيار (مارس) 1992 جرت انتخابات عامة " ديمقراطية " هي الأولى من نوعها في العراق، رغم بعض النواقص و الثغرات و الملاحظات التي قيلت بحقها، لانتخاب أعضاء مجلس وطني للشعب الكردي و تحديد قيادته. لقد كانت لحظة مشهودة حاسمة في تاريخ الكرد السياسي فقد دفعت بمئات الألوف من المواطنين في القرى و الارياف و المدن إلى مراكز التصويت. و قد كان الاندفاع إلى ذلك مصحوبا ببناء الوعي السياسي و الشعور بالمسؤولية القومية في كل مكان. وتواصلت عملية الإدلاء بالأصوات متجاوزة الوقت المحدد بساعات عديدة سمحت بها الهيئة المشرفة على الانتخابات بغية اعطاء الفرصة للقادمين من الاماكن البعيدة.

و مع أن العملية الانتخابية عدت عملية ناجحة لأنها تمت بحرية و بمراقبة اكثر من ستمائة من المراقبين الغربيين و الأشخاص التابعين لدوائر الأمم المتحدة. إلا أن بعض التلاعب و التزييف و الخروقات و إلقاء أوراق مضاعفة جرى في عدد كبير من مراكز الانتخابات و مثل هذه الظواهر لم يكن تفاديها ممكنا و لا مجال هناك لاجتنابها فالمواطنون يمارسون حقا لا فكرة سابقة لديهم عنه و لا تجربة و لا خبرة لهم في حق هو من أهم الحقوق الديمقراطية. و الواقع و رغم كل هذا فأن

الانتخابات التي جرت إنما كانت تعبيرا عن الآمال الكبرى التي شاعت في كردستان في ممارسة الحكم الذاتي للشعب الكردي حيث جرت بهدوء تام و لم يشبها حادث عنف واحد.

و بنتيجة الانتخابات الخاصة بالقيادة و هي نتيجة مدهشة كالعملية ذاتها[87] حصل البارزاني على 25863 زيادة عن الأصوات التي نالها الطالباني و هي أكثرية تقل عما هو ضروري للاستئثار بالمركز الرئاسي.

و اتفق البارزاني و الطالباني على نبذ خلافاتهما السياسية و القناعة بالرئاسة المزدوجة. مما اتاح لكلا القائدين ممارسة مسؤلية متساوية على رأس الحكومة – لكن خارج إطارها الإداري. على أن يكون ذلك مؤقتا إلى حين يتيسر إجراء انتخابات جديدة في تاريخ آخر.

كذلك فشل الحزبان في نيل نصر جلي بالفوز بأغلبية في مقاعد المجلس الوطني (البرلمان)، و بعد إعادة فرز الاصوات التي سجلت للأحزاب الخمسة التي لم تحصل على نسبة السبعة بالمائة و هي الحد الأدنى للمشاركة في المجلس، فاز الحزب الديمقراطي الكردستاني على الاتحاد الوطني بنسبة 1.6 ٪ من الأصوات. و بغية إزالة أي عامل للخلاف واجتنابا لمزيد من عدم الاستقرار السياسي اتفق الحزبان على تسوية تقضي بإدارة دفة الحكم مشاركة. وتنازل الحزب الديمقراطي

[87] كما جاء في FBISIVES أيار – ماس 1992 " أن يشارك الحزبان في المجلس بعدد متساو. راجع برقية السيد مسعود البارزاني , رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP في الملحق رقم (7).

الكردستاني بملء إرادته عن المقعد الواحد الزائد الذي ناله - للاتحاد الوطني ليكون لكل منهما عدد متساو في المجلس" المناصفة " Fifty Fifty و أعطيت المقاعد الخمسة الباقية للحركة الديمقراطية الآشورية. و بهذا كان قوام المجلس الوطني مائة و خمسة مقاعد.

من مقتضى التقاليد الديمقراطية تأليف حكومة و جهاز إداري. و اضطلع بالأمر عدد كبير من الملتزمين سياسيا و معظمهم من ذوي الثقافة العالية و المعرفة التامة بأساليب التطبيق الحزبي للديمقراطية. هؤلاء بادروا إلى وضع خبراتهم و معلوماتهم في خدمة التحول الديمقراطي الجديد، و الإسهام في البناء و إشاعة جو الديمقراطية عن طريق اشتراع القوانين و القواعد و أصول الحكم باستعارتهم النظم السياسية السائدة في الخارج و تطبيقها على المجتمع الكردي، الذي لم يكن لمعظم أفراده أي فكرة عما يجري في هذا المضمار. و خلال أسابيع أنجز هؤلاء المهندسون بناء صرح النظام البرلماني الكردي. و قوامه رئيس المجلس و هيئة وزارية برئيس وزراء و خمسة عشر وزيرا[88].

مما يلفت النظر في هذا " الصرح الديمقراطي الفتي " غياب الحزب المعارض. برر بعضهم انه في تلك الظروف غير الاعتيادية قد يكون الالتزام بهذا التقليد عاملا للشقاق و الاحتكاك الوخيم العواقب، و هو

[88] كونتر , المرجع السالف , ص 39.

في الوضع الراهن مجرد شكليات غير مهمة إزاء التفاؤل العظيم الذي ساد معظم العاملين المنهكين في تشييد هذا البناء و تشكيل الدوائر و ملء شواغر الوزارات و إيجاد أعمال للموظفين و مأموري الإدارة، لكن تجربة الاقتتال و محاولات الاستئثار و " و خمسون مقابل خمسين" أثبتت فشل سياسة المناصفة و توزيع المقاعد.

أن المناصفة في تولي أمور السلطة أو ما دعي " بخمسين مقابل خمسين" قامت على مساومة سياسية جامدة فقد وضع مهندسو البناء الحكومي في حسابهم الحرص على وحدة الصف و توازن القوى المتكافئة، بدءا بالهيئة الوزارية و انتهاء بمجالس القرى. و جرت تبعا لذلك قسمة الوظائف الإدارية و السياسية بالتساوي بين الحزب الديمقراطي الكردستاني و بين الاتحاد الوطني الكردستاني فمثلا نسب لوزير الصناعة و الطاقة الاتحادي نائب من البارتي و لوزير الأعمار و التخطيط البارتي نائب من الاتحاد. و لم يسمح التدبير للوزير بالانفراد بوضع و تنفيذ برنامج أو رسم سياسة لوزارة من غير موافقة نائبه ومساهمته.

و على مستوى القرية، فرض أن ينتقي مد راء المدارس معاونيهم من الحزب الثاني. فتكون المدرسة الواحدة عائدة للبارتي أو للاتحاد و ليس لكيلهما معا. و رسم أن يكون العاملون في المستشفيات و المراكز الصحية

و دوائر الشرطة و نقاط التفتيش و ما إليها – خليطا من رجال الحزبين.
و على أساس " المناصفة " و بهذا خضع اختيار موظفي جميع المرافق الادارية لهذه القاعدة الصارمة و الغريبة ما جعل الكثير من الكفاءات خارج حلبة التنافس الشريف على الوظائف.
يفتقر هذا التدبير إلى عناصر عديدة لنظام حيوي متفاعل ذي شرعية و في مقدمتها مزاولة حكومة الإقليم أعمالها دون وجود قانون أساسي " دستور". فالصيغة الدستورية التي وضعتها و ابتدعتها مجموعة من القانونيين الكرد العراقيين لم تسن و لم تطبق. و بقيت حكومة الإقليم على هذا الأساس تفتقر إلى مصدر هام من الشرعية السياسية منذ البداية.
العنصر الثاني هو عدم تمثيل المجموعات العشائرية لا في الانتخابات و لا في المجلس الوطني. فقانون الانتخابات لا محل فيه لصياغة معينة تجعل لزعماء القبائل دورا رسميا في النظام. في حين كان كثير منهم يسيطر على مناطق واسعة من كردستان العراقية. و لذلك شعر معظمهم بأنهم مبعدون عن حكومة الإقليم اجتماعيا و سياسيا. على أن قيادتي الحزبين الحاكمين قامتا بالأخير بضم زعماء العشائر إلى النظام السياسي بتدابير خاصة إما بتعيينهم قادة للميليشيات المحلية في مناطق نفوذهم أو بإسناد وظائف شبه حكومية

مختلفة إليهم. على أن الوضع بقي مع هذا مصدرا للخلاف بين المجموعات العشائرية و بين قيادتي الحزبيين يضاف إلى هذا: أن التدبير الأخير و ان كان يهدف إلى تشجيع قيام نظام سياسي متين على قاعدة الثنائية الحزبية (حزبان كبيران متنافسان) فانه وضع عقبات أمام الشخصيات الهامة السياسية و غير الحزبية و ضن عليها بالمشاركة السياسية فبموجب قانون الانتخاب كان على المرشحين أن يدرجوا أسماءهم في القوائم الحزبية التي توافق عليها الجهات الحزبية المختصة و مع عدم وجود عقبات تحول دون مشاركة مرشحين مستقلين إلا إن القواعد التي بني عليها القانون كانت تشجع رسميا و بقوة التسجيل في القائمة الحزبية لأي من البارتي أو الاتحاد. تلك القواعد التي أساءت كثيرا إلى الوضع السياسي و الى عدد كبير من أعضاء الأحزاب الصغيرة الأخرى و الحق فأنها كانت نقطة ضعف كبيرة أضرت كثيرا بادعاءات الحرية السياسية و التسامح الذي تعهد به الزعماء السياسيون الكبار.

إضافة إلى هذا كان من الشروط أن القائمة الحزبية التي تفوز بنصف بالمائة من مجموع الأصوات النصف بالمائة المدلى بها (أي 501 صوتا) إن أعطيت مقاعد في المجلس لمرشحين مستقلين. على هذا الأساس بدت حكومة الإقليم جهازا يضم سياسيين من البارتي

KDP و الاتحـاد PUK. بالاضافـة الى هـذا فـإن التعيينـات الوظيفيـة التنفيذية والسياسية التي تلـت الانتخابـات زادت في حراجـة الاتجـاه السياسي الحزبـي تفاقمـا ضمـن حكومـة الإقليـم. فقـد عينـت الجبهـة الكردستانية كوادر سياسية حزبية مسؤولة عن العلاقات العامة وعينت قادة سابقين للبيشمركة في مناصب وزارية سياسية رفيعة و على مستوى عال. في حين لم يجر أي تحييد للولاء السياسـي سـعيا للوصـول بـهذا الإجراء إلى القدر المرجو لـه مـن نجـاح و مـع انـه تم نقـل المسـؤوليات الإدارية والسياسية عن عاتق الجبهة الكردسـتانية و إناطتـها بحكومـة الإقليم ذي الحكم الذاتي فقد بقيـت تحـت سـيطرة النظـام الحزبـي في الغالب.

بـل و أكـثر مـن هـذا فقـد بقيـت مسـألة الزعامـة معلقـة و مـن دون حل. رغم إن قوانين الانتخابـات توجـب إجـراء عمليـة انتخابيـة ثانية لاختيار قائد واحد للشعب الكردي في العراق. فقد بقي البـارزاني و الطالباني يحتفظان بمركز الزعامة طوال سنتين. و لم يجر حـل هـذه الاشـكالية رغـم العديـد مـن جـولات حـوار و مقترحـات قدمـت بـهذا الخصوص.

مـع إن حكومـة الإقليـم بنيـت علـى أسـاس نظـام اللامركزيـة السياسـي، فقـد بقـي صنـع القـرار فيـها مركزيـا إلى درجـة كبـيرة،

فكثيرا ما كان البارزاني او الطالباني يتشاوران كل مع أعضاء مكتبه السياسي لاتخاذ قرار سياسي خطير و أكثريتهم كانت تؤلف المجلس الرئاسي في العام 1993 و لكن لم يكن لها في خاتمة المطاف إلا الأقل من المسؤولية السياسية. و لما كان زعيما الحزبين قد بقيا خارج حكومة الإقليم و فوقها، فان سلطتهما ظلت بالاساس هي السلطة الفعلية.

و يقر الزعماء الكرد و البرلمانيون بهذه المشاكل المستعصية على الحل كما يدركون أيضا عجزهم عن إيجاد حل، أو بديل للحالة يصلح ظرفيا. إن إجراء انتخابات ثانية قد يكلف كثيرا و قد لا ينجم عنه غير المزيد من المشاكل و التعقيد في الأوضاع القلقة الراهنة. من جهة أخرى و بعد تمام الانتخابات بدت كردستان العراقية منطقة زاهرة تشيع في أجوائها آمال جسام لا حدود لها. فقد حقق الكرد العراقيون إنجازا كبيرا يقترب من الحلم الرومانسي. عادوا من الجبال التي لاذوا بها هاربين من ظلم النظام و في غضون أربعة عشر شهرا اجروا انتخابات ديمقراطية و ألفوا حكومة. و من هذا المنظار تبدو المشاكل التي تعوق نظامهم السياسي الحالي ثانوية أمام السلام و الأمن والاستقرار انه الأمل بالمستقبل، والذكريات الأليمة للمآسي التاريخية التي حلت به على يد

ديكتاتورية صدام حسين والأنظمة المتعاقبة على العرش العراقي والتي دفعت بالكرد العراقيين إلى الأمام و إلى اعتماد هذه التجربة.
و في غضون السنة الأولى من التجربة وجدنا الكوادر الكردية الفاعلة تركز جهودها في المحاولة الصعبة القريبة من المحال بتحويل الجهاز الحزبي الواحد إلى إدارة مركزية ، و بضمن ذلك إشراك بيشمركة الحزب أو الليشيات المحلية في قوة موحدة بإشراف وزارة شؤون البيشمركة (أي شؤون القوات المسلحة). على أن وسائل الإعلام و نظام الاتصالات و المواصلات البرقية و السلكية بقيت ضمن السلطة الحزبية ضمانا لحرية القول و التعبير. و يحتفظ كل من البارتي و الاتحاد باعلامه المرئي و المسموع و كلها تحت إشراف اجهزتها الحزبية الخاصة. كما قامت الجبهة الكردستانية بتسليم مسؤولياتها الكبرى للوزارات و الإدارات المحلية ليتم إلحاقها تدريجا بحكومة الإقليم. كانت كل تلك المنجزات الكبرى قد تحققت لتبديد مخاوف اندلاع الحرب الكردية - الكردية و التي استمرت منذ أيار (مايو) 1994 و لم تتوقف إلا بتدخلات و وساطات دولية و إقليمية كان آخرها المبادرة الأمريكية و الاتفاق بين الزعيمين البارزاني و الطالباني في تشرين الثاني (نوفمبر)1998 حيث اشتمل الاتفاق على إجراء تسوية شاملة و المحافظة على السلام و عدم اللجوء إلى القوة و العنف و

تبادل الأسرى و حل المشاكل العالقة بين الطرفين. لقد أضعفت عمليات الاقتتال الداخلي و التي راح ضحيتها اكثر 3000 آلاف مواطن حسب تقديرات منظمة العفو الدولية AMNESTY INTERNATIONAL و التي شملت عشرات آلاف ممن تعرضوا للتهجير و الإبعاد و المضايقة و الملاحقة و الانتقام و غير ذلك مما له مساس بحقوق الإنسان، مما أدى إلى إضعاف التجربة إقليميا و دوليا فضلا عن المرارة التي ما تزال عالقة في ذهن الشعب الكردي.

الفصل الخامس

النزاع الداخلي (الكردي - الكردي) و مؤشراته

- دور الجيوبوليتيك
- التنسيق الأقليمي
- حرب الداخل - حرب الخارج



الفصل الخامس

النزاع الداخلي (الكردي – الكردي) و مؤثراته

دور الجيوبوليتيك

كانت كردستان نقطة التقاء الإمبراطوريات الثلاث: التركية (العثمانية) و الفارسية (الصفوية) و العربية و هي دائما في نزاع و خصام. و ما من شك في إن قيام دولة فيها سيحدث تغييرا في حدود أربع دول هي تركيا و العراق و سورية و إيران. للكرد تراث حضاري يعد من أقدم حضارات العالم. و قد يمتد تاريخه إلى اكثر من 4500 عام. و هم ينتمون إلى أصول عرقية واحدة و تجمعهم تقاليد و عادات متشابهة، و يتملكهم شعور تغلب عليه الهوية القومية. لكن المفارقة المحزنة تكمن في انهم بين القوميات التي ما زالت تنشد لنفسها كيانا سياسيا اكثر تفرقا و تشرذما.

بقي الكرد منذ أقدم الأزمان يسكنون تلك المنطقة الجبلية التي تبدأ من جنوب شرقي تركيا و تمتد عبر العراق الشمالي إلى شمال غرب إيران و جنوبه الغربي، فضلا عن بقاع صغيرة في كل من سورية و ما وراء القفقاس بمساحة كلية تتراوح بين 227800 كيلو متر مربع و 320000 كيلو متر مربع و هي اكبر من مساحة فرنسا. و لم تحظ

بكيان سياسي و وحدة شكلية رغم المحاولات العقيمة و المتكررة في إقامة دولة مستقلة موحدة[89].

غالبية الكرد هم من المسلمين السنة و على المذهب الشافعي. ما عدا كرد إيران فمعظمهم من الشيعة و على مذهب الأمامية الاثني عشرية[90]. كما يوجد أيضا كرد يزيديون و مسيحيون و يهود.

و تختلف أهدافهم تبعا للدول التي تضمهم. ففي تركيا حيث يبلغ عددهم ثلاثة عشر مليونا بأقل تقدير، بنسبة سكانية قدرها 19 بالمائة من المجموع العام[91]. يحاول الجيش التركي منذ العام 1984 القضاء

---

[89] الاتجاه العام ينصرف إلى أن اصل الكرد العرقي أي الأنثروبولوجي هو القبائل الهند – أوربية التي استوطنت أرض كردستان الحالية منذ زمن يسبق الآلف الرابعة قبل الميلاد . و نحن لا نشارك الرأي الذي روج له بعض الذين اعتبروا الكرد خطأ النسل المباشر للماديين القدماء الذين تولوا عرش نينوى في العام 613 ق . م و قضوا على الإمبراطورية الآشورية.

قارن أيضا: هينري فيلد , الانثروبولوجيا العراقية , كردستان (كمبريج , 1951) ص 3-5 .

(الانثروبولوجيا: علم يبحث في أصل الجنس البشري و تطوره).

Henry Field : The Anthropology of Iraq: Kurdistan (Cambridge , 1951) PP 3 –5 .

[90] هو المذهب الجعفري (مذهب الأمام جعفر الصادق (ع)) و الذي يعتمد الائمة الأثني عشر مبتدئا بالأمام علي أبن أبي طالب (ع) و انتهاء بالامام الغائب المهدي (ع), ثم تستمر المسيرة المتعاقبة للمذهب الجعفري من خلال وكلاء الائمة المجتهدون الاعلام من الائمة الأمة الشيعية الذين ينتخبون عن طريق الحوزة العلمية القائمة الآن في النجف و قم.

[91] Bruinessen, M.M. Van: Aga, Shaikh and State: On the Social and Political Organization of Kurdistan (Utrecht : University of Utrecht, 1978) p 15.

فان بروينسن , اغا و شيخ و دولة : المنظمات الاجتماعية و السياسية في كردستان(أوترخت : جامعة أوترخت, 1978) ص 15 .

على حركة الأنصار المسلحة التي يتزعمها حزب العمال الكردستاني PKK بشعار إقامة دولة كردية مستقلة، و في العراق حيث تبلغ نسبتهم العددية إلى مجموع سكان العراق 22 بالمائة أي حوالي أربعة ملايين و نصف مليون، يسيطر الكرد المسلحون اليوم على ما تزيد مساحته عن 36000 كيلو متر مربع من المنطقة ذات " الحكم الذاتي " في اعقاب حرب الخليج الثانية. و هذا أوسع شكل جيوبوليتيكي (جغرافي – سياسي) لحكم ذاتي مارسه الكرد خلال ألفي عام من تاريخهم المدون.

و في إيران حيث تقدر نسبتهم إلى السكان ب 12 بالمائة أي ما يزيد عن ستة ملايين و نيف. يعاني الكرد حالة ضعف جراء بعض السياسات الغير انسانية التي مارستها العديد من مؤسسات الدولة و أجهزتها الامنية ضدهم، كقيامها باغتيال بعض أعضاء القيادة العليا[92] فضلا عن الاضطهادات الوحشية التي تمارسها ضد منظماتهم السياسية. و مما لا شك فيه إن التفاعل مع العوامل الجيو سياسية التي تكتنفهم، و الخلافات الناشبة بينهم و تفرق كلمتهم، خلقت في

[92] في 13 من تموز (يوليو) 1989 دبرت مؤامرة استهدفت حياة القيادة السياسية الكردية في إيران. فاغتالت عبد الله كردي (ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني – إيران) في أوربا. و الدكتور فاضل رسول (سياسي و مثقف كردي يقيم في فيينا و كان وسيطا). و الأمين العام للحزب الدكتور عبد الرحمن قاسملو في أثناء محادثات حول السلام بينهم و بين ممثلين عن الحكومة الإيرانية. و قد توجهت الانظار في حينها صوب المخابرات الايرانية في فينا العاصمة النمساوية و قيل ان الحادث كان من تدبيرها.

نهاية الأمر آثارها السيئة في نضالهم و أوقعت ضررا فادحا في محاولاتهم الوصول إلى شكل ما من اشكال الاستقلال أو الحكم الذاتي. مع العلم أن معظم الأحزاب الكردية الكبرى سواء في العراق أو تركيا أو إيران لا تطالب بأكثر من الاتونومي الحقيقي " الحكم الذاتي " رضوخا للأمر الواقع و على ضوء المعاهدات و الاتفاقات الإقليمية و الدولية، بمقدار ما يتعلق منه بالحدود الدولية في المنطقة [93].أما حزب العمال

[93] حول مدى الطموح السياسي الكردي الذي تتبناه الأحزاب الكردية الكبرى . إليك ما تولد عنه من انطباع في ذهن الصحافي البريطاني المعروف جون سيمسون John Simpson زار كردستان العراقية في شهر آذار (مارس) 1991 حين قال: " إن العطف في الغرب على الكرد كثيرا ما كان مبعثه الشعور بالآثم. ففي نهاية الحرب العظمى الأولى وعد الرئيس الأمريكي وودرو ويلزن W. Wilson الكرد بكيان خاص عندما تم تقسيم الإمبراطورية العثمانية. و جسدت معاهدة (سيفر 1920) هذا الوعد. إلا أن القرار البريطاني بضم ولاية (أقليم) الموصل الغني بالنفط إلى دولة العراق المستحدثة, قضى على هذا الوعد قضاء مبرما, و كان من نتيجة ذلك أن بات الوطن الكردي مجزء بين تركيا و العراق و إيران و سورية و الاتحاد السوفيتي... في آذار (مارس) 1991 كان الناس هناك يقولون الهم و للمرة الأولى وجدوا أنفسهم أحرارا بعد واحد و سبعين عاما. و علم كردستان تراه خفاقا في كل مكان . هاهنا رجل مربوع ممتلئ الجسم , هو مسعود البارزاني من الجيل الثاني لاسرة البارزاني في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني يتجول في المنطقة المحررة و يخطب في جموع هادرة حاشدة من المدن و في الريف معبرا مرارا و تكرارا عن سعادته في واقع إمكانه أن يظهر علنا في أماكن كان يتعذر عليه أن يؤمها سرا قبل ذاك – بقوله " لحظة واحدة من هذا اليوم تساوي كل مال الدنيا" و ترى آيات من السعادة مرتسمة على الوجوه و هم يصغون إليه مما يؤكد لك ان حديثه ليس مجرد مبالغات و عبارات خطابية جوفاء.

كان البارزاني لزمن طويل واقعيا. فقد أدرك ان دولة كردية تستوعب كل الشعب الكردي أو معظمه هو مستحيل عملا بحكم الواقعية الدولية و الاقليمية. فهو لا يتطلع الى الاستقلال بل الى " الحكم الذاتي " في اطار الدولة العراقية. و هو يؤكد للمراسلين الاجانب انه يرغب في شيء شبيه باسكتلندا. و بدأ لي أولئك الناس الذين يلتفون حوله متزاحمين لمصافحته و لمسه – يختلفون عن العرب العراقيين, فشعورهم فاتحة و كثير من اطفالهم شقر و بعيون خضر و انوف دقيقة معقوفة, دليلا على اصول هندواوربية ليست سامية.

الكردستاني PKK فيكاد الوحيد الذي رفع شعار " الاستقلال التام" منذ أول تأسيسه و لكنه منذ العام 1994 بدأ يلتزم الحل المرحلي و يقبل بما هو أقل من الاستقلال و قد طرح عبدالله أوجلان، المحكوم بالاعدام (غير منفذ) حاليا من قبل السلطات التركية، مبادرات بهذا الشأن كما ان الكرد العراقيين طرحوا فكرة اقامة فيدرالية استنادا الى تجربتهم السياسية المريرة و ذلك للحصول على المزيد من الضمانات و قد اتخذ البرلمان الكردستاني قرارا بالاجماع بهذا الشأن في 4 تشرين الأول (نوفيمبر) 1992.

إن تقسيم كردستان بين أربع دول كان كارثة حقيقية فرض على الحركة التحررية الكردية محدودية الحركة و تحجيم الشعار و مرحلية الحل، فدول الطوق الاقليمي حازت على خرائط " شرعية" و اصبح الطموح الكردي المشروع في وطن مستقل ذي سيادة يعني في منطق هؤلاء اعتداء على شرعيتها و تغييرا لخرائطها[94]، في وقت كانت و ما زالت و ستبقى تخوم حدودها ساخنة بحرائق الثورة الكردية و آثارها لأن

◄ كذلك راجع

John Simpson : From The House of War (London : Arrow Books ,1991) P 360 – 370

جون سمبسون , من دار الحرب (لندن , 1991) ص ص 360-370 . انظر كذلك : مداخلة حبيب محمد كريم (السكرتير العام الأسبق للحزب الديمقراطي الكردستاني 1964-1975) في لندن, بمناسبة الذكرى ال20 لرحيل البارزاني.

[94] هلالم خشام, متاهة تقرير المصير الكردي. دراسات دولية , ج3 (1) 1995 , ص 29 , 31 , 34.

الاستقرار الحقيقي في المنطقة لايمكن ان ينجز دون تحقيق المطالب الكردية المنسجمة مع روح العصر و المتناغمة مع معايير حقوق الانسان.

و كما ألمحنا آنفا، فمنذ العام 1991 و كرد العراق يسيطرون على ما يقارب 80 بالمائة من أراضي كردستان العراقية باستثناء مدينة كركوك و سنجار و هم فيها الغالبية. و هذه البقعة التي تناهز مساحتها 36000 كيلو متر مربع و تمتد بمحاذاة دجلة غربا حتى الحدود الإيرانية شرقا، يحميها مائة الف مقاتل مسلح. أما العشرون بالمائة الباقية من الأراضي الكردية فهي خارج حدود المنطقة الآمنة[95].

كان الكرد العراقيون أثناء ثورتهم الممتدة بين الاعوام 1961 و 1975 يعتمدون على المساعدة و المساندة الأمريكية و الإيرانية و السوفيتية مجتمعة أو منفرده. و السبب في الموقف الأمريكي كان إبرام معاهدة صداقة و تعاون بين العراق و الاتحاد السوفيتي[96].

---

[95] جيمس برينس James Brinces أ دولة كردية في العراق ؟ (التاريخ المعاصر, 1993) المجلد 92 , رقم 370 , ص 17. و انظر ايضا كاشان, المرجع السالف ص 26, كذلك جريدة الحياة اللندنية, العدد المؤرخ في 21 من تشرين الاول 1996, ص 18 (يجب ان يلاحظ هنا ان المنطقة المحظورة على الطيران العراقي المحدودة بخط العرض 36 لم تكن تدعو الى تعقيب حدود اثنوغرافيية).

[96] جوناثان راندل, أمة في شقاق, دروب كردستان كما سلكتها (بيروت , دار النهار للنشر , 1997) ص 244-260 .

كذلك انظر Henry Kissinger : Years of Renewal (London : Weidenfeld & Nicolson, 1999)pp 575 –598.

و جاء موقف إيران المساند للثورة لارغام العراق على التنازل عن موقفه في النزاع على شط العرب. و من أجل وقف التدخل العراقي في شؤون إيران المحلية بخصوص عائدية خوزستان (عر بستان) الى " الوطن العربي الكبير " و الدعوة إلى الانفصال. و هو ما نالته من العراق بالضبط بموجب اتفاقية الجزائر في العام 1975 التي تعهدت فيها قطع المعونة عن الثورة الكردية و كانت هذه اتفاقية رجعية لجهة التنازل عن الارض لدولة اجنبية و أيضا معادية لروح القانون الدولي المعاصر و سنجد لاحقا انها القنبلة الموقوتة التي سرعان ما تفجرت و اقحمت البلدين في حرب الثماني سنوات.

و باختصار فأن اعتماد الكرد العراقيين [97] على الترك و العرب الإيرانيين أو دول الغرب (أمريكا و أوربا) أدى بهم إلى تبني سياسات ينحسر عنها احيانا الوهج القومي بفعل الطابع القاري لأرض كردستان. و عند هذه النقطة قد يكون من المناسب التنويه بالمصير الذي آل إليه مقاتلو الاتحاد الوطني الكردستاني PUK. ففي العام 1978 مثلا

[97] هذه المساعدات كانت تختلف بين المعونة العسكرية و المعونة اللوجيستية .

تخلت سورية عن مساندتها له بعد حصول تقارب بينها و بين النظام العراقي أوقع مقاتلي الحزب في مجاعة [98].

ان الطابع النفعي المصلحي أمر بارز في التعاون المؤقت لدول المنطقة أو بعض دول العالم مع الحركة الكردية لذا فعلى الاخيرة ان تلتزم دوما جانب الحذر و اليقظة و ان تكون لها حسابات بعيدة المدى قدر الامكان فهي و بفعل الطوق المفروض عليها مجبرة على مغازلة هذا الطرف أو ذاك وقتيا و لكن ذلك لا ينبغي ان يكون على حساب الشعب الكردي في الاجزاء الاخرى، كما يستوجب أتخاذ احتياطات لازمة لايجاد بدائل، عند انقطاع أو توقف المساعدة المقدمة من هذا البلد أو ذاك لأي سبب من الأسباب. كي لا تصبح الثورة الكردية جسرا يعبر عليه الأخرون الى ضفتهم المنشودة و من ثم يقدمون على هدم الجسر بعد انتفاء المصلحة.

منذ العام 1991 و الكرد يعيشون تجربة لا سابقة لها في تاريخهم فلأول مرة و جدوا أنفسهم أحرارا في جزء من

---

[98] كراهام .ي.فولر , مصير الكرد (نشرة الشوون الخارجية , ربيع 1993) كذلك وليد عبدالناصر , مسائل اللاجئين و مستقبل الاجراءات في الشرق الاوسط , بحلة السياسات الدولية , رقم 115 كانون الثاني 1994 , ص 210 .

كاشان, المرجع السالف, ص 23 .

كذلك انظر: روبرت أولسن Robert Olssen , المسألة الكردية: بعض المقارنات الجيوبوليتيكية و الجيوستراتيجية . " شعوب البحر الابيض المتوسط " تموز – كانون الاول 1994 . الص 233 – 234 .

وطنهم كردستان العراق. إلا أن هذه الحالة انتهت إلى نزاع دموي مرير بين قوات الحزبين الكبيرين منذ ايار (مايو) 1994. بعد اشتباكات موضعية سابقة تفاقمت في أوائل العام 1994 (كما سيأتي تفصيلها) عندما ساعدت القوات العراقية مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP على انتزاع مدينة أربيل العاصمة الإقليمية في 31 آب (اغسطس) 1996 من يد الاتحاد الوطني PUK الذي كان اقحم ايران و قواتها في القتال ضد KDP.

خلال فترة السلام النسبي حققت التجربة الكردية طفرة في الاوساط السياسية و البرلمانية و الحقوقية في العالم و أرتفع رصيد الحركة و استقبلت عواصم العالم ممثلين عن الحزبين الكرديين الكبيرين، وظهر للجميع ان السلام هو القيمة الحياتية المفصلية التي يبنى عليها صرح التجربة الديمقراطية، فالاحتراب الداخلي أخر تطور التجربة و جعل ثقة الكثيرين بها تهتز ناهيك عن الخسائر المادية و المعنوية التي رافقتها و تلتها.

في حزيران من العام 1993 صرح مسعود البارزاني" انه و بعد شهرين من المحاولات للحصول على المعونة المالية من أوربا و دول الخليج لا سيما من المملكة العربية السعودية فان مساعيه لم تكلل بالنجاح " و قد استخلص من تصريحه هذا بأن أمام كرد العراق واحدا

من خيار ين لا ثالث لهما: إما اللجوء ثانية إلى تركيا و إيران أو أية بلاد أخرى. و إما الخيار الأشد مرارة أي الاستسلام لصدام حسين [99].

وقد كرر البارزاني هذا التحذير للمجتمع الدولي في عدة مناسبات. و بصرف النظر عما كان يجول في أذهان دهاقنة الدبلوماسية عقب هذا التحذير، فقد كان ثمة هاجس بأن البارزاني استقر رأيه على خيار الحكومة المركزية بعد أن ضاقت به السبل. و بدت الحقيقة ظاهرة للعيان عندما اتجه نحو النظام العراقي في آب (اغسطس) 1996 بطلب العون في حربه مع منافسه جلال الطالباني كما سيرد ذكره.

بفضل دور الكرد التاريخي الذي هيأه لهم موقع بلادهم الجغرافي كحاجز يقف بين العرب و الترك و الفرس،و حريتهم النسبية في التحرك ضمن نطاق الأصقاع الحدودية لدول هذه الأقوام الثلاثة،أتيح لهم كسب درجة من الحصانة ضد الهيمنة السياسية والثقافية الكاملة لأي من تلك الشعوب الجارة.

بما أن القضية الكردية بقيت دون حل ديمقراطي وطني سلمي و هذه خطيئة الحكومات العراقية المتعاقبة، لذا كان طبيعيا ان تغري هذه البؤرة الملتهبة لمحاولات الارتكاز عليها للتدخل في الشؤون العراقية أو

---

[99] أولسن , المرجع اسابق , ص 33.

انظر ايضا كاشان, المرجع السابق, الص 32-34 .

كذلك : وليد عبدالناصر, المرجع السالف, ص 210 .

من خيار ين لا ثالث لهما : إما اللجوء ثانية إلى تركيا و إيران أو أية بلاد أخرى. و إما الخيار الأشد مرارة أي الاستسلام لصدام حسين [99].

وقد كرر البارزاني هذا التحذير للمجتمع الدولي في عدة مناسبات. و بصرف النظر عما كان يجول في أذهان دهاقنة الدبلوماسية عقب هذا التحذير، فقد كان ثمة هاجس بأن البارزاني استقر رأيه على خيار الحكومة المركزية بعد أن ضاقت به السبل. و بدت الحقيقة ظاهرة للعيان عندما اتجه نحو النظام العراقي في آب (اغسطس) 1996 بطلب العون في حربه مع منافسه جلال الطالباني كما سيرد ذكره.

بفضل دور الكرد التاريخي الذي هيأه لهم موقع بلادهم الجغرافي كحاجز يقف بين العرب و الترك و الفرس،و حريتهم النسبية في التحرك ضمن نطاق الأصقاع الحدودية لدول هذه الأقوام الثلاثة،أتيح لهم كسب درجة من الحصانة ضد الهيمنة السياسية والثقافية الكاملة لأي من تلك الشعوب الجارة.

بما أن القضية الكردية بقيت دون حل ديمقراطي وطني سلمي و هذه خطيئة الحكومات العراقية المتعاقبة، لذا كان طبيعيا ان تغري هذه البؤرة الملتهبة لمحاولات الارتكاز عليها للتدخل في الشؤون العراقية أو

---

[99] أولسن , المرجع اسابق , ص 33.

انظر ايضا كاشان, المرجع السابق, الص 32-34 .

كذلك : وليد عبدالناصر, المرجع السالف, ص 210 .

الضغط على حكوماته لمأرب هي في الواقع على الضد من الطموح الكردي العادل و دون ان يكون للكرد ذنب في ذلك. فالعلة الاساسية تكمن في ترك المشكلة تتعقد و تعقد بتداعياتها أوضاع الاخرين.

في بعض الأحيان تعمد هذه الدول إلى التعاون مع العراق. و في احيان أخرى تتعاون احدها مع الآخريات لأحتواء مضاعفات المسألة الكردية. و قد بدا ذلك على سبيل المثال في ميثاق سعد آباد للعام 1938، و في حلف بغداد للعام 1954 -1955. و يمكن القول ان اجتماعات وزراء خارجية الدول الثلاث منذ مطلع التسعينات استهدفت الحيلولة دون قيام دولة كردية و تنسيق مواقف الاطراف الثلاث ازاء الوضع المستحدث في كردستان العراقية الناجم عن حرب الخليج.

و مجمل القول إن سياسات تلك الدول بخصوص الكرد، تتراوح بين اعتبارهم مصدر خطر و بين تجاهلهم أو استخدامهم لمآربها الخاصة أو معاملتهم بالحزم و الشدة عندما يتعلق الأمر بمواجهة مطالب الكرد السياسية و يحصل هذا عادة بدعم من القوى الدولية صراحة أو ضمناً[100].

[100] كاشان , المرجع السالف , ص 32 . انظر ايضا مايكل , النفوذ الخارجي في الثورة الكردية في العراق. كذلك : مايكل كونتر , دولة كردية واقعية في شمال العراق, المرجع السابق, المجلد 14, السنة 1993, ص 312-313 .

التنسيق الاقليمي

في إعقاب حرب الخليج الثانية، ارتأت تركيا و سورية و إيران وجوب تنسيق سياساتها إزاء المنطقة الكردية في كردستان العراق بقصد المحافظة على سلامة حدودها و أراضيها ظاهرا. اما نيتها الحقيقة فكانت تهدف إلى تبني خطة موحدة و التنسيق في إجراءات معينة للحيلولة دون أي تعاون بين العناصر السياسية و العسكرية الكردية النشطة عبر حدودها فضلا عن منع تأسيس دولة كردية مستقلة. حيث دعيت المملكة العربية السعودية للمشاركة في اجتماع الدول الثلاث فاعتذرت. و في تشرين الثاني 1992 اجتمع وزراء خارجية هذه الدول في دمشق لأول مرة. إلا أن العراق سارع بالاحتجاج على ذلك باعتباره تدخلا في شؤونه الداخلية! و لم يدع لحضور الاجتماع لا الحزبان الكرديان العراقيان الرئيسيان و لا المؤتمر الوطني العراقي INC الذي كان وقتئذ المظلة التي تجتمع تحتها فصائل سياسية كردية و غير كردية معارضة للنظام العراقي القائم.

و أثارت هذه الاجتماعات الثلاثية قلقا و تكهنات و تساؤلات. فهل كان البحث فيها يتناول محاولة إجهاض الاستقلال الذاتي الجديد في كردستان العراق؟

بعد اجتماعات مماثلة أصدرت الدول الثلاث بيانا أيدت فيه التزامها بالمحافظة على وحدة الأرض العراقية معتبرة بأنها كانت فعلا تبحث في أمر مداخلتها في شؤون كردستان العراق خلافا لنفيها السابق بالتدخل في شؤونه الداخلية .

و كانت النقطة الأساسية في جدول أعمالها هي التوصل إلى اتفاق جماعي حول أسلوب حل المشاكل التي نجمت في كردستان العراق واعتبرت غياب الشخصية الحكومية (شخصية الدولة) مصدر تعقيد ومثارا لاشكالات قد تؤدي إلى تهديد لامن المنطقة و استقرارها. لكن هذه الاجتماعات شبه المنتظمة لم تتصد لموضوع تسوية إقليمية للمسألة الكردية في كردستان العراق، و لم تأخذ بنظر الاعتبار الحاجة إلى صيغة حل ذي طابع دولي و ديمقراطي و سلمي و بقي الهاجس الامني المتحفظ عن التجربة الكردية هو السائد مع محاولة تنمية عناصر الفوضى للاجهاز علىالتجربة باعتبارها عنصر جذب للكرد.

أصرت تركيا منذ البداية على أن يكون لكل من الولايات المتحدة و المملكة المتحدة دور في كردستان العراق. على أنها في عين الوقت فسحت مجالا لمفهوم يتضمن إتاحة المجال لدور أوربي أرحب. و كان الرد الكردي على الدول الثلاث دعوة حكومات المنطقة لمعالجة الاشكالات الكردية و كان أمل الجهة الكردية معقودا و جهودها منصبة

على انتزاع تصريح ما من هذه الدول الثلاث بعدم تدخلها في شؤون الكرد العراقيين الخاصة.

أستطاع كرد العراق صيانة كيان حركتهم طوال ما يزيد عن الثماني سنوات مستفيدين من الفراغ الذي أحدثه انسحاب الادارات الحكومية المركزية رغم غياب الاعتراف الرسمي أو شبه الرسمي في ظل المقاطعة التي فرضتها دول المنطقة، و تواصلت هذه الحصانة بحيث سمحت للكرد العراقيين بمقام معين يمكن تشبيهه باستقلال الامر الواقع **De Facto**. حيث طرأ تغيير على موقف الحكومة العراقية عندما رفعت الحصار الاقتصادي الذي فرضته في كانون الثاني 1992 عن منطقة كردستان.

من المهم جدا أن ننوه هنا بأن الحزبين السياسيين الكرديين الكبيرين الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP و الاتحاد الوطني PUK يعانيان من آثار نشاط الأحزاب الكردية الإيرانية و التركية في كردستان العراق و لا سيما ال PKK الذي يمارس نشاطا محظورا يلحق ضررا بالمنطقة. و فضلا عن هذا فهناك الصراع الدموي بين الأحزاب الكردية العراقية الذي أرتبط من اوجه عدة بالمنافسة بين الدولتين الإقليميتين

تركيا و إيران خصوصا – على مجال النفوذ في كردستان العراق[101] كما سيأتي في موضعه.

أضف إلى هذا إن أحزاب المعارضة العراقية بتياريها الاسلامي و القومي تحظى بدعم من إيران و سورية و المملكة العربية السعودية ظلت تعارض أي نوع من أنواع الفدرالية للعراق، و حجتها إن نظاما كهذا سيجعل العراق " بلقانا " صارخا و يعني " بلقنة " العراق. و قصارى ما عملته هذه الاحزاب هو الاعتراف بالتطلعات و الأهداف الكردية و رغم اقرارها في مؤتمر صلاح الدين بحق تقرير المصير و الفيدرالية الا انها عندما تتحدث في برامجها الخاصة تكتفي بالاطروحات العامة المؤيدة للشعب الكردي دون تحديد ما يثير التساؤلات حول ما ستقدم عليه في هذا السياق لو أمسكت بمقاليد الامور في العراق المستقبلي. و مع ذلك فان تطورا كبيرا حصل في هذا الميدان رغم محاولات الكبح و العقبات[102]. و ما يزيد الطين بلة ان تركيا و ايران تصران على ملاحقة معارضيهاو هذا بحد ذاته انتهاك لميثاق الأمم المتحدة.

---

[101] David MacDowal : A Modern History Of The Kurds (New York : I.B. Tauris , 1997) p446.

ديفيد ماكداول , التاريخ الحديث للاكراد , نيويورك , 1997 , ص 446 .

Middle East Report , July – August 1994.

انظر الى تقرير رقيب الشرق الاوسط في تموز (يونيو) – اب (اغسطس) 1994.

[102] انظر وثائق مؤتمر فينا و صلاح الدين للمؤتمر الوطني العراقي INC (حزيران – يونيو و تشرين الثاني – نوفمبر) 1992 .

هذه المؤثرات و التدخلات، فضلا عن الاحتراب الداخلي أفرزت الحد الأقصى من التعقيد و الحراجة في أواخر العام 1996 بعد وقائع دموية بين الحزبين الكبيرين بالتدخل العراقي العسكري السافر [103] الذي جاء نتيجة التدخل الايراني في شؤون المنطقة.

إن النزاع الدموي كان مقدرا له أن يتصل من أوجه عدة بالمنافسة بين الدول الإقليمية على النفوذ كلا على انفراد و في اجتماعات دمشق و ما تلاها اجمعت هذه الدول على السياسة التي تتبعها فيما يخص الاقليم الكردي العراقي.

لم يكن مثلا في مصلحة الدولة الإسلامية الشيعية في إيران أن تقوم في المنطقة الآمنة حركة إسلامية كردية سنية الطابع ترعاها المملكة العربية السعودية و تغذيها بالمعونة المالية و تتمتع قيادتها بعلاقة جيدة بالحزب الديمقراطي الكردستاني KDP و لذلك بدا واضحا أن العملية العسكرية التي شرع بها الاتحاد الوطني PUK لاستئصال هذا التنظيم متفقة مع أهداف إيران و هي جزء من عملية توسيع دائرة سيطرة الحزب سيما بعد أن نجح بفضل المساعدات الإيرانية في النصف الثاني من شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1991 في استعادة معظم الأراضي في الشرق ،موطدا نفوذه في مدينة السليمانية و ضواحيها بطرد

[103] الاندبيندنت , Independent العدد المؤرخ في 14 اب (أغسطس) 1994 .

آخر عضو حزبي من الديمقراطي الكردستاني أو القضاء عليه[104] و بعد هذا بدأت الأنباء تتواتر في وسائل الأعلام العالمية عن تزايد المساعدات الإيرانية.

حرب الداخل - حرب الخارج

في الخامس من أيار 1994 و بعد هدنة بضعة أشهر قدحت شرارة القتال في الظاهر – اثر نزاع فردي على أرض و اتسعت رقعة الحرب لتشمل شمال كركوك و شرقها و رانيه، و قلعة دزه، وشقلاوه، و حلبجه، و اربيل، و أطراف السليمانية و قدر عدد القتلى بحوالي 300 ضعفهم من الجرحى. و في 13 منه جرى اتفاق على وقف إطلاق النار اثر اجتماع هيأت له السلطات التركية بين البارزاني و الطالباني في قرية (سلوبي) التركية على الحدود.

و لكن القتال تجدد ثانية. و بمبادرة من فرنسا عقدت محادثات بين ممثلي الحزبين في باريس دامت ستة أيام، و صدر على أثرها بيان ادعى فيه الحزبان انهما توصلا إلى " اتفاق شامل على إنهاء الحرب الأهلية التي نشبت في أيار كما أسلفنا، و تضمن " اتفاقية باريس"

[104] كان الحزب الديمقراطي الكردستاني قد انتزعها منه في ايلول (سبتمبر) 1991

حيث تعهد الحزبين بعدم التدخل في شؤون الحكومة المحلية و إعادة تنظيم قوات موحدة للبيشمركة.

و لم يدم هذا الاتفاق طويلا ففي غضون شهر آب (أغسطس) 1994 تجدد القتال بشكل عنيف في مختلف المناطق. و بلغ أشده عنفا بالقرب من الحدود الإيرانية (قلعة دزه، حلبجه، شرق السليمانية) و ذكرت الأنباء سقوط ما لا يقل عن 600 قتيل من الجانبين.

في هذا الشهر نفسه و أثناء احتدام المعارك اجتمع وزراء خارجية الدول الثلاث: تركيا و إيران و سورية في دمشق خلال يومي 21 و 22 لبحث الوضع. و كانت ثمت هدنة لم تدم طويلا، ففي أوائل شهر كانون الثاني 1995 انقلبت المناوشات و الاشتباكات الموضعية إلى حرب شاملة في محاولة من الاتحاد الوطني PUK لبسط نفوذه وسيطرته على مزيد من الأرض في منطقة اربيل خصوصا. و في الرابع من الشهر نفسه أكد ناطق باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP إن عدد القتلى الذين سقطوا في معارك كانون الثاني يتراوح بين 450 – 500 و أن الاتحاد PUK يتلقى العون البشري و التسليحي الثقيل من إيران.

و فشل اتفاق جديد لوقف إطلاق النار الذي توسط فيه المؤتمر الوطني العراقي INC في العاشر من الشهر نفسه و رددت

بيانات الاتحاد الوطني PUK انه " اعلن حربا شاملة " ضد غريمه. و في 19 منه نشبت المعارك بالقرب من اربيل و كانت حصيلتها مائة بين قتيل و جريح.

إن شكوى الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP من ازدياد حجم التدخل الإيراني في الصراع جدد المخاوف من التدخل العسكري العراقي، و أدى إلى تحرك سريع للولايات المتحدة بغية احتواء الحالة و دعت الطرفين إلى جولة مفاوضات بأشرافها في دبلن عاصمة ايرلندا، حيث شارك المؤتمر الوطني العراقي بوفد ضم كل من الدكتور احمد الجلبي و العميد توفيق الياسري و الاستاذ المرحوم هاني الفكيكي حيث كان للوفد دور فعال في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، بدأت في التاسع من شهر آب (أغسطس) و لم تسفر عن نتيجة، حيث تواصلت المعارك خلال الشهر التالي و سقط خلالها ما لايقل عن 200 قتيل فضلا عن حوالي 500 جريح.

في تشرين الأول 1995 صدر أول بيان عراقي عن الوضع في كردستان العراق منذرا فيه الاتحاد الوطني PUK من مغبة " التعامل مع دولة أجنبية " و المعني بها إيران. و بعدها بأربعة أيام أدلى مسعود البارزاني بتصريح ذكر فيه أن الهجوم المعاكس الذي شنه

الاتحاد الوطني لم يكتب له النجاح إلا بدعم أيراني، الأمر الذي سيبرر لحزبه الحق في طلب المعونة من الحكومة المركزية.

إن احتمال استجابة عراقية ضد التدخل الإيراني المزعوم دعا الولايات المتحدة إلى عمل سريع فقد كانت هناك قيادة المؤتمر الوطني العراقي INC الذي بسطت عليه حمايتها و مولت فعالياته فضلا عن منشآت لوجستية و دعائية و مجموعة من الخبراء و الفنيين تعود لأجهزتها المختلفة. و بالتشاور مع تركيا، عقدت الجلسة الأولى من المفاوضات والاتفاق القصير العمر الذي انتهى اجله في شهر آب (أغسطس[105]) 1996.

ففي اليوم الأخير من هذا الشهر شنت قوات عراقية مؤلفة من 40000 جندي معززة بالدبابات و المدفعية عملية عسكرية في اربيل و كان الاتحاد الوطني قد انتزعها من KDP في انقلاب عسكري على الشرعية، مستجيبة لطلب الحزب الديمقراطي الكردستاني للمعونة.

[105] بدأ مسعود البارزاني عضو المجلس الرئاسي الثلاثي للمؤتمر الوطني INC بالابتعاد تدريجيا عنه وضعفت ثقته به و اخذ المؤتمر بالتمزق من داخله و باستقالات و انسحابات لأسباب سياسية و تنظيمية و قد كانت الشعرة التي قصمت ظهر البعير هو انحياز رئيس المجلس التنفيذي في الصراع الكردي - الكردي لصالح طرف الاخر و هو ما أفقد القسم المتبقي و لو شكليا من INC هويته و جعله بجرد رقم صغير و منحاز في الصراع ثم تخمد فعليا حتى شهر نيسان (ابريل) 1999 حيث اجتمع برعاية ريتشارد دوني (المنسق الامريكي) في وندسور.

و بحركة سريعة و مفاجئة جرى انتزاع مدينة اربيل [106] من قبضة الاتحاد الوطني الكردستاني PUK الذي كان قد احتلها سابقا. و قامت القوات العراقية فورا بالانسحاب التام من المنطقة بعد أن سلمت المدينة إلى مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP و حسب الاتفاق المبرم بين الطرفين.

كان مواطنو كردستان يعيشون في أجواء صدمة خلال عملية الاكتساح [107] و في مساء الحادي و الثلاثين من آب (أغسطس) اصدر الأمين العام للاتحاد الوطني نداء يحث فيه أهالي اربيل على مقاومة الهجوم العراقي مذكرا بان " الولايات المتحدة كانت قد وعدت بأنها لن تتخلى عن الشعب الكردي، و أنها لا تتردد في توجيه ضربة ماحقة للمعتدين ". على أن التدخل العراقي و الحق يقال أخذ الأمم المتحدة و الولايات المتحدة و القوى الدولية على حين غرة.

في المبدء وقع موظفو الأمم المتحدة في حيرة. إذ لم يكن لديهم آنذاك تحليل منطقي للإجابة عن سؤال هل ان العملية البرية العراقية تجعلها خارج تهمة خرق قرار مجلس الامن المرقم 688 الذي يقضي

---

[106] تقع مدينة اربيل شمال خط العرض 36 بمسافة 20 كيلو متر و هي تعتبر من أقدم المدن التاريخية في شرق الاوسط و هي عاصمة حكومة اقليم كردستان.

[107] ردد العديد من وكالات الانباء ان قوة مؤلفة مما يتراوح بين 1000 و 1500 مقاتل ايراني كانوا قد عبروا الحدود في زمن متقدم و انضمت الى قوات الاتحاد الوطني في شهر تموز (يوليو) 1996 (وكالات الانباء , رويتر , اسوشيتدبريس ومختلف الصحف) و لكن الاتحاد الوطني انكر ذلك انكارا تاما.

بكفالة احترام حقوق الانسان، كما ان قرار فرنسا و بريطانيا و الولايات المتحدة بانشاء " الملاذ الامن " SAFE HAVEN شمال خط العرض 36 يضع اجراء الحكومة العراقية موضع التساؤل. لقد حاول العراق الزوغان من التزاماته المفروضة بالقرار 687 الذي يمنع استخدام العراق طائراته العسكرية ذات الأجنحة الثابتة والطائرات العمودية و لا يأتي على ذكر القوات البرية[108].

[108] لم تقتصر الحيرة على الأمم المتحدة و الولايات المتحدة بل شملت سائر دول التحالف لكن و بعد تردد لم يطل كثيرا و جدت هذه المنظمة الدولية نفسها مرغمة على دعم قرارها المرقم 688, بصرف النظر عن التدخل الإيراني . فاصدر مجلس الأمن إدانة للعراق ذات عبارات حاسمة إلا أنها مطاطة. و قد أسرعت الولايات المتحدة اثر ذلك بالتهديد بإنزال العقاب " بالنظام العراقي بسبب الخرق الصارخ لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بحرب الخليج ". و شاع اهتمام ممزوج بالقلق في كل من تركيا و سورية و العربية السعودية لتصاعد موجة القتال. بوجود دلائل كافية بان إيران تشد من أزر الاتحاد الوطني في قتاله بكل جدية و سخاء. و تهيؤ تركيا للتدخل بعملية وقائية ضد التصاعد في نشاط حزب العمال الكردستاني PKK من قواعد مسلحة في العراق. و في نفس اليوم الذي انطلقت القوات العراقية نحو (أربيل) أدلى نائب رئيس الوزراء العراقي بتصريح لوكالة الأنباء العراقية قال فيه: إن طلبا رسميا بالتدخل جاء من لدن قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بالمساعدة " ضد العدو الغادر " يعني إيران و حليفها الاتحاد الوطني الكردستاني. و أكد أن تدخل قوات حكومته قصد به عملية ضيقة النطاق و إن كل القوات المستخدمة فيها ستنسحب من المنطقة بأسرع ما يمكن. مؤكدا في عين الوقت " بان لحكومته ملء الحق في الدفاع عن العراق ضد أعدائه " و ضمان عدم سيطرة إيران لا بصورة مباشرة و لا بصورة غير مباشرة.

و عاد العراق في 29 من آب (أغسطس) ليتهم إيران رسميا بالتدخل العدواني العسكري بعد تواتر الأنباء عن اختراق قوات إيرانية الحدود العراقية لمساندة الاتحاد الوطني.

بالإضافة إلى الخسائر في الأرواح التي وردت في المتن فأن هذه الحرب أرغمت آلافا من السكان على ترك بيوتهم و الهروب إلى أماكن أخرى داخل و خارج كردستان. و جدير بالذكر هنا إن القتال الأخير الذي أدى إلى التدخل العراقي و انتزاع مدينة اربيل من يد الاتحاد الوطني حصل بعد أسبوع واحد فقط من إعلان وزارة الخارجية الأمريكية في 23 من آب (أغسطس) بأنها نجحت في حمل الحزبين على ابرام اتفاق وقف إطلاق ◄

لا يصعب كثيرا تقدير الآثار التي خلفها الصراع الداخلي بين الحزبين الكبيرين في كردستان العراقية و لا تقويم انعكاسه على الساحة السياسية العامة التي تبنتها دول الجوار الاقليمي إزاء الحركة الكردية هناك. إن هذا الصراع الذي انتهى بالتدخل العسكري العراقي نشأ و لا شك نتيجة مخاوف تلك الدول من قيام كيان كردي سياسي مستقل [109].

و لذلك لم يعد هناك سبب يدعو إلى تكرار تلك الاجتماعات و بدا و كأن الجميع بما فيهم دول المنطقة الأخرى و القوى الخارجية و كأنهم حصروا همهم في احتواء هذا النزاع الدموي. أي بالعمل على إحلال هدنة دائمية بين طرفي النزاع انتظارا إلى ما سيؤول إليه أمر النظام القائم في بغداد.

◄ النار. كما كانت هناك جولة أخرى من المفاوضات في لندن أشرفت عليها الولايات المتحدة بتاريخ 30 آب (أغسطس) و لم تسفر عن نتيجة.

[109] مقابلة مع الاستاذ جرجيس فتح الله, لندن, اذار (مارس)1999.

الفصل السادس

تنازع النفوذ الأقليمي و الدولي

- النفوذ التركي
- النفوذ الايراني
- الدور الأمريكي في المسألة الكردية
- الدور السوري في المسألة الكردية
- الدور المصري في المسألة الكردية



الفصل السادس
تنازع النفوذ الأقليمي و الدولي

النفوذ التركي

الاهتمام التركي بالوضع الكردي في كردستان العراق، لا سيما منذ العام 1991، مبعثه الخوف من تحول هذا الإقليم إلى قاعدة لحـزب العمـال الكردستاني PKK في الحرب التي يشـنها علـى الحكومـات التركيـة منذ العام 1984. هذا الخوف الذي انجلى بشكل واضح، بدأ في صيف ذلك العام (1991) ينعكس فيما بعد بشكل عمليـات عسـكرية تركيـة ضد قواعد هذا الحزب في كردستان العراق.

ثمة عوامل أخرى مشاركة، فهناك كابوس مخيـف بـدأ شـبحه يطـارد سياسة تركيا منذ خلق المنطقة العازلة المحظورة على الطيران العراقـي. انهم يخشون زحفا لسياسة امريكية- غربية - اوربية قد تخلق فوضـى في العراق لتقوم على انقاضها دولة كردية مستقلة على حدودها[110].

[110] Robert Olson : The Kurdish National Movement in the 1990s (Lexington : University Press of Kentucky, 1996) pp 84- 112.
روبرت أولسن, الحركة القومية الكردية في التسعينات, كينتاكي , مطبعة الجامعة , 1996 .

ان تأكيد الولايات المتحدة الجازم لتركيا بأن المنطقة الامنة لن تكون بمثابة الخطوة الاولى لقيام دولة كردية لم يؤثر بأتجاه تهدئة خواطرها و ازالة مخاوفها لا سيما عند القوميين الاتراك الذين سرعان ما استعادوا الذكريات القديمة حول المخططات الغربية في العام 1919-1920 لاقامة دولة كردية، و كان من نتيجة كل ذلك بلورة مواقف تركية حيال كرد العراق، بدت تركيا خلالها و كأنها ترغب في نوع من القيمومة عليهم، لاسيما في الإطار الذي حددته لنفسها اعتبارا من العام 1994 و هو" *مواجهة الواقع الكردي* [111]". الأمر الذي يضع تلك الدولة في صلب النفوذ المؤثر في المجتمع السياسي الكردي، لتكون بذلك كابحا و عائقا يحول دون أي مسعى إلى الاستقلال السياسي. و لتأكيد وجهة النظر الخاطئة القائلة بأن الكرد غير قادرين على إقامة كيان لدولة مستقلة ذات سيادة منفصلة عن العراق في شماله. فلو تحقق ذلك فانه يعني سابقة خطيرة لاكراد تركيا.

يعادل هذا الافتراض في الأهمية، رغبة تركيا في أن تضمن عدم إقدام كرد العراق على أية مطالب إقليمية منها. و هي اذ تأمل بمد يد العون لهم، بغية الفوز بمساندة أو بعطف من الاتحاد الأوربي.E.U . و أخيرا فبسبب القلق الذي يتملكها من تدفق سيول اللاجئين الكرد عبر

[111] روبرد أولسن , المصدر السابق .

الحدود لجأت الى اظهار تأييدها لعملية " *توفير الراحة* " .O.P.C التي اضطلعت بها دول التحالف لحماية كرد العراق. و هذا الموقف بالمقابل يضن لتركيا إلى مدى معين قبول الغرب بوضع الكرد في تركيا.

أظهرت السنوات الخمس الأخيرة انه مادام كرد العراق لا يمدون الحركة القومية الكردية في تركيا بعون، و لا يرغبون في وجود قواعد لحزب العمال الكردستاني PKK في كردستان العراق، و هم كذلك لا يمانعون في قيام تركيا بعمليات عسكرية منتظمة داخل كردستان العراق ضدهم، فأن الحكومة التركية لا ترى أي فائدة في القيام بعمل مباشر قد يؤدي إلى إشاعة الفوضى و البلبلة في " المنطقة الآمنة" على الاقل في الوقت الحاضر و علما ان الممارسات السلبية لPKK تشجع هذه الاجتياحات. إن ذلك لا يعني بأن الإدارة الكردية في شمال العراق، غافلة عن ضرورة بقاء العلاقات بين بغداد و أنقرة في ادنى مستوى[112].

في الثمانينات كانت الحكومتان العراقية و التركية تتعاونان على ضبط الحدود بعمليات " المطاردة الفعالة " إلى عمق

[112] كونتر, " النفوذ الخارجي ... " المرجع السابق , ص 119 .
انظر كذلك كونتر , " دولة كردية واقعية ..." المرجع السابق , الص 302-303 .
راجع كذلك أولسن , المصدر السابق , ص 227 .
و انظر ايضا ديفيد ماكداول , التاريخ الحديث ... , المصدر السابق , ص 388 .

ثلاثين كيلو مترا عبر الحدود الأمر الذي سهل احتواء النشاط الكردي في كلا البلدين. و استمر هذا التعاون حتى طرأ تغيير تدريجي في الموقف التركي خلال العامين 1991 -1992 نحو تقبل تركيا الحكم الذاتي الكردي في كردستان العراق، ثم مساندته فيما بعد.

و على أية حال فأن الروابط بين العراق و تركيا منذ العام 1993 بدأت تتحسن. ففي نيسان من ذلك العام أعيدت العلاقات الدبلوماسية و جرت زيارات متبادلة لموظفي البلدين و رجال أعمالهما، بل و لترتيبات أمنية أيضا، و قد بات واضحا بأن تركيا لن تعاني أي مشكلة حقيقية إزاء أي محاولة تقوم بها بغداد لإعادة سيطرتها على كردستان. و هو موقف أكدته " تانسو جيلر " رئيسة الحكومة التركية في شهر أيلول (سبتمبر) 1996. على أنها أنكرت تصريحها عقب احتجاج دبلوماسي حازم من الإدارة الأمريكية.

و عبرت مصادر تركية شبه رسمية أيضا في شهر أيلول (سبتمبر) 1996 عن استعدادها للتعامل مع البارزاني ليس بوصفه " القائد الأوحد " في كردستان العراق لكن باعتباره زعيما محليا فحسب.

و مما تجب ملاحظته هنا إن هذا الموقف نجم بصورة فجائية عندما بلغ الصراع الدموي بين الحزبين الكبيرين حده الاقصى بالتدخل العسكري الايراني و العراقي في آب (أغسطس) 1996.

و يتناغم مع هذا التصريح الالتزام التركي بوحدة الأراضي العراقية في الوقت الذي كانت تركيا تنتظر ملء الفراغ السياسي في كردستان العراق[113] بعد أن حررت قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني مدينة أربيل.

إن هذا التحول في الموقف التركي جاء بعد فترة وجيزة من قيامها بجس نبض لردود الفعل بشأن اقتراحها اقامة حزام أمني داخل كردستان العراق يهدف حماية حدودها من هجمات حزب العمال الكردستاني التي يشنها في الأراضي التركية من " المنطقة الآمنة ".

كان ذلك نتيجة تقوييم مستفيض نوعا ما – للمركز الذي يحتله حزب العمال الكردستاني PKK في العلاقة ما بين تركيا و كرد العراق.

كان حزب العمال الكردستاني PKK منذ العام 1992 يتنافس مع الأحزاب الكردية العراقية الأخرى ليجد لنفسه مركزا ثابتا فعالا في كردستان العراق، الأمر الذي دعا كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP و الاتحاد الوطني PUK إلى شجب اعماله. في حين ظل الحزبان يستنكران موقف الحكومة التركية و يتعاونان في نفس الوقت معها أثناء حملاتها العسكرية داخل الحدود العراقية بهدف

---

[113] كونتر, " النفوذ الخارجي ... " المرجع السابق ص 112.
انظر كذلك أولسن , المرجع السابق , الص 223 –224 .
و راجع وكالة الانباء الاسوشيتد بريست في 8 ايلول (سيتمبر) 1996 .

استئصال شأفة حزب العمال الكردستاني PKK و ردعه عن التدخل في شؤون كردستان العراق.

ان هذا لا يعني طبعا غض النظر عن عدالة القضية الكردية في تركيا و التي لا يمكن لتركيا ان تحلها عسكريا و قد و جدنا كيف ان القضية لم تهدأ حتى بعد اعتقال عبدالله اوجلان و الحكم عليه كما كان يتمنى القادة الأتراك.

و من الطبيعي ان تقف الادارة الكردية ضد PKK عندما يلجأ اتباعه في بعض الأحيان إلى القيام بأعمال لا قانونية عنيفة لا ضد رجال الحزبين وحدهم بل ضد المدنيين العزل. هذا فضلا عن الأعمال الاستفزازية التي يتعمدها بين حين و آخر ضد القوات المسلحة التركية ليحملها على غزو كردستان العراق و الحاق الأضرار بالسكان المدنيين و بالتجربة الفتية للأدارة الكردية العراقية.

و بعيدا عن وجهة النظر التركية [114] التي تبقى سلبية تجاه التطلعات الكردية الا ان ما يمارسه ال PKK في كردستان العراق هو " ارهاب" و " تخريب " أيا كان التعريف الذي نستند اليه لمفهوم الارهاب.

---

[114] إن وجهة النظر التركية الرسمية في الحركة القومية الكردية المتمثلة في حركة حزب العمال الكردستاني المسلحة أوضحتها رئيسة الوزراء (تانسو جيللر) لمراسل مجلة نيوزويك NEWSWEEK الأمريكية في أيار 1995 أثناء زيارتها الرسمية لواشنطن, و إليك طرفا منها: سؤال (من المراسل) كيف تعالجون القضية الكردية في تركيا بالذات؟ ◄

من ناحية أخرى كانت الجهات الكردية العراقية المعنية على علم بان كلا من سورية و إيران كانا يعمدان في بعض الاحيان إلى استخدام حزب العمال الكردستاني PKK في كردستان العراق لأغراضهما الخاصة و لخدمة مصالحهما. كما لم يكن النظام في بغداد بعيدا عن ذلك و بخاصة في السنتين الأخيرتين.

و يأمل الكرد العراقيون بأن تعاونهم مع السلطات التركية للتقليل من تهديد حزب العمال الكردستاني، قد يقنع الحكومة التركية بقبول فكرة إقامة نظام فيدرالي في العراق.

و يمكن القول بقدر ما من الثقة إن هذا الهدف الذي رمى إليه الكرد العراقيون لم يتحقق فتركيا تعتبر" *الفيدرالية* " خطوة كبيرة نحو قيام " دولة كردية كاملة السيادة في كردستان العراق". و هو ما فصلنا في امره سابقا بوصفه هدفا من شأنه أن يتسرب في المحصلة إلى تركيا. و في الواقع إن اليسار التركي وصف " الفيدرالية " التي يسعى

◄ الجواب: هناك خلط بين حزب العمال الكردستاني و بين شعبنا الكردي . إن حزب العمال الكردستاني لا يعمل من أجل الديمقراطية, بل هو مجموعة ا نفصالية . انهم يقتلون المعلمين الذي نرسلهم إلى المنطقة و اعلم إن لدينا حوالي 450 عضوا في المجلس (البرلمان) و حوالي 150 منهم من أصل كردي.

سؤال: إلا أن الكرد عندكم لا يسمح لهم بإذاعة , و لا بالتعليم بالكردية ؟

الجواب: هذا صحيح . لكن عليك أن تدرك بأنه يوجد في بلادي أربعة و عشرون مجموعة عنصرية ينتمون إلى أصول عنصرية مختلفة . و أتاتورك (مصطفى كمال) الذي أقام أول دولة علمانية بين الدول الإسلامية , فرض بشكل جازم لا مرد له أن تكون لدينا لغة مشتركة واحدة هي اللغة التركية . إن ما يطمح إليه حزب العمال الكردستاني هو تمزيق البلاد.

إليها كرد العراق بأنها " مؤامرة أمريكية" . في حين راءها الإسلاميون الترك " خطة أمريكية – إسرائيلية " ضد المصالح التركية[115] و تلك أحدى مفارقات العمل السياسي بتياريه اليساري و الأسلامي مما يؤكد تأثير النزعة القومية التركية الشديدة التعصب.

في وقت ما اضطلع الاتحاد الوطني PUK بدور الوسيط بين أنقرة و حزب العمال الكردستاني. بعد أن طلب من هذا الأخير التوقف عن شن الهجمات العسكرية و الدخول في محادثات مع الحكومة التركية المركزية. و في باديء الأمر لاحت تباشير النجاح في الوساطة فقد بادر (عبدالله اوجلان) إلى نبذ شعار الاستقلال و تحدث عن 900 سنة من التعايش الكردي – التركي لكن سرعان ما تلا ذلك قيام حزبه بتأسيس فرع له في كردستان العراق بعنوان" حزب التحرير الكردي".

و في صيف العام 1992 نشب قتال عنيف بين مسلحي حزب العمال الكردستاني و بين الكرد العراقيين بسبب شروع الأول الى جباية ضريبة الكمارك عن البضائع المتبادلة بين تركيا و كردستان العراق. و كان لهذا الأجراء وقع سلبي على السكان المدنيين. مما حمل كرد العراق على اتهام حزب العمال بمحاولة السيطرة على الإقليم الكردي و بتعاونه مع

---

[115] برايس , المرجع السابق , ص 22. و انظر كذلك : كونتر ,دولة كردية واقعية ... , المرجع السابق, الص 298 و 304 و 310. كذلك انظر , كونتر , النفوذ الخارجي , المرجع السابق , الص 113 و 114.

بغداد و طهران و دمشق للقضاء على التجربة الديمقراطية الوليدة في كردستان العراق، بدليل إن رجال حزب العمال المسلحين كانوا يلجأون إلى سورية و إيران و العراق كلما أشتد ضغط القوات التركية و المسلحين الكرد العراقيين عليهم.

إن الكرد العراقيين رغم كل الاتفاقات المتعددة مع تركيا حول إجراءات أمن مزدوجة في منطقة الحدود ظلوا يرفضون دائما الأقدام على تسليم الثوار الكرد التابعين لحزب العمال إلى تركيا. و بدلا من ذلك كانوا يطالبون حزب العمال نقل قواعده و رجاله من مناطق الحدود الى العمق التركي و أن يقتصر نشاطه على الجانب السياسي و الدعائي[116].

في بعض الأحيان اتهمت الحكومة التركية الأحزاب الكردية العراقية و بالأخص الاتحاد الوطني الكردستاني PUK بالتعاون مع حزب العمال. الأمر الذي أدى بالأخير إلى أن تقطع أنقرة علاقتها بهذا الحزب. في حين شرع الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني بمفاوضات مع الأحزاب الكردية الأخرى، بهدف إزاحة حزب العمال عن كردستان العراق

[116] كونتر , دولة كردية واقعية ... , المرجع السابق , الص 306 و 307 و308 .

لصيانة التجربة الفتية ، عندها لجأ أوجلان الى التصعيد و نعت KDP " بالعشائرية" [117].

على أية حال فأن كلا من الجناح اليساري في الأحزاب الكردية العراقية و ما يسمى" *بالقيادة العشائرية* " [118]، كانا يتحفظان على مقاتلة الكرد الإيرانيين أو الأتراك حسب جنسياتهم [119].

استعرضنا العلاقة بين تركيا و الكرد العراقيين و التي استقرت على الشروع في مفاوضات مع الحكومة التركية ادت الى قيام حالة من التعايش السلمي في كردستان العراق بين الغرب و الكرد و التركمان. و كان للتركمان موقع بالغ الأهمية في هذه العلاقة كما تبين ذلك من محادثات السلام مؤخرا (بين تركيا طرفا و الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني طرفا ثانيا) في أنقرة و برعاية تركية. فقد أصرت حكومتها على دور للتركمان في كردستان العراق كما أثارت قضية حمايتهم. و كانت مقاطعة التركمان العراق الانتخابات

---

[117] مقابلة مع الأستاذ جرجيس فتح الله , مصدر سابق.

[118] هذا ادعاء يدحضه الواقع فيكاد يكون كل مقاتلي و قيادات حزب العمال الكردستاني هم عشائريون و حين دأبت الطبقة المثقفة الكردية الوطنية المناضلة في تركيا على ابعاد نفسها صراحة عن قيادة حزب العمال. على اننا لا نرى تحولا خطيرا في سائر الحركات الوطنية المسلحة ضد الحكومات التركية ابتداء من العام 1932 بدء بالشيخ عبدالله النهري مرورا بشيخ سعيد بيران و ثورة درسيم في العام 1885 فقد كانت قياداتها و ذراعها المقاتل عشائريين عموما باستثناء بعض افراد من الحضريين.

[119] كونتر , النفوذ الخارجي ... , المرجع السابق , ص 3.

الرئاسية و الانتخابات الاشتراعية الكردية في شهر أيار (مايو) 1992 انعكاسا للموقف التركي الرسمي آنذاك و هو الموقف الرافض لأي إجراء قد يهدد أمن العراق و وحدة أراضيه حسب الادعاء التركي. و بقي التركمان العراقيون يدعمون السياسة التركية الرسمية .

كانت الحكومة الأمريكية قد توسطت في العام 1992 لإجراء حوار بين تركيا و بين الكرد العراقيين شريطة أن يؤكد الطرف الثاني عدم مساندته " *حركة الانفصاليين الكرد* " في تركيا و قبل كرد العراق بهذا الشرط لكون تركيا منفذهم الحيوي الوحيد الى الغرب الأوربي و القناة التي تتم من خلالها تأمين تدابير الحماية الدولية و تمر منها المعونات فضلا عن كونها المنفذ الرئيس لمزاولة الأعمال التجارية من كردستان العراق و إليه ، سواء فيما يتعلق بالنفط أو سواه. إن قيام الولايات المتحدة بدور الوسيط منذ بدء الحوار كان يتمشى أيضا و سياسة تركيا فهي من جهتها تحاول أن تستغل الكرد العراقيين للتقرب بصورة أكبر من الولايات المتحدة [120].

و في العام1991 فاجأ جلال الطالباني السكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني الجميع عندما تحدث عن نوع ما من الاتحاد

---

[120] كونتر , المرجع نفسه , الص 113 و 114 و 117 و 119 .
كونتر , دولة كردية واقعية , المرجع السابق , الص 301-302 .
كذلك مقابلة مع الدكتور محمود عثمان , لندن , 1999 .

الفيدرالي يحتمل أن ينشأ بين تركيا و الإقليم الكردستاني العراقي. على أن اقتراحه هذا لم يكن بأي حال من الأحوال ما تطرب تركيا لسماعه لأنه يجمع غالبية الكرد الساحقة في دولة واحدة. و هو يعني كذلك رواج فكرة " الفيدرالية" بين أكراد تركيا عن طريق إخوانهم كرد العراق.

و أعقب جلال الطالباني ذلك باقتراحه التالي في أن تكون تركيا طرفا ثالثا ضامنا أي اتفاق على الحكم الذاتي يعقده كرد العراق مع حكومة بغداد، و أن تكون حكما ترجع إليه للفصل في أي خلاف ينشأ بين الطرفين، و أن تؤمن الحماية للكرد خلاف ذلك. جاء هذا بصورة خاصة عندما أعلن رئيس الجمهورية التركية " توركوت أوزال" اعتزامه التخلي عن التراث الكمالي المتعلق بالمسالة الكردية و الأكراد[121]. قالها و هو

---

[121] المبدء السادس الذي وضعه اتاتورك بأسم " دولت جيليك " , أي هيمنة الدولة و نص عليه في الدستور. يأتي تطبيقا لاحدى مواد الميثاق الوطني الذي وضعه هو نفسه في العام 1920 و تنص " على ان كل شخصص يعيش ضمن الحدود التركية المقررة بموجب الميثاق الوطني (ميساك ي مللي) هو تركي". بمعنى ان للترك وحدهم الحق في تطوير حياتهم و ثقافتهم. و هو ما يفترض على الكرد ان ينكروا كرديتهم ليحق لهم ذلك بوصفهم اتراكا لا كردا.

و صدر في 15 اذار (مارس) 1925 بمناسبة محاولة القضاء على ثورة الشيخ سعيد بيران الكردية قانون الامن العام (تكريري سكون ياسايي) الذي نص على تشكيل " محاكم الاستقلال " و رفع كل حصانة عن حرية التعبير وتعطيل القوانين الاخرى التي تنص على حرية التعبير و بسبب هذا لم يكن ممكنا نشر أي شيء باللغة الكردية بين الاعوام 1925 –1961 . و أول مقالة كردية نشرها محمد أمين بوز أرسلان في العلم 1968 أدت به الى المحاكمة و السجن , امام محكمة الصحافة الخاصة المختلطة و الواقع ان تركوت اوزال لم يتخل تماما عن

يدرك تماما استحالة تطبيقها بل قبولها عمليا و انما اقترحها على سبيل التقرب و المجاملة السياسية و المناورة ليس الا.

فقد كانت تركيا في الواقع القناة التي تجري من خلالها المعونات الدولية لكرد العراق. و تبارى مسعود البارزاني و جلال الطالباني في محاولة التقرب من تركيا و عندها بدأ القائدان الكرديان يتنافسان فعلا على خطب الود التركي إلى الحد الذي حمل الطالباني مرة على القول للرئيس التركي (سليمان ديمريل) أن لتركيا الحق في استعادة ما كان يطلق عليه أيام العثمانيين *"ولاية الموصل"* [122]. و انه يفضل تركيا على كل من العراق و إيران بسبب ديمقراطية الحكم فيها مقارنة بالنظام السائد في الدولتين الأخيرتين.و ذلك بهدف التحبب و المجاملة السياسية. و قد يكون ذلك نكاية بالديكتاتورية و تشجيعا للمواقف الايجابية التركية و ليس من باب البحث السياسي الواقعي او الفعلي.

على أية حال فان تركيا تدرك تماما محدوديتها في مساندة كرد العراق لأسباب داخلية ذات علاقة بردود

◄ التراث الذي خلفه اتاتورك . و كل ما الغى منه انكار اتاتورك لوجود للقومية الكردية و من ثم فقد رفع العقاب الذي فرضته القوانين على ممارسة اللغة الكردية خطابة و كتابة .

[122] الولاية العثمانية التي أطلق عليها اسم " ولاية الموصل " و التي تم تشكيلها في العام 1879. كانت قبل وقوعها بيد الحملة البريطانية في 1918 تضم على وجه التقريب ما هو الان محافظات السليمانية و كركوك و أربيل و دهوك و الجزء الكردي من محافظة نينوى, تم ضمها الى دولة العراق المستحدثة (1920) في العام 1926 بقرار من عصبة الامم و افقت عليه تركيا بموجب معاهدة ثلاثية تركية – عراقية – بريطانية .

الفعل المعادية من سورية و إيران أو لعلها ناجمة عن التأثير غير المستحب الذي قد يتخلف في العلاقات التركية– الغربية جراء الروابط المتينة مع كرد العراق.

إن القلق التركي من وجود الوحدة الكردية في كردستان العراق بات أكثر وضوحا بعد سقوط أربيل بيد الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد تدخل القوات العراقية في أواخر آب (اغسطس) و أوائل أيلول (سبتمبر) 1996.

قررت تركيا أن تبدي صرامة و حزما أكثر مما أبدته في الماضي مع شخصيات الحركات المعارضة الكردية العراقية الذين عبروا حدودها، فضلا عن ممثلي فصائل المعارضة العراقية الأخرى التي تحالفت مع الأحزاب الكردية و ربطت مصيرها بها و ذلك على أثر إخلائهم من كردستان و إرسالهم إلى الولايات المتحدة إذ كانت السلطات التركية تتوقع أن يحاول أعضاء من حزب العمال الكردستاني دخول تركيا بصورة شرعية معهم و أن يتسللوا إليها بين الذين جرى إخلائهم في هذه العملية[123].

---

[123] برايس , مرجع السابق , ص 21 . انظر كذلك : اولسن , مرجع سابق ص229 .

ديفيد ماكداول, القضية الكردية في التسعينات , مجلة شعوب البحر الابيض المتوسط , عدد تموز – كانون الاول 1994 , ص 253.

كذلك راجع : ماكدوال , تاريخ الكرد الحديث, مرجع سابق , ص384.

و كذلك : تقرير وكالة انباء الاسوشييت بريست في 20 من تشرين الاول 1996.

و بمجيء حكومة جديدة في تركيا يرأسها نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي بدأ الموقف التركي أكثر قلقا. فقد عبر هذا الزعيم الإسلامي في أثناء زيارته الأولى لإيران عن رغبة في اجتماع قمة تركي – أيراني – سوري – عراقي، و أن يشارك فيه الحزبان الكرديان العراقيان الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني لبحث المشكلة الكردية. الاقتراح الذي جسد التقارب التركي العراقي و كان الهدف هو ضمان المصالح التركية في أنبوب النفط الذي يضخ النفط العراقي عبر الأراضي التركية و كذلك من أجل تنظيم التبادل التجاري عبر الحدود بين الدولتين.

والحل الإقليمي الذي تصوره (نجم الدين أربكان) كان يهدف أيضا إلى انتفاء الحاجة إلى قيام الجيش التركي بغارات منتظمة داخل الأراضي العراقية لمطاردة أنصار حزب العمال الكردستاني PKK .

إلا أن إيران لم تكن متحمسة لمشروع (اربكان) و دعت بدل ذلك إلى أحياء المؤتمر الثلاثي على المستوى الوزاري الذي ضم كلا من سورية و تركيا و إيران[124]. و هو موقف يعكس رغبة إيران في الحصول على الموافقة العراقية و الإذعان لشروطها المتعلقة

[124] الاندبيندنت, العدد المورخ في 14 اب (أغسطس) 1996 .

بعواقب الحرب العراقية – الإيرانية للأعوام 1980-1988 ، قبل قبول عودة العراق إلى أحضان النظام الإقليمي.

و بدوره، فالاستجابة غير المشجعة التي لقيها هذا الاقتراح من تركيا كانت رد فعل و نتيجة للدور الإيراني المتعاظم في كردستان العراق خلال صيف و خريف العام 1996. و يمكن تفسيرها على ضوء تحسن العلاقات الإيرانية التركية بعد زيارة أربكان إلى طهران.

و باستعراض الدور التركي إزاء الكرد العراقيين، وجب علينا أن نفسح مجالا لما لم يمكن إغفاله، و هو مسألة تدفق جديد للاجئين الكرد إلى تركيا عبر حدودها.

كانت تركيا دوما تحاول اجتناب حركة اندفاع واسعة النطاق إليها من قبل الكرد العراقيين . و الولايات المتحدة و المملكة المتحدة تتفقان في هذا معها و تساندانها أيا كانت العوامل التي تتسببت في حركة الهجرة الجماعية المفترضة. أكان سببها غياب الحماية الغربية، أو نتيجة للصراع المسلح في كردستان العراق و ربما كان هذا القلق الحافز الذي يكمن وراء سعي الحكومة التركية إلى تجديد عملية " *توفير الراحة* "رغم تحفظاتها عليها بالنسبة إلى مواطنيها الأتراك.

تبين مما سبق إن سياسة الحكومات التركية إزاء الوضع القائم في كردستان العراق لم تكن في أي وقت من الأوقات سياسة ثابتة كما يظن لاول وهلة ، بل كان التناقض يشوبها بسبب مشكلتها مع حزب العمال الكردستاني PKK.

إن كرد العراق المحميين بالمظلة الجوية كانوا و سيبقون دائما رغم صراعاتهم الدموية منذ العام 1994 جزء أساسيا و مهما في استراتيجية الولايات المتحدة الرامية إلى إزاحة صدام حسين من السلطة. و كان على تركيا أن تحترم هذه الستراتيجية (و لو ظاهريا على الأقل). و إن لم تستطع إخفاء استياءها عندما قام هؤلاء الكرد بأجراء الانتخابات العامة و بتشكيل حكومة إقليمية و أجهزة إدارة منفصلة عن سائر العراق لا تدين بالطاعة للحكومة المركزية لترفع الإقليم إلى مقام شبه دولة والى خوفها العظيم من أن يخلق ذلك سابقة دولية قد تشجع العناصر الكردية في تركيا على المطالبة بالمثل، أو على محاولة لفرض المثل. الأمر الذي بينته بصراحة و أعلنت بشكل قاطع أنها لن تسمح به و ستقاومه مهما كان الثمن لكن ذلك لم يمنعها من تموين الكرد العراقيين و السماح لكل من الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP و الاتحاد الوطني PUK بان يكون لهما ممثلون و مكتب اتصال ثابت في أنقرة. فضلا عن غض الطرف عن عمليات

التبادل التجاري مع العراق ككل عبر الإقليم و الذي يجري عبر الحدود و بضمنه تهريب النفط. و تزامن تعاملها مع الوضع في كردستان التعامل مع النظام في بغداد. فقد ظلت تحاول أن تكون علاقاتها مع الحكومة المركزية في بغداد طبيعية بإعادة تبادل التمثيل الدبلوماسي معها. بشعور و حدس منها بأن صدام حسين قد ينجح يوما ما في إعادة سيطرته على كردستان العراق! و يضع حدا لاستخدام حزب العمال الكردستاني قواعد فيها لشن غاراته عبر الحدود، متجاهلة أن هذا الحاكم بدء بمساعدة حزب العمال الكردستاني PKK في الماضي و احتضنهم و ليس من قبيل المفاجأة أن يعمد إلى استخدامهم ثانية كوسيلة للضغط.

ولا يفوتنا أن نذكر ان تكرار الغزوات التركية داخل الأراضي العراقية بحجة تعقيب مسلحي حزب العمال الكردستاني و تدمير قواعدهم عمق التناقضات القائمة بين الحزبين الكرديين المتنافسين و زاد من التوتر بينهما اضافة الى انتقاد الجماعة الأوربية لمثل هذه الغزوات المتكررة انتقادا شديدا و هو ما كان يضع تركيا دائما في مركز إحراج.

النفوذ الإيراني

بعد مرور عشرون عاما على نجاح الثورة الاسلامية في ايران مالت هذه البلاد الى التخفيف تدريجيا من شدة لهجتها و قسوتها و حولت اهدافها من تصدير ايديولوجيتها المتطرفة الى نشد علاقة اعتيادية مع بقية العالم الاسلامي.

تصدير الثورة و هو حلم اية الله الخميني اخلى المجال الى المطالبة باجراء حوار بين المدنية العالمية و بين المتغيرات الايديولوجية. و قد لقنت ايران هذا الدرس سلسلة من النكسات و الهزائم حتى في زمن حياة مهندس الثورة عندما وافق مكرها للقبول بوقف اطلاق النار في الحرب العراقية - الايرانية بتعليقه الذي يتعذر نسيانه : " ان له طعم السم في فمي " .

ان ايران الدولة الوحيدة التي يعتبر المذهب الشيعي دينها الرسمي أو بعبارة اخرى الدولة الشيعية الوحيدة في العالم الاسلامي، كانت تأمل في أن تصبح نصيرة للمعدمين و الفقراء و المضطهدين في ذلك العالم، و ان تقودهم و تكون على رأسهم في مقارعة " الظلم العالمي " الذي يمارسه الغرب و لا سيما الولايات المتحدة الامريكية حسب تعبيرها[125].

[125] قارن : عبدالحسين شعبان, أمريكا و الاسلام , دار صبرا, 1987, ص 5-6 و 47-73.

ان الحرب الدموية التي دامت ثماني سنوات مع العراق انتهت بوضع ركود فعلي و بدون نتيجة (لا غالب و لا مغلوب). و المشاكل الاقتصادية الدائمة التي تزداد سوء كانت بين التحولات التي ولدت الشكوك حول معقولية ادامة السعي لتحقيق هدف مؤسس النظام الاسلامي الذي أشرنا اليه هذا الهدف أو الادعاء الذي لم يفعل شيئا اكثر من تحقيق عزلة داخلية عندما اخذت الدول العربية تنأى بنفسها عن الجمهورية الاسلامية و تجفوها خوفا من قيامها بدعم التحركات الرامية الى القضاء على حكامها.

فشلت الجمهورية الاسلامية في الحصول على دعم ثابت حتى من المجتمعات الشيعية الكبيرة في عدد من البلاد العربية باستثناء لبنان و هذا ايضا لم تحصل عليه الا بعد دفعها ثمنا سياسيا و ماليا باهظا.

و التحول عن هذا الحلم جاء بعد الضربة الختامية في اعقاب حرب الخليج الثانية و فشل الانتفاضة الشعبية في الجنوب و التي حضيت بتعاطف ايراني كبير بسبب المساومة دولية للابقاء على النظام في بغداد مقابل تعهداته بالالتزام بالقرارات الدولية. أما الحركات الاسلامية السنية في المنطقة الكردية فقد رفضت بكل اصرار الوصاية الايرانية

و اذ ذاك لم يجد ساسة ايران الجدد مندوحة من العودة الى سياسة ما قبل الثورة، سياسة الشاه، و تزحزحت نحو السياسة القديمة متحولة

الى الاحزاب الكردية العلمانية التي سبق ان عاونتها و احتضنتها في حرب الخليج الاولى (الحرب العراقية – الايرانية) كتابع للقوات الايرانية لا غير تستفيد من قواها البشرية.

و رفضت الحكومة الاسلامية الجديدة المطالب التي قدمها الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني بمذكرة في أوائل العام 1979 بالحكم الذاتي لكردستان ايران. و هي شبيهة تماما بتلك المطالب التي ظل يقدمها شقيقه العراقي للحكومات العراقية المتعاقبة. و بدأت حرب دموية هلك فيها عدة آلاف من ألانفس. و مارس الحرس الثوري (الباسداران) و اتباع (حجة الله محمد صادق الخلخالي) من الفظائع الكثير. على ان قوات الحزب رغم ذلك بقيت متمركزة في (نوكان) و (أشنويه) حتى العام 1982 و بعدها اضطرت الى الانسحاب الى العراق و القى الحزب بثقله في الحرب الى جانب الطرف الاخر[126].

---

[126] لم تقم أي مناوشات بين قوات الحزبين الشقيقين في الاراضي الايرانية رغم المحاولات العديدة التي بذلها الحكم الجديد لاغراء الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي الا ان الوضع تغير تماما. عندما وردت انباء لمقر قيادة الحزب بأن جثمان المرحوم ملا مصطفى البارزاني الذي كان قد دفن في (رابية) على مشارف (اشنوية) قد نبش و ألقي على بعد بضعة امتار من القبر بأياد مجهولة. و انصرف الشك و الى جماعة الديمقراطي الكردستاني الايراني (كان مقرهم انذاك ما يزال في (أشنوية) و كانت اخر معقل لهم). فهاج هياج البيشمركة و اعضاء الحزب و سارع عبدالرحمن قاسملو زعيم الحزب الاخر لنفي التهمة عن حزبه من دون جدوى , فقد جهزت قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني حملة شديدة على قواعد الحزب و اكتسحت اخر معاقله في ايران و ألجئت القيادة الكردية الايرانية الى عبور الحدود الى العراق. و وقع بأيدي قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني حوالي مائة و خمسين أسيرا. أبت قيادة الحزب تسليمهم للسلطات الايرانية رغم الضغوط الشدية من القيادة الايرانية و اطلقت سراحهم في ما بعد.

و هكذا وجدنا زعامة الثورة الإسلامية في العام 1979 تعمد الى استخدام الحركات الكردية العراقية كواحدة من الأدوات في مواجهتها مع الحكومة العراقية.

و في خلال الحرب العراقية الإيرانية حاول الطرفان جذب الحركة الكردية (في الدولتين) الى جانبه للاستفادة منها مما أدى إلى تأخيرهم معالجة المشكلة الكردية، و هذا شجع الكرد العراقيين على التحرك بحرية اكثر في مناطقهم داخل كردستان العراق. و في الواقع أن الاتحاد الوطني PUK الذي يقوده جلال الطالباني استغل الحرب و الضعف النسبي الذي انتاب الحكومة العراقية ليتوصل معها إلى اتفاق سلام عام 1984. لكن هذه الحال لم تدم طويلا خصوصا و أن صراعات مسلحة و غير مسلحة بدأت تتصاعد بين الأتحاد الوطني الكردستاني و بين الحزب الديمقراطي الكردستاني كانت ازدادت حدة منذ العام 1983، عندما شنت إيران هجوما على قاطع حاجي عمران في أقصى الشمال. و انحاز الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP إلى الجانب الإيراني فيه، و شارك بقواته المسلحة على أمل الحصول على معونات عسكرية و اقتصادية، و لم يكن هناك خيار آخر لديها. في حين واصل الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني KDPI الذي كان في حمى بغداد – محاولاته في الوساطة بين الحكومة العراقية و الاتحاد الوطني

الكردستاني PUK للوصول إلى اتفاق نهائي إذ كانت بغداد قد وافقت مبدئيا على توسيع مفهوم الحكم الذاتي المعطى للكرد[127] سابقا ليشمل مناطق أخرى أسقطتها في السابق.

كانت ايران باستثناء فترة الحرب ترى دائما إن عدم الاستقرار في العراق هو تهديد " لأمن العراق القومي " مثلما هو تهديد لمصالحها الحيوية. على أنها كثيرا ما تستغل حالة عدم الاستقرار هذه و تنشط دورها السياسي الإقليمي لعرقلة كل تحول قد يقف عقبة أمام مصالحها الخاصة. و في تلك الفترة بالذات كانت مساندة إيران لبعض أجنحة المقاومة الكردية ضد حكومة بغداد بمثابة جواب على قيام حكومة بغداد بمساندة كلا من منظمة (مجاهدي خلق) المسلحة و الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني KDPI لذا استضافت المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق SAIRI بقيادة السيد محمد باقر الحكيم و دعمته ماليا و عسكريا.

و في حرب ضروس دامت اكثر من ثماني سنوات كان من البديهي أن تدعم إيران كل حركة مناوئة لحكام بغداد. و لذلك واصلت دعم المعارضة الكردية مؤملة الإفادة من فعاليات و نشاطات محتملة مع

---

[127] منير مراد , أوضاع الكرد في العراق و تركيا : المتوقعات و الاتجاهات الحالية في" الكرد : نظرة حديثة شاملة.

انظر كذلك كونتر , النفوذ الخارجي ... , المرجع السالف, الص 111 , 112.

العراق بعد نهاية الحرب. و كذلك للتأثير على مجرى الأحداث داخل العراق لما يعود عليها بالمنفعة في سياساتها المستقبلة في المنطقة كزعزعة أركان النظام العراقي أو إحداث تغيير في ميزان القوى داخل البلاد. بالمقابل وجهت الحكومة العراقية في مناسبات عديدة التهمة لنسبة كبيرة من المواطنين العراقيين بأنهم من أصل إيراني و دفعت بهم إليها عبر الحدود في ظروف بالغة القسوة ، الأ ان إيران نالت تقديرا دوليا و إشادة عالمية في مناسبات كثيرة جراء موقفها من اللاجئين الكرد،الدور الذي اضطلعت به بقبولها و ايوائها مئات الألوف من الكرد النازحين من العراق.

من ذلك الثناء الذي أغدقه المندوب السامي لمنظمة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة الذي اقدم عدة مرات على التوسط لديها لقبول اللاجئين العراقيين و بضمنهم الكرد. كما طلب من الهيئات الدولية المبادرة إلى معاونة إيران، و في التوسط لديها.و كان آخر النداءات في شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1996،اثر المعارك التي دارت في كردستان العراق. بالنحو الذي وصفناه في فصول سابقة[128].

---

[128] منير مراد , المرجع السابق , الص 33 و 115.
انظر أيضا ديفيد ماكداول , التاريخ الحديث... , المرجع السالف, ص 383.
الكاردیان , العدد المؤرخ في 26 كانون الثاني (نوفمبر) 1993.
انظر كذلك: وليد عبد الناصر , المرجع السالف, ص 210.

كان الاتحاد الوطـني الكردستاني PUK قد حظي بمعاونـة ايـران بعدما فشلت مفاوضاته مع النظام العراقي فاستأنف عملياته ضدهـا. إلا أنها وقفت في عين الوقت موقفا معارضا للصيغة الـتي تبناها المؤتمر الوطـني العراقـي INC حـول مسـتقبل العـراق السياسـي المعـروف ب(صيغة صلاح الدين) و بالخصوص تلـك الأجـزاء الخاصـة الداعيـة لتبني النظام الفدرالي لعراق المستقبل.

حيث تزامنت مع الفترة الـتي تلت الانتخابـات العامـة في كردسـتان العراق في أيـار (مـايو) 1992، بـروز الحركـة الإسـلامية لكردسـتان العراق IMIKI كقوة متعاظمة.

مثلـــت هـــذه الحركـــة ائتلافـــا بـــين مجموعـــات و كتـــل إسلامية متعددة، يقوم على رأسها (المرحوم ملا عثمان بن عبد العزيز) و قد نالت أربعة بالمائة من المجموع الكلي للأصوات في انتخابات العام 1992 بكردستان العراقية. وقد لمح بعض الأوساط مرات عدة بان هـذه الحركة تتلقى دعما ماليا و عسكريا من إيران و إن ملا عبد العزيز و هو أخ لملا عثمان قد قام بزيارة طهران في العام 1993 و التقى خلالها مع الرئيس(هاشمي رفسنجاني).

كانت الحركة الإسلامية المذكورة قد تعـاونت مـع الحـزب الديمقراطـي الكردستاني KDP في صراعه الأخير مع الاتحاد الوطـني PUK بـدءا

بشهر كانون الأول (ديسيمبر) 1993. ثم تعاونت معه في صيف و خريف العام التالي. و في بعض مراحل ذلك النزاع أتيح لها أن تبسط سيطرتها على قصبتي حلبجه و بنجوين و أنحاء أخرى[129]. و بحلول صيف العام 1996 انتاب علاقات الحركة بايران بعض البرود بسبب استمرارها في الانحياز إلى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP في نزاعه المسلح الأخير الذي كان ناشبا مع الاتحاد الوطني PUK أو على الأقل اتخاذها موقفا حياديا - في الوقت الذي رمت إيران بثقلها إلى جانب الاتحاد الوطني PUK و شجبت موقف الديمقراطي الكردستاني و ادانته لتعاونه المرحلي مع حكومة بغداد حينذاك.

ثم إن الحركة الإسلامية رفضت تسليم بعض العناصر المنتمية إلى الحزب الديمقراطي للاتحاد الوطني و كانوا قد لجاؤا إليها في ظروف الحرب.

في صيف و خريف العامين 1993 - 1994 حصل تغيير نوعي في الستراتيجية الإيرانية إزاء الموقف في كردستان العراق. فقد استخدمت إيران طائراتها الحربية و مدفعيتها لقصف القرى هناك. و امتدت عملياتها إلى المناطق التي تسيطر عليها بالأصل الحكومة العراقية. و كان

[129] ديفيد ماكداول , التاريخ الحديث..., المرجع السالف, ص 388.

الهدف الخاص من هذه العملية الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني I K D P . حيث توجه لتلك الأنحاء عددا كبيرا من أعضاء الحزب و أنصاره ممن هربوا إلى كردستان العراق بعد أن وقعت المنطقة بيد الكرد العراقيين.

يعتقد بعض المراقبين إن غارات الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني داخل الأراضي للإيرانية من كردستان العراق كان بتحريض و دفع من الولايات المتحدة بهدف إشاعة حالة من عدم الاستقرار في الجمهورية الإيرانية. في ذلك الحين كانت روابط الحكومة الإيرانية مع الاتحاد الوطني في أسوء حال بشكل خاص. فقد اتهمته بمساعدته الفعالة للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني إلى الحد الذي حمل علي اكبر ولايتي وزير الخارجية على التحدث في ربيع العام 1994 عن حاجة إيران إلى مساعدة الحكومة العراقية لبسط نفوذها و استعادة سيطرتها على كل جزء من كردستان العراق حتى الحدود العراقية – الإيرانية.

لكن لم تمر فترة قصيرة بعد ذلك – حتى لوحظ إن النفوذ الإيراني اخذ يتزايد مرة أخرى سيما بعد المعارك التي خاضها الحزبان. و منذ ذلك الحين استؤنفت المساندة الإيرانية للاتحاد الوطني الكردستاني PUK

و الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP معا و بقي الحال على هذا المنوال حتى كتابة هذه السطور[130].

هذه الستراتيجية تمثل جانبا من السياسة الإيرانية نحو كردستان العراق أو نحو العراق بأسره، و هي جزء من السياسة العامة الجديدة التي اعتمدتها الجمهورية الإسلامية بعد أن تخلت عن فكرة تصدير الثورة. و اهتمت فقط بمعالجة قضايا المنطقة قدر ما تمليه مصالحها القومية كدولة شرق أوسطية. و من مستوحى هذه السياسة بذل المعونة للحزبين الكرديين الكبيرين بالتناوب بهدف تقليص نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة و ضمن المشهد السياسي العراقي الحالي و بالأخص في الجزء الكردي منه.

لم يكن ما حصل في السادس عشر من شهر حزيران (يوليو) 1994 تطورا جديدا في الموقف الإيراني حيال كردستان العراق حسب البعض، بل تطبيقا لنهج سياسي جديد، ففي ذلك اليوم تم الاتفاق بين الحكومتين الإيرانية و التركية على اتخاذ التدابير للحيلولة دون عبور مقاتلي حزب العمال الكردستاني PKK من الحدود العراقية إلى تركيا. و ترى هذه الخطوة بمنظار مساندة غير مباشرة للجهود العراقية من

---

[130] اولسن , المرجع السالف , الص 232-237 .

انظر كذلك: ديفيد ماكداول , القضية الكردية , المرجع السالف , ص 253.

الاندبيندنت , عدد 14 آب (أغسطس) 1996.

احتواء المضاعفات الناجمة عن خلق " المنطقة الآمنة " في كردستان و الحيلولة دون اتساع رقعتها. و يأتي هذا متزامنا مع تصريح رئيس الجمهورية الإيراني هاشمي رفسنجاني: " إن إقامة دولة كردية مستقلة هي من المستحيلات "[131].

تجسم تزايد الدور الإيراني في كردستان العراق باتهام الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP منذ شهر تموز 1996 إيران بالتدخل المباشر العملي في نزاعه مع الاتحاد الوطني PUK بإرسالها قوات من الحرس الثوري (باسداران) و قوات بدر و هي الذراع العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، من مقرها بإيران، فنفذت بعمق خمسين كيلو مترا عمليات استهدفت قواعد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني KDPI في داخل كردستان العراق. لم تعلق المصادر الإيرانية على هذا الاتهام لكنها أشارت إلى أن مدفعيتها قصفت مواقع محددة داخل العراق يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني الذي تأسس في العام 1945 [132] و تولى مهام الحكم في جمهورية مهاباد الكردية القصيرة العمر. و قد تم اغتيال أربعة

[131] أولسن , المرجع السالف, ص 221.

[132] أعلنت الجمهورية الكردية ذات الحكم الذاتي في مهاباد (صاوج بولاق) في القسم الشمالي من كردستان إيران. و عرفت بجمهورية مهاباد نسبة إلى عاصمتها. و قد دامت سنة واحدة و بضعة أشهر (1946 –1947) حتى تم القضاء عليها.(للتفاصيل راجع " جمهورية مهاباد الكردية 1946 " من تأليف وليم ايكلتن الابن و ترجمة جرجيس فتح الله , دار الطليعة , بيروت 1972.

من أعضاء من لجنته المركزية في برلين العام 1992 [133]. و اتهم رجال الاستخبارات الإيرانية بالجريمة. و الآن يقوم على رأس الحزب عبد الله حسن زاده.

في أوائل العام 1996 حشدت إيران قوات على طول الحدود بهدف التصدي لغارات الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني و كان هذا الحزب قد اتخذ مقراته في مدينة كويسنجق. و لاحقا اتهم الاتحاد الوطني PUK بتزويد الإيرانيين بمعلومات استخبارية حول مواقعه و تسهيل مرور القوات الإيرانية إلى حيث كانت مقراته. و شنت إيران أيضا هجمات جوية عديدة على قواعد الحزب ردا على هجماته عبر الحدود في أوقات متفاوتة[134].

و سلكت الأحداث سبيلا غير متوقع، ففي آب (أغسطس) 1996 اتهم مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP إيران صراحة و علنا[135] بإسنادها للاتحاد الوطني PUK بنيران

---

[133] سبق للاستخبارات الإيرانية (الاطلاعات) إن اتهمت بأغتيال زعيم الحزب السابق عبد الرحمن قاسملو و اثنين من قادة الحزب.

[134] ليبراسيون , عدد 14 تشرين الأول 1996. انظر أيضا : الانديبيندنت, عدد 14 آب (أغسطس) 1996 .

كذلك تقرير الاسوشييت بريست في 18 أيلول (سبتمبر) 1996 .

[135] انظر مجلة الوسط اللندنية , عدد 231 في 23-29 آذار (مارس) 1998. كذلك حديث خاص مع الأستاذ هوشيار الزيباري , عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني , لندن , 1999 .

المدفعية في مجرى صراعه ،و باستخدام المروحيات لنقل و تسريب مقاتلي الاتحاد خلف خطوط جبهة مقاتلي حزبه و أيدت مصادر كردية مستقلة قيام إيران بتزويد الاتحاد الوطني بالمدفعية الثقيلة و بقاذفات صواريخ من طراز كاتيوشا، و إن زعيم الاتحاد جلال الطلباني بعد هزيمة قواته و فشلها في هجومها على الحزب الديمقراطي الكردستاني في نهاية آب (أغسطس) و بداية أيلول (سبتمبر) هرب إلى إيران مع قواته و عسكر بالقرب من منطقة الحدود الإيرانية – العراقية.

و عندما حاولت قوات الحزب الديمقراطي ملاحقة قوات الطرف الاخر تصدت لها المدفعية الإيرانية بقصف كثيف أوقف تقدمها. و بالمقابل بادرت إيران باتهام كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP و الجيش العراقي بتوجيه قذائفهما إلى مخيمات اللاجئين العراقيين في إيران و قد نجم عن ذلك مقتل عدد منهم. كما أنها بادرت إلى إنكار دورها في ضرب قواعد الحزب و قرى المدنيين الذين يناصرون الحزب الديمقراطي الكردستاني داخل العراق.

و بمجيء شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1996، كان الاتحاد الوطني بالمساندة الإيرانية الواضحة قد تمكن من استعادة

مدينة السليمانية، فضلا عن ستين بالمائة من الأراضي التي فقدها للحزب الديمقراطي في قتال أيلول (سبتمبر).
رغم اتهام الحزب الديمقراطي و النظام العراقي – إيران بالتدخل و المساهمة في الصراع الدائر قالت الولايات المتحدة أنها لا تملك دليلا يثبت ضلوع إيران، الأمر الذي أعطى الطالباني الضوء الأخضر لإحلال نوع من الموازنة في كردستان العراق. و كذلك فان هذا الموقف ضمن لإيران دورها في أية تسوية تالية في كردستان العراق مؤكدا الموقف الذي تبنته منذ العام 1991. و هو أنها واحدة من اللاعبين الكبار في الساحة الإقليمية ليس في الإمكان تجاهلها و ان لا حل دائميا للقضية الكردية في العراق يتم بغيابها [136].
و في تصريحات زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، بخصوص قيام الإيرانيين فعلا بالهجوم المقابل في تشرين الأول (أكتوبر) 1996 انتصارا للاتحاد الوطني فضلا عن النداء الذي وجهه إلى المجتمع الدولي بصدد ما وصفه " بالغزو الإيراني " فانه لم يلق استجابة بأستثناء إشارة لرئيسة الحكومة التركية (تانسو جلر) إلى تواجد عسكري إيراني في كردستان العراق. في حين طلبت الولايات المتحدة و المملكة المتحدة من العراق و إيران عدم التدخل في شؤون كردستان العراق .

[136] مقابلة مع الدكتور محمود عثمان , عضو قيادة الجبهة الكردستانية سابقا, لندن , 1998.

على إن الطالباني بادر في الوقت نفسه إلى إنكار هذه التهم و اعتبرها مجرد محاولة من البارزاني لتبرير و ستر حلفه مع بغداد وفق ما زعم. أما إيران فلم تكتف برفض اتهام البارزاني بل أصرت على ان قنواتها مع الحزب الديمقراطي الكردستاني مازالت مفتوحة و إن صلاتها به مازالت قائمة. و الثابت أن إيران زودت الاتحاد الوطني معلومات استراتيجية سرية فضلا عن المعونة المالية و اللوجستية.

اعتبر الحزب الديمقراطي الكردستاني التدخل الإيراني إلى جانب الاتحاد بمثابة عقوبة تنزلها إيران به لرفضه التعاون معها في مقاومة تواجد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني هناك، و لأنه أبى تسليم أعضائه للسلطات الإيرانية و مما هو جدير بالذكر أيضا انه و بعد معارك تشرين الأول (أكتوبر) باتت السلطات العراقية حذرة من التسرع في اتهام إيران بالتدخل لمصلحة الاتحاد الوطني، ربما تحاشيا لإغضابها و هي تواجه الاستياء الأمريكي من عودة النفوذ العراقي إلى كردستان رغم قصرها.

الاتهام العراقي لإيران بالتدخل في شؤونه الداخلية تزامن و زيارة مبعوث خاص لصدام حسين إلى طهران حاملا رسالة منه إلى الرئيس

الإيراني رفسنجاني تتصدى من بين أمور أخرى إلى الأوضاع في كردستان العراق[137].

من المهم أن نوضح هنا بأن الهدف الإيراني الذي يمكن استخلاصه من الوقائع التي سلفت هو إرسال رسالة واضحة لكل الأطراف المعنية: المحلية منها و الإقليمية و الدولية سواء بسواء و مفادها إن إيران الآن هي قوة إقليمية يعتد بها و طرف رئيس في شؤون كردستان العراق لا يمكن تجاهله.

إن إصرار إيران على تجديد طلبها بالقيام بدور الوسيط بين الحزبين المتنازعين يمكن أن ينظر إليه من هذه الزاوية. و إن هذه الرسالة التي وجهتها حكومتها و كررتها يثير شكا حول دوافعها وراء مجهودات الوساطة. فضلا عن ذلك فان إيران تعتبر الولايات المتحدة الطرف الآثم المتسبب في النزاع بين كرد العراق[138].

---

[137] الاندبيندنت , 14 آب (أغسطس) 1996. انظر أيضا الليبراسيون 14 تشرين الأول 1996.

[138] الفاينشال تايمز , 16 تشرين الأول 1996. الاندبيندنت , 14 آب (أغسطس) 1996.

انظر أيضا: محمد هادي الخفاجي , الوساطة الأمريكية بين الطالباني و البارزاني : تواصل المؤامرة الأمريكية في شمال العراق . كيهان العربي , 5 تشرين الثاني 1996 , ص 15.

الدور الأمريكي في المسألة الكردية

حال شيوع الانباء في الولايات المتحدة عن الانتفاضة المسلحة التي شبت نارها في كردستان العراق و جنوبه اثر هزيمة النظام العراقي في حرب الخليج، لم يكن رجل الشارع الأمريكي يملك من المعلومات ما يمكنه من التفريق بين الكردي و الشيعي، بل و لم يكن ليهتم لو إن العراق تمزق و تقطع إلى أشلاء. لكن الأمر كان مختلفا عند صانعي السياسة في واشنطن" فالنصر" الذي حازته الولايات المتحدة في حرب الخليج كان تأكيدا لدورها الذي اضطلعت به بوصفها " بوليس " الكرة الأرضية.

و ربما كان الاعتقاد السائد في حينها و لحد الآن أن الهدف الذي تسعى اليه الولايات المتحدة هو هدف مزدوج متناقض إلى حد ما بخصوص الوضع في العراق. و مجمل هذه السياسة إن الولايات المتحدة تريد انتفاضة تطيح بصدام حسين لكنها لا تريدها ثورة بدرجة من القوة تؤدي إلى تقطيع أوصال العراق كتلك التي وقعت لجمهورية يوغسلافيا الاشتراكية البائدة. خصوصا عندما تفضي إلى قيام دولة كردية ذات سيادة، بل الأهم من هذا كله، أن لا تكون تلك الثورة

بمثابة دعوة للتدخل السوري أو الإيراني الفعلي المباشر مما يؤدي إلى الإخلال بموازين القوى في المنطقة.

من ناحية أخرى إن فكرة التخلص من صدام حسين جسديا بعملية اغتيال سرية، غير ممكنة في حينها نظرا للحظر الذي فرضه الأمر التنفيذي المرقم (12333) الذي أصدره الرئيس الأمريكي رونالد ريغان و فيه يؤكد تأكيدا جازما صريحا على تحريم قيام أي موظف من موظفي الولايات المتحدة بالتآمر لاغتيال أو المشاركة في أي عملية من عمليات الاغتيال.

هناك واقع آخر يملي على الولايات المتحدة هذه السياسة و هو واجبها في تبديد المخاوف التركية من أي تغيير قد يطرأ على سياستها إزاء أي هدف كردي يرمي إلى إقامة كيان سياسي مستقل. كان هذا سببا و دافعا لتصريحات عديدة و مؤتمرات صحفية لمسؤولين في البيت الأبيض و وزارة الخارجية مؤداها بان "المنطقة الآمنة" أي تلك التي يحميها الغطاء الجوي و التي تقدر مساحتها حوالي 17000 ميل مربع ، إنما كانت و ستبقى لمجرد حماية كردستان العراق و سكانه. و هو لا ينطوي على أي تغيير في سياستها إزاء وحدة الأراضي العراقية.

من ناحية أخرى وجدنا الحزبين الكبيرين في كردستان العراق: البارتي و الاتحاد يتنافسان منذ العام 1991 و يتباريان في محاولة التأثير على سياسة الولايات المتحدة و هي من جانبها بقيت تصر على أنها لن ترحب بهما في واشنطن إلا معا و كجهة واحدة. لكن مسعود البارزاني كان مترددا في المشاركة بمثل هذه التوجهات خشية أن يغدو المصير الكردي في العراق معلقا بمتغيرات سياسة الولايات المتحدة و أمزجة صانعي القرارات فيها وهو تحسب فيه عقلانية و واقعية و مستوى عال من الحكمة مستفيدا من التجربة التاريخية المريرة و من التجارب التي وقعت فيها الحركة الكردية.
لم تخف الإدارة الأمريكية غضبها في أواخر العام 1993 و أوائل العام 1994 و مطلع العام التالي عندما نشب القتال بين مختلف الأحزاب السياسية الكردية، لا سيما بين الاتحاد الوطني الكردستاني و الحركة الإسلامية الكردية في العراق. و كان أصله خلافا على مراكز النفوذ و المنافسة الحزبية و مسألة توزيع الإعانات الغربية (المنظمات الانسانية) لكردستان العراق[139].

[139] أولسن, المرجع السابق, ص 237. كذلك انظر : برنس, المرجع السابق, ص 20. و كذلك ديفيد ماكداول , التاريخ الحديث, المرجع السابق, ص 383. راجع تصريحات الاحزاب الكردية المختلفة حول الخلاف الكردي – الكردي حدك و أوك و الحركة الاسلامية الكردية و غيرها.

في عين الوقت و بسبب من هذا شعر صانعو القرارات الأمريكان بتخوف فجائي من التطورات العنيفة التالية و شعروا بان ما تفتقده سياستهم إزاء الكرد العراقيين هو مصل جديد، كان ذلك على اثر استدعاء قوات صدام حسين في آب(أغسطس) – أيلول (سبتمبر) 1996 للمساعدة في قتال تلك الفترة[140].

كانت دول الغرب بزعامة الولايات المتحدة حتى قبل حرب الخليج الثانية قد أعلنت رفضها التدخل في المشكلة الكردية العراقية معتبرة إياها من الشؤون الداخلية البحتة. لكن هناك دلائل تعزز الاعتقاد بان الورقة الكردية في الفوضى العارمة التي أعقبت الحرب، استخدمت مرة أخرى و بصورتها القديمة. ثم بدا الأمر في غاية الوضوح باتخاذ مجلس الأمن قراره المرقم 688 في 1991، الذي دعا إلى احترام حقوق الإنسان و الحقوق السياسية لجميع المواطنين داعيا الى وقف القمع الذي يتعرض له الاكراد و بقية المدنيين في العراق.

مرة أخرى أكد الغرب بزعامة الولايات المتحدة على رفضه فكرة قيام دولة كردية مستقلة من الأقاليم الكردية العراقية بحجة

[140] بدأ الأمر للولايات المتحدة عند ذاك و كأنها لم تعد طرفا يحسب له حساب في خضم ذلك النزاع و إن اللاعبين الرئيسين في الحلبة هما العراق و إيران. انظر : مجلة نيوزويك , 16 أيلول 1996.

إن دولة كهذه قد تقضي على الاستقرار في المنطقة بسبب العداء الذي تواجهه دولة كردية ناشئة من كل جيران العراق و تركيا و ايران و سوريا. فضلا عن ذلك هناك المحذور المتأصل من تجزئة أخرى لدولة العراق قد يفضي إلى قيام دولة شيعية موالية لإيران في الجنوب تشخص بمثابة كابوس مخيف للغرب عموما و للولايات المتحدة خصوصا.

ووضعت الولايات المتحدة عدم (بلقنة) العراق شرطا أساسيا للتعامل مع القيادات الكردية العراقية. و في مرحلة متأخرة حاولت جاهدة وضع حامية تتألف من ثمانية آلاف جندي غربي في شمال العراق، فضلا عن بضعة آلاف أخرى في تركيا و في شرق منطقة البحر الأبيض المتوسط.

كانت الولايات المتحدة تحاول إزالة بعض الآثار السلبية التي تخلفت جراء تحريض الكرد على القيام بالانتفاضة ضد نظام بغداد، ثم تركها إياهم لمصيرهم بمواجهة الجيش العراقي. و من دون خرقها مبدأ سلامة حدود كل الدول أو الإخلال بالموازنة بين العراق و إيران المتسبب عن فراغ غياب السلطة. فضلا عن اهتمامها بعدد من المعادلات المتشابكة عند تصديها للموضوع الكردي و من ذلك اهتمام الولايات المتحدة بحساسيات حليفتها

تركيا من أي تنازلات مقترحة حول استقلال للكرد العراقيين، و منها اهتمامها بسورية شريكتها في ائتلاف حرب الخليج ضد العراق. و بمسألة تقدم عملية السلام في الشرق الأوسط. و منها حرصها على أن لا تزيل كل الجسور بينها و بين إيران.

كان هناك عامل آخر يضاف إلى ذلك: هي وجهة نظر جانب من الإدارة الأمريكية التي كانت ترى في صدام حسين عنصر استقرار في المنطقة[141].

صدق الكرد العراقيون تعهد الرئيس بوش بمساندة الشعب العراقي في حالة إعلانه الانتفاض على حكامه المدحورين في إعقاب حرب الخليج. و اعتبر الكرد هذا " الوعد الأمريكي" فرصة تاريخية رغم تجاربهم المرة لعهود قطعت و نقضت. و نجحوا عند مرحلة معينة في انتفاضة آذار (مارس) عام 1991 بتحرير كل كردستان العراق و خاصة مدينة كركوك التي أبت الحكومة العراقية دوما أن تعترف بكونها جزء من كردستان العراقية.

و مهما يكن من أمر، فقد سمحت الولايات المتحدة لصدام حسين باستخدام مروحياته الهجومية، و مدفعيته الثقيلة، فتسنى له

[141] ديفيد ماكداول , التاريخ الحديث ... المرجع السابق, ص 388 .
انظر كذلك : برنس , المرجع السابق , ص 20.
كذلك انظر كونتر , النفوذ الخارجي ... , المرجع السابق, ص ص 113, 116, 119 .

قلب الأوضاع هناك رأسا على عقب و بالنتيجة لم تبادر إلى معونة الثوار الكرد عسكريا، بل و لم تحل دون استخدام النظام العراقي قواته الجوية و كل ما توفر لديه من قوات عسكرية أخرى ضدهم. لعلها كانت تخشى نصرا كرديا مؤزرا، يفضي إلى قدح شرارة ثورة كردية عارمة في كل من تركيا و إيران و سورية؟

في المراحل التالية.

كان بمقدور الولايات المتحدة المساهمة في عملية رفع بعض قيود الحصار الاقتصادي الدولي المفروض على كردستان العراق بصورة خاصة للتخفيف من آثار وطأة العقوبات الاقتصادية و الضغوط الاجتماعية التي يعاني منها كردستان العراق لاسيما إزاء الحصار المفروض من بغداد الذي بقي ساري المفعول حتى أيلول (سبتمبر)من العام 1996 [142].و يمكن القول رغم ما حصل أن الحصار الحكومي مازال مفروضا على كردستان العراق حتى هذه اللحظة.

من النتائج التي تمخض عنها التدخل الإيراني و العراقي في القتال الدائر بين الحزبين، ان الطرفان شرعا في لوم الولايات المتحدة على ما حصل كل من جانبه. و أصر البارزاني

---

[142] كونتر , النفوذ الخارجي ... , المرجع السابق, الص 113, 115.

مشددا في تصريحاته على أن إخفاق الولايات المتحدة في التصدي للهجوم الذي شنته إيران عليه أو وقفه عند حد، أرغمه على طلب العون من صدام حسين رغم شعوره بالمرارة و قال:

" ليس بوسعنا أن نحول دون تدخل القوى الخارجية. انهم الأمريكان الذين تعهدوا بحماية المنطقة ".

و صرح كوسرت رسول رئيس حكومة كردستان الإقليمية وقتئذ بقوله " أن افتقاد مساعدة الولايات المتحدة، لم يترك لنا خيارا غير الاعتماد على إيران "[143] .

ان العلاقات التي ارتبط بها الكرد مع الغرب و الولايات المتحدة خصوصا، خلقت شرعية كان من نتائجها تشجيع الأحزاب و الفصائل العراقية المعارضة الأخرى لفترة من الزمن على التحالف مع الأكراد بأمل كسب بعض هذه الشرعية و الإفادة من هذه العلاقة الخصوصية. كذلك علينا أن نتذكر بأن قوة الردع العسكري الأمريكي هي التي صانت الوحدة الكردية في كردستان العراق حتى أحداث أيلول (سبتمبر)1996 على أقل تقدير. رغم إن الولايات المتحدة حاولت في اجتماعات أنقرة أن تعيد عن طريق

[143] وكالات الأنباء العالمية و الصحف الأوربية. رويتر , اسوشيتيت بريس, وكالة الأنباء الفرنسية 16-19 أيلول (سبتمبر) 1996.

التفاوض في تشرين الأول و تشرين الثاني (نوفمبر)1996 الوضع الذي كان قائما قبل أيلول بهدف قطع الرابطة التي قامت بين الحزب الديمقراطي الكردستاني و النظام العراقي.

على إن الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بالإبقاء على الوحدة الكردية طالما بقي النظام الحالي يحكم بغداد. إلا أن الحروب الداخلية بين الكرد و حزب العمال الكردستاني PKK هناك قد يحبط كل رهان أمريكي على العامل الكردي في مجال ممارسة الضغوط على النظام العراقي أو من أجل وقف النفوذ الإيراني في كردستان العراق عند حده، كردود و نتيجة للاهتمام بدرجة الالتزام الغربي نحو الكرد.

للبارزاني مخاوف متأتية من خلفيات ماضي الغزو التركي المتواصل و الغزو الإيراني أحيانا لكردستان العراق بكل ما يحدثانه بين صفوف السكان المدنيين من الماسي و الدمار و التهجير الجماعي، من دون أن يلقى ذلك إجراءات دولية حازمة أو تدخل غربي لوقفها. فالولايات المتحدة لم تتخذ أية خطوات عملية لوقف عمليات الغزو و التدخلات القاتلة.

تجارب كهذه آلت بالبارزاني و بغيره من القادة الكرد العراقيين إلى تكييف واقع معين ضمن الإطار الراهن سعيا للفوز بالاعتراف

بالتعددية و بخصوصية الكرد و حقهم في التمتع بحياة حرة كريمة و بضمانات كافية[144].

بعد التطورات الأخيرة في كردستان العراق و بالنصر الذي حازه الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP مدعما بالعون العراقي، و بمثله الذي حازه الاتحاد الوطني PUK بمساعدة الإيرانيين ، بدا و كأن الولايات المتحدة سلمت بكل هذا مقابل الكلمة التي أعطاها الحزبان ل(روبرت بيلليترو) مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط بأنهما سيبتعدان عن التحالف مع الدولتين الآنفتي الذكر و يعودان ليعتمدا على حماية الغرب و الولايات المتحدة على الخصوص. و تعمل الإدارة الأمريكية الآن وسيطا لإنجاز اتفاق سلام بمشاركة كل من تركيا و بريطانيا شبيه بذلك الذي جرى عقده في آب (أغسطس) 1995 و بقي قائما حتى تموز (يوليو) 1996.

من شأن هذا الاتفاق الذي يسعى إليه أن يضع في الحسبان أيضا التطورات التي حصلت في الفترة الأخيرة. و لو نجحت الولايات المتحدة في تثبيت حالة وقف إطلاق النار ثم انتقلت من هذا إلى

---

[144] جريدة الحياة اللندنية , 26 آب (أغسطس)1996 .
كذلك انظر: كونتر , دولة كردية مستقلة ... , المرجع السابق , ص ص 297 , 311 , 313.

تحقيق محادثات لتسوية شاملة بين الحزبين الكرديين، فلا شك في أنها ستحرز نصرا يعيد لها الهيبة و الاحترام اللذين فقدتهما في المنطقة. و سيكون من نتائجه أيضا انحسار النفوذ العراقي و الإيراني عن الموضوع الكردي في كردستان العراق. و يبدو ان الحركة الكردية بفصيليها الرئيسيين والجماعات المتحالفة معها قد أدركت هذا و لذلك فانها مصممة على انجاح الاتفاق الذي تم في واشنطن رغم ان سيره مال بطيئا و هناك الكثير من العقبات في طريقه و امام السلام الحقيقي.

من جهة أخرى قد يكون من الصعب التصور إن دولة تكاد تحكم الكرة الأرضية كالولايات المتحدة بمصالحها العظيمة في كل ركن من أركان العالم – سوف تستمر في مساندة و حماية الوضع الراهن للكرد العراقيين لو أن نظاما صديقا في بغداد قام بديلا للنظام الحالي كفيل بتأمين مصالحها التجارية و الاقتصادية و الاستراتيجية بما فيها تلك المتعلقة بشؤون النفط بنوع خاص.

بل إن تصاعدا حادا نحو الأسوَ في العداء بين الولايات المتحدة و إيران قد يؤدي بالدولة الأولى إلى إنهاء رهانها على الكرد، و تحويله بدل ذلك إلى نظام بغداد. عند ذلك سيكون الغرب أو الولايات المتحدة على الأقل مستعدة لاستخدام راية حقوق الإنسان

للظفر بتنازلات من الحكومة العراقية تضمن للكورد درجة اكبر من الوضوح و الشفافية للتعبير عن هويتهم القومية و نيل حقوق سياسية تزيد على ما كان العراق مستعدا للتسليم بها. و من ضمن هذا منحهم صلاحيات أوسع في تصريف شؤونهم بما في ذلك استخدام لغتهم - ضمن إطار الدولة العراقية مع الاعتراف الرسمي بالتعددية القومية و العنصرية. فتحقيق استقلال الكرد العراقيين بنوع خاص ، قد يؤمن للكرد السيطرة على ما يكفي من النفط و منابع الثروة الاقتصادية و مصادر المياه، ليكونوا قوة يعتد بها في المنطقة دونما حاجة إلى مساعدة من الغرب[145].

[145] Financial Times , 16 تشرين الأول (أكتوبر) 1996 .
انظر كذلك إلى أولس , مرجع سابق , ص 217.

الدور السوري في المسألة الكردية

تاريخيا ينظر بعض قادة الكرد العراقيين إلى الخلافات الداخلية التي تنشب بين العرب و كأنها نعمة و بركة للكرد و للمسألة الكردية. و ينسحب ذلك على النزاع الحاد بين جناحي حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في كل من سورية و العراق[146]. فقد ضمن هذا الخصام الطويل الأمد - كتحصيل حاصل - الإسناد السوري للحركة الوطنية الكردية في كردستان العراق. و على العموم فقد أخذت سورية موقفا معتدلا من اكراد العراق و من الحركة الكردية العراقية و قدمت لها الدعم و التسهيلات و فتحت لها المكاتب و المقرات و استقبلت قياداتها على اعلى المستويات ابتداء من الرئيس حافظ الاسد الذي استقبل اكثر من مرة مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني و جلال الطالباني الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني و الذي

[146] على اثر اتفاق الحادي عشر من آذار للسنة 1970 بين قيادة الثورة الكردية و حكومة البعث في بغداد علق صدام حسين في أثناء زيارة له لمنطقة الثورة بعد إذاعة الاتفاقية على الموقف السوري منها قائلا بسخرية ظاهرة تبينها كل الحاضرين " ألان سيقول عنا إخواننا السوريين بأننا فرطنا بجزء من الوطن العربي ". و مما يذكر أيضا في هذا الصدد إن قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني قررت بعد اتفاق الجزائر 1975 و بصورة مبدئية مواصلة الحرب بطلب المعونة من السورية و الاستناد إليها بدل إيران. و هو أول ما تبادر إلى ذهنها قبل اتخاذ القرار النهائي بإنهاء القتال . (راجع : جرجيس فتح الله , *زيارة للماضي القريب* , استوكهولم 1997).

اقام لفترة طويلة في دمشق[147] و حظي بالاحترام و الرعاية من لدن القيادة السورية.

في المراحل الأخيرة من حرب الخليج أدى النزاع الدموي بين العراق و دول الخليج (بعد الغزو العراقي للكويت) إلى أن تقوم العربية السعودية و الكويت بمد يد العون و المساندة بقدر ملحوظ للكرد العراقيين. و في غضون العامين 1992 -1993 أرسلت الأحزاب الكردية عدة وفود إلى بعض البلاد العربية و منها سورية و مصر و الكويت ودولة الإمارات و غيرها من دول الخليج لطلب الإسناد السياسي و العون المالي و الاقتصادي للمعارضة الكردية في العراق. رأت الاوساط الكردية ضرورة إرسال هذه الوفود ليؤكدوا لتلك الدول بان المطالب الكردية لا تمس وحدة الأراضي العراقية. على أن كثيرا من الدول العربية و منها مصر و سورية و المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة رأت إن دخول الجيش العراقي لكردستان في أيلول (سبتمبر) 1996 هو حق شرعي للنظام. فهو ضمن ممارسة سيادتها على سائر رقعة العراق. و لهذا قامت بتوجيه انتقادها للولايات المتحدة. كما تحفظت هذه

[147] مقابلة خاصة مع الدكتور عبدالحسين شعبان, لندن في 12-9-1998 .

الدول إزاء ضرب طائرات الولايات المتحدة بالصواريخ جنوب العراق ردا على ذلك التدخل[148].

و فيما يتعلق بنطاق السياسة الداخلية بخصوص الاكراد فالامر مختلف، فمذ الستينات جرى بناء ما سمي بالحزام العربي أو الحزام الاخضر الهادف الى تغيير التركيب القومي، و تعريب أسماء المناطق الكردية، و تجريد آلاف الكرد من الجنسية، علاوة على انكار الحقوق الثقافية و الادارية و الخصوصية القومية الكردية. و تدريجيا بدأ الموقف المتشدد من اكراد سورية بالتفكك، لكنه لم يلغى.

تتساهل الحكومة السورية بخصوص دخول الاكراد الى البرلمان و تسمح لهم (من دون ترخيص قانوني) بأصدار بعض المطبوعات كأمر واقع. و يقضي هذا التطور الاقرار بالتعددية واخذ الواقع السكاني و التركيب الديمغرافي بنظر الاعتبار و بالتالي اجراء تعديلات دستورية من شأنها منح الاكراد حقوقهم و الاعتراف بهم كقومية ثانية في البلاد. ان تطور الموقف السوري اتعكس ايضا على العلاقة مع اكراد العراق فمنذ العام 1975 دعموا تأسيس الاتحاد

---

[148] Financial Times, عدد تشرين الأول 1996. مقابلة مع الاستاذ جرجيس فتح الله, لندن,1999 .

الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني و قد يعود ذلك جزئيا منه الى الصراع مع حكومة بغداد و الى التطور الدولي في هذا الميدان و الى النهج العقلاني للقيادة السورية بشكل عام و ذلك يتطلب التخلي عن بعض الاجراءات الشوفينية و الانتقال الفعلي الى التعددية القومية في اطار الجمهورية العربية السورية و توسيع حقوق المواطنين و احترام حقوق الانسان[149].

على أن التغيير الذي طرأ على الموقف السوري حيال المسألة الكردية ربما حصل ضمن إطار تقويمها دور سورية في الإقليم و مصالحه خلال المرحلة الثانية التي دعتها بحكم الضرورة إلى إنهاء استخدام الكرد ورقة ضد حكومة بغداد[150]. و ما تزال علاقات سورية مع الحزبيين الكبيرين جيدة و تحرص على الاحتفاظ بمكاتبها لديها و لكل منها مكتبه في دمشق حاليا.

---

[150] أولسن , المرجع السالف , ص 231. كذلك : لقاء مع الدكتور عبد الحسين شعبان , لندن , تموز (يوليو) , 1999 .

الدور المصري في المسألة الكردية

حين اطلق الأمين العام الأسبق عبد الرحمن عزام باشا صيحته الشهيرة في مجلة " الهلال " المصرية في تشرين الأول (أكتوبر) 1943 قائلا " أن حبي و تقديري لأكراد العراق في مستوى حبي و تقديري لشعبي، و يجب ألا نترك المشكلة الكردية في العراق دون حل " فانه في الواقع كان يحذر السياسية الرسمية العربية عموما و العراقية خصوصا من الغرق في متاهة سوء التقدير".

و كان قارئا مدققا للمستقبل في تلك الايام الحبلي بثورات الشعوب ضد الاستعمار التقليدي، و كان متناغما و مكملا لنداء البارزاني الراحل في العام ذاته و الذي توخى فيه صيانة الاواصر التاريخية بين العرب و الأكراد، فأكد (انني لم و لن أحارب الشعب العراقي، هذا الشعب الذي انتمي اليه)[151].

ان التصريحين السابقي الذكر جاءا تناغما مع تاريخ طويل من التفاعل الحضاري بين العرب و الاكراد. هذا التاريخ الذي يترسخ في الوجدان الشعبي و بخاصة في تاريخ الاسلام حيث يأخذ النسيج المشترك للعلاقات بالالتحام. و لعل أقرب الجماعات القومية

---

[151] فوزي الأتروشي, مقالات حول القضية الكردية (كردستان العراق: مطبعة الثقافة, 1999) ص 105 .

للعرب هم الأكراد، حيث ساهموا في بناء و ترسيخ الحضارة الاسلامية، و هنا يبرز أسم صلاح الدين الأيوبي القائد الأسلامي الشهير الذي حرر القدس و قاوم الصلبيين و الذي تجسد قوميته الكردية التلاحم الحقيقي بين العرب و الاكراد. ان الشعور بالفخر و الاعتزاز يعيش في عقول و ضمائر كل العرب و المسلمين عرفانا بالدور العظيم المشرف الذي لعبه القائد الكردي صلاح الدين الايوبي.

أسوق هذه المقدمة لتأكيد التفاعل الحقيقي و العلاقة الحميمة المصرية - الكردية في التاريخ المعاصر، خصوصا و ان الأكراد لعبوا دورا في الفكر و الأدب و الثقافة المصرية المعاصرة فالامام محمد عبده و الشاعر الكبير أحمد شوقي و الأديب و المفكر عباس محمود العقاد و الصحافي و الكاتب اللأمع قاسم أمين كلهم من الأكراد و في الوقت نفسه هم مصريون، خدموا الثقافة العربية.

يقول الكاتب و الباحث المصري الدكتور محمد السيد سعيد (نائب مدير مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية في الأهرام و رئيس تحرير مجلة التقرير الأستراتيجي العربي):

" لا نلمس وجود جماعة قومية، كان لها دور بارز في الثقافة

العربية و في القرب و القبول المتبادل بيننا و بينهم أو بين العرب و غيرهم من القوميات الاخرى مثل القومية الكردية "[152].

و اذا استعرضنا هذا التفاعل العربي - المصري - الكردي ، فان الواحة التي وجد الأكراد نفسهم يتنفسون فيها كانت مصر فأصدروا أول صحيفة لهم قبل أكثر من 100 عام (عام 1898)[153] و أرسلوا البعثات للدراسة فيها منذ وقت مبكر و بخاصة منذ بداية القرن و شهد الأزهر وجبات جديدة في الثلاثينيات و ما بعدها .

و شهد عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر تطورا مهما في العلاقات المصرية - الكردية. حيث أبدى تفهما كبيرا و متقدما للمسألة الكردية أمتاز عن أقرانه من الزعماء القوميين العرب.

و دفعه هذا الموقف المتطور الى دعم الشعب الكردي عمليا فقد افتتح قسما للأذاعة الكردية في القاهرة قبل أكثر من أربعة عقود و نيف (1957)، و في ذلك احدى مؤشرات نظرته الى قضية القوميات و الأقليات في الوطن العربي.

---

[152] انظر عدنان المفتي , الأكراد و العلاقات العربية – الكردية , دار محروشة , القاهرة , 1998, ص 92.

[153] صدر أول صحيفة كردية في القاهرة في يوم 22 نيسان (أبريل) 1898 باسم " كردستان ".

و كان من خلال اطلاعه على الحل السياسي لمشكلة القوميات في الأتحاد السوفيتي (السابق) و يوغسلافيا (السابقة) يعتقد الرئيس عبد الناصر بأمكانية تحقيقها في العراق[154] .

و ربما ساعدت بعض التطورات السياسية المتلاحقة انذاك في تعزيز موقف الرئيس عبدالناصر من القضية الكردية، خصوصا قيام حلف بغداد الذي ضم العراق و تركيا و الباكستان، و كذلك الموقف السلبي الذي اتخذته الحكومة العراقية انذاك من " العدوان الثلاثي " الأنكلو -فرنسي - الأسرائيلي ضد مصر و الذي تقاطع تماما مع مواقف العراقيين عربا و كردا و كانت كردستان العراق قد وقفت بحزم ضد العدوان.

لقد احتج السفير التركي في القاهرة عند أول بث للبرامج الكردية من الأذاعة المصرية عام 1957، لكن رد الزعيم عبدالناصر كان استفهاميا و يحمل معنى السخرية. " فاذا كانت تركيا لا تعترف بوجود أكراد لديها فلماذا تغضب أو تغلي احتجاجا "[155] و كان عبد الناصر لا يعبر في ذلك عن موقف تكتيكي عابر أو ظرفي بل أكد فهمه الستراتيجي للعلاقات المصرية و العربية - الكردية ذلك

[154] المصدر السابق , ص 42 , ما بعدها.

[155] كانت تركيا و ما تزال بعض الأوساط داخلها تطلق على الأكراد اسم " اتراك الجبل " . و هنا كان استفسار عبد الناصر في الصميم حين تساءل " هل يوجد أكراد في تركيا ؟ " .

الفهم الذي ينبغي ان يقوم على التعاون و العمل المشترك لما فيه مصلحة الشعبين و الامتين العربية و الكردية.

و قد استقبل القائد المصري جمال عبد الناصر الزعيم الكردي الخالد مصطفى البارزاني، و ذلك كدليل على احترامه لقضية الشعب الكردي. و قد أختار البارزاني الطريق عبر القاهرة قادما من موسكو بعد منفاه الأضطراري كدليل اخر على المكانة التي يحظى بها الزعيم العربي لدى الشعب الكردي.

فبعد " ثورة " 14 تموز (يوليو) عام 1958 استقبل عبدالناصر، البارزاني في القاهرة في زيارة تاريخية فريدة تعكس الاحترام المتبادل و الحرص المشترك على بناء علاقات سليمة بين الجانبين.

يقول جلال الطالباني الذي سبق له و ان التقى بالرئيس عبدالناصر: لقد كان الرئيس عبد الناصر " شديد الحرص على الحل السياسي للقضية الكردية ضمن الوحدة العراقية، لذلك فقد عارض دوما أساليب القمع و استعمال القوة العسكرية و القتال، ...".[156] و كان هذا الموقف المبدئي هو موقف عبدالناصر ازاء حكام

[156] المصدر السابق , ص 43. 0

العراق حتى و ان كان قسما منهم تبنى " الناصرية " و أيد خط عبدالناصر القومي.

لقد كان عبد الناصر يؤكد الدعوة الى الاستفادة من تجربتي الاتحاد السوفيتي السابق و يوغسلافيا السابقة ازاء موضوع الحل القومي للمسألة الكردية ضمن مفاهيم ذلك الزمان ، و ضمن الدعاية الاشتراكية السائدة التي كانت ترسم آفاقا وردية لحل مسألة القوميات. و مع ان تلك الحلول عانت الكثير من النواقص و الثغرات و لم تلغي مسألة الاستعلاء القومي و الاضطهاد الشوفيني، التي كانت تمارس بصورة خفية و مستترة تارة و اخرى بصورة علنية و سافرة و لكن بمبررات " اشتراكية" و " ثورية " ، لكنها كانت حلولا " انسانية " على الورق أو من الناحية النظرية، فالواقع القاسي و غياب الحريات العامة و انعدام وسائل التعبير الديمقراطية كانت تحجب الكثير من الحقائق و المعاناة و الآلام [157].

و يستنتج جلال الطالباني من حديث الرئيس عبدالناصر بخصوص الاستفادة من التجربتين اليوغسلافية و السوفيتية ان ذلك يعني

[157] مقابلة مع د. عبدالحسين شعبان , لندن , 1998 و كذلك مع د. محمود عثمان , لندن , 1998 و حديث مع الاستاذ جرجيس فتح الله , السويد , 1999 .

الاقتراب من الحل الفيدرالي و هو ما فهمه منه[158] و يدعم مثل هذا الحديث كتاب أمين هويدي وزير الحربية السابق و الذي يذكر فيه ان الرئيس الراحل (حث حزب البعث العراقي على اتخاذ التجربتين اليوغسلافية و السوفيتية مثالا لحل القضية الكردية في العراق)[159].

و ينقل عدنان المفتي عن الدكتور جمال الأتاسي ارتياح عبدالناصر من مذكرة الطالباني بأسم الوفد الكردي حول الوحدة الثلاثية بين مصر و سورية و العراق (أبريل) 1963 التي عكست التفهم المقبول لفكرة الحكم الذاتي أو جعل كردستان أقليما ضمن الجمهورية العربية المتحدة[160].

و يذكر المستشرق الصحافي و الكاتب الفرنسي المعروف أريك رولو ان لقاءه الصحفي مع الرئيس عبدالناصر و المنشور في صحيفة اللوموند الفرنسية في حزيران (يونيو) 1963 ان رأي عبدالناصر

---

[158] كان جلال الطالباني ضمن الوفد العراقي الذي توجه الى مقابلة الرئيس عبدالناصر بعد حركة 8 شباط (فبراير) 1963. ثم التقى على شكل منفرد مع الرئيس عبدالناصر.

[159] كان الاستاذ أمين هويدي سفيرا لمصر في بغداد خلال فترة الستينات و ألف كتابا بعنوان " كنت سفيرا في العراق " يتحدث فيه عن تلك الفترة.

[160] انظر المفتي , مصدر سابق , 45.

بالمسألة الكردية كان تأييد الأكراد في اقامة حكم ذاتي ضمن الجمهورية العراقية [161].

و اذا كان هذا موقف عبد الناصر من المسألة الكردية ، فان مواقف الحكومات المصرية المتعاقبة لم تخرج كثيرا عن هذا الأطار. فقد أسس عبد الناصر موقفا لمصر العربية و يجري حاليا استلهام هذا الموقف و ان لم يكن بنفس القدرة التأثيرية لمصر أيام عبد الناصر. لكن وزن مصر و موقعها العربي و الافريقي و الدولي يبقى مهما خصوصا و انها تتميز كثيرا عن مواقف العديد من البلدان العربية. و اذا كان موقف ليبيا و الرئيس القذافي ايجابيا من القضية الكردية

[161] كان الطالباني انذاك مبعوثا من قبل الملا مصطفى البارزاني , اضافة الى كونه عضوا في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني و رئيسا للوفد الكردي المفاوض قد التقى الرئيس عبدالناصر في داره في 1 – 6-1963 , حيث أكد الزعيم المصري على اعترافه بحقيقة وجود الشعب الكردي في الحياة الكريمة, مشيرا الى عدم التوصل الى اتفاق مع الحكومة العراقية سيكون ◄ ◄ خسارة للجميع , محذرا وقتها في الوقوع في مصيدة شاه ايران. و عندما شرح له الطالباني وصول المفاوضات الى طريق مسدود مع الحكومة العراقية , أبدى استغرابه و قال كلمته المشهورة التي يرددها الطالباني دائما " شيء يدعو للدهشة " , ملفتا الانتباه الى المراوغة و السياسة الازدواجية , فمن جهة كان البعث العراقي يضع العقبات امام الوحدة بحجة معارضة الأكراد و من جهة يضع العقبات أمام الأكراد بحجة مواقف الدول العربية و موضوع الوحدة, لكن عبدالناصر اكتشف الأمر حين قال " يبدو انهم (أي البعث العراقي) لا يريدون الأتفاق معكم (الأكراد) و لا التقدم بخطوات نحو الوحدة و .... " و اقترح على الطالباني شرح الحقائق الى الرأي العام العربي معربا عن تأييده لحقوق الشعب الكردي .و كان هذا الأقتراح وراء سفر الطالباني الى بيروت مباشرة و عقده مؤتمرا صحفيا تحدث فيه عن مواقف عبدالناصر و الحركة الكردية (و الحكم البعثي) انظر : عدنان المفتي , ص 45 . كذلك مقابلة مع جرجيس فتح الله , لندن , نيسان (أبريل) 1999 .

فان تأثيرها العربي و الدولي ليس مثل تأثير مصر ذات البعد الحضاري و الثقافي و الانساني على صعيد العلاقات الدولية المعاصرة.

ان موقف الرئيس السادات من القضية الكردية ايجابي أيضا و هو امتداد لمواقف عبدالناصر و قيادة ثورة يوليو و هو ما يذهب اليه جلال الطالباني حيث يدون محادثاته مع الرئيس السادات في العام 1970 في القاهرة [162].

الأكراد جزء من المنطقة و من أهم الأجزاء في معادلة السلام و الأستقرار في الشرق الأوسط و هم أكثر ترابطا و قربا الى العرب . و على العرب و الأكراد ان يعرفوا ان هناك علاقة تاريخية تربطهم كما تربطهم مثل هذه العلاقات مع تركيا و ايران و ان حل قضية الأكراد لا بد في النهاية ان يفضي الى الأعتراف بوجودهم و كيانهم القومي المستقل في اطار حق تقرير المصير الذي هو حق يكفله القانون الدولي.

[162] تعود علاقة السادات بالحركة الكردية الى تاريخ أسبق , و ذلك عندما كان رئيسا لمنظمة التضامن الأفرو أسيوي عام 1957, طلب جلال الطالباني حضور وفد كردي الى مؤتمر المنظمة الذي كان يجري التحضير له , و رغم عدم السماح بدخول أحد الأكراد الى المؤتمر الأ ان السادات التقاه و أبدى تعاطفا مع حقوق الشعب الكردي. كما أمر السادات تقدم التسهيلات الضرورية للطالباني الذي قرر الأقامة في مصر عام 1972 كما رحب به أثر اتفاقية 6 آذار (مارس) بين شاه و صدام حسين عام 1975.

آن الأوان أن يتفهم العرب و بلدان الشرق الأوسط القضية الكردية و يناقشوها من زاوية الجيوبوليتيكيا فليس هناك بعد هذا التاريخ من الأضطهاد و القمع و المجازر و بخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، أية مبررات لمخاوف مزعومة من قبيل المقارنة باسرائيل.

و لذلك فان موضوع الفيدرالية الكردية العراقية بحاجة الى اعادة طرح و تأصيل ، فليست المسألة مسألة انفصال أو تقسيم أو اقامة دولة حاليا، تلك المخاوف التي ظلت تثيرها الحكومات العراقية المتعاقبة ضد الحركة الكردية على الصعيد العربي. وللأسف الشديد فان حفيظة الدول الأقليمية قد استثيرت بعد قرار البرلمان الكردي في 4 تشرين الأول 1992 الذي دعا الى حل على أساس اتحاد فيدرالي.

ان فهم العلاقة المصرية العربية – الكردية بحاجة الى المزيد من تعميق العلاقات و تعزيز الصلات السياسية و الثقافية و الفكرية و الاجتماعية و المشاريع المشتركة.

و ان دور مصر الريادي على الصعيد العربي يمكن ان ينعكس ايجابيا بتعزيز علاقاته الكردية و هو ما يصب في مصلحة الطرفين، بانهاء و حل مشكلة مهمة و عسيرة من مشاكل الشرق

الأوسط العويصة كما يساهم في تعزيز حل القضية الفلسطينية لصالح العرب و بما يضمن حقوقهم المقررة في الأمم المتحدة و القاضي بأقامة الدولة الفسلطينية. و هنا يمكن لفت الأنتباه الى أهمية الدعوة الى مؤتمر دولي لبحث القضية الكردية في أطار الأمم المتحدة و من خلال آلياتها و عبر وسائلها و بما ينسجم مع، ميثاقها و اهدافها و التي تستدعي مشاركة الدول الأقليمية بالانضمام الى مؤتمر كهذا و المساهمة في حل قضية هي بالضرورة مرتبطة بملف الديمقراطية فيها بدل الانهماك على اعتبارها مجرد هاجس أمني يستوجب المكافحة و الحذر. و التراكم التاريخي للتجارب العالمية يثبت بما لا يقبل الدحض ان القضية القومية لا يمكن كبتها الى الأبد.



الفصل السابع

- المسألة الكردية في العراق و الفيدرالية
- حق تقرير المصير بين التقييد و الأطلاق!
- الفيدرالية: أتحاد أم انفصال؟



الفصل السابع

المسألة الكردية في العراق و الفيدرالية

في الرابع من شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1992 اتخذ المجلس الاشتراعي الكردي (البرلمان الكردي) قرارا بتبني النظام الفدرالي للعراق. فأعاد إلى الأذهان مجددا التعقيدات و الأخطار التي تواجه القضية الكردية لا في العراق وحده، بل في غيره من دول المنطقة. كما انه كشف قصورا ذاتيا غريبا في تفكير عدد كبير من أجنحة الرأي السياسي العراقي و دول المنطقة و نقصد بها تلك الأحزاب و الكتل السياسية التي تميل إلى الإبقاء على الوضع الراهن و تقاوم التغيير، رغم إن الشعب الكردي ما زال كما كان محروما من ابسط حقوقه القومية الأساسية و لا سيما حقه في إقامة كيانه السياسي الخاص أسوة بغيره من الشعوب – و هو من هذه الناحية ربما كان واحدا من الشعوب القليلة جدا في العالم التي حرمت من مثل هذا الحق و هو يفكر فحسب بمجرد إعادة تنظيم طروحاته القومية و أسبقياته الضرورية على ضوء التطورات الدولية المتسارعة تسارع العاصفة. حتى هذا الموقف بدا كافيا لإثارة غيظ جانب كبير من القوى المحافظة التقليدية، بل القوى الأقل محافظة و تقليدا داخل الحكومة و خارجها. و ربما يعزى ذلك إلى الخلفيات و

الأصول الفكرية لبعض تلك القوى، و إلى الأسس التي ترتكز عليها وجهات نظرها بخصوص حل مسألة القوميات عموما، و معالجة المسألة الكردية بوجه أخص، تحدوها في ذلك مشاعر من الحذر أو ربما الشك الكبير في احتمال تطور ما يطرأ على المشكلة إلى الحد الذي قد يؤثر على استقرار بعض بلاد المنطقة.

إن الرسالة التي أعلنها المجلس الاشتر اعي الكردي باعتماده مبدأ الفيدرالية بما في ذلك التصدي لإعادة النظر في شكل العلاقة التي يرغب فيها – بين الشعبين الكردي و العربي في العراق، تثير منابزات و مهاترات متشعبة قديمة – حديثة، ليست ذات طابع فكري خالص، بل هي سياسية أيضا. و الوجه السياسي فيها هو من الأهمية بمكان، بسبب آثاره المستقبلية و الفورية و عند أخذنا بنظر الاعتبار الأوضاع المعقدة و العلاقات المتشابكة و المصالح المترابطة و القواسم المشتركة الواحدة لبعض دول المنطقة إزاء المسألة الكردية داخل حدودها الخاصة.

الشعب الكردي الذي يعيش ظروفا شاذة استثنائية، معانيا التجزئة و الحرمان من حقوقه، و في مقدمتها حقه في تقرير مصيره – يشكو أيضا و زيادة على هذا الخصوصية الناجمة عن قيام كل

حكومة من حكومات المنطقة بتبني أسلوب خاص في معالجة هـذه المسألة.

و تبرز من هذه الخصوصية معضلة أخرى، كيفية تعامل الحركات السياسية في كل دولة من تلك الدول مع مطالب الشـعب الكـردي هناك و بحسب مناهجها و وجهات نظرها، كما تتوقف أيضا على درجة التطور التي بلغتها الحركات القومية الكردية، من النضـوج في دول المنطقة التي تعاني من المشكلة عينها.

إن تبني الجهاز الاشتراعي الكردي نمط الاتحاد الفيدرالي نموذجـا لبناء تقـوم عليـه العلاقـة مـع عـرب العـراق، احـدث ردود فعـل مختلفـة و متنوعـة. و الواقـع أن طائفـة كبـيرة من التسـاؤلات و الشكوك في إمكانية تحقيق هذا المسعى قد برزت، سيما حين لم تسع دول المنطقة إخفاء امتعاضها و غضبها الشديدين من طرح هذا المشروع، مع محاولة بعضها الاحتجاج بأن المعلنين عنه لايملكـون صلاحية أو سلطة في بحـث موضـوع كـهذا و احتـج بعضـها علـى التوقيت. أي الظروف التي اختيرت للإعلان عن الفيدراليـة قـائلا إن الكلمـة النهائيـة في هـذا الموضـوع هـي للشـعب العراقـي ككـل عندما يكون قادرا على ممارسة إرادته الحرة.

التحليل النظري البحت لهذه الاعتراضات يحمل ظاهريا بعض الصحة و لكن الصحيح أيضا ان برلمانا حرا و منتخبا يمثل ارادة الشعب الكردي في كوردستان العراق قد أصدر اعلان الفيدرالية كتطوير لشكل العلاقة المستقبلية بين العرب و الاكراد و لا علاقة له بتقسيم العراق.

ان المجلس الاشتراعي الكردي الذي بسط رأيه في نوع العلاقة التي يطمح إليها بين الشعب الكردي (الذي يمثله) و بين الشعب العربي باختيار الاتحاد الفدرالي وسيلة لتحقيق تلك العلاقة و توثيقها، إنما كان يقدم سبيلا مقترحا للخلاص من نظام صدام حسين و قيام حكومة جديدة و كل هذا من شأنه أن يجعل أبناء الشعب العربي في العراق أسياد أنفسهم و المتحكمين في مصائرهم. و سيكونون قادرين على قول كلمتهم في شكل العلاقة التي يحبذونها مع أبناء الشعب الكردي في العراق.

إن إطارا تعاقديا بين فريقين متساويين، سيجعل اقتراح الفدرالية اقتراحا بناء على ضوء الشرعية الدستورية. في حين لا يمكن في أي ظرف من الظروف فرض صيغة للتعايش معا لا تكون موضع رضا الأطراف كافة حائزة على قبولهم الحر من دون إكراه أو ضغط. و هذا شرط صحة أي عقد رضائي بين طرفين متساويين.

و إذا كان إعلان الرغبة في الاتحاد الفدرالي قد احدث ردود فعل سيئة فان نموذج الحكم الذاتي (الاوتونومي) الذي أقرته اتفاقية الحادي عشر من آذار (مارس) 1970 قوبل كذلك بامتعاض و بعض السلبية رغم أن نظام بغداد لم يسلم به طواعية بل مرغما بحكم الواقع في حينه. مبدأ الحكم الذاتي هذا ارتفع إلى الصياغة القانونية في العام 1974، بتشريع سنته الحكومة المركزية. لكن وكما كان متوقعا، ما لبث النظام العراقي أن رجع عن كلمته فأنزل بالشعب الكردي صنوف التنكيل، مباشرا العديد من عمليات القمع الوحشية و العديد من المظالم به خلال السنوات العشرين المنصرمة.و من أبرزها و اشدها ما حصل بنتيجة تطبيق الخطة التي عرفت بعملية " الأنفال " حيث قضى على أرواح الآلاف من الأبرياء الكرد. و أزيلت خلالها عن وجه الأرض اكثر من 4500 قرية و موضع مأهول. و جرى تدمير"حلبجة " بالغاز السام لتغدو كمدينة أشباح. و تواصلت حملات الإبادة و التهجير القسري الجماعي. و تكثفت مساعي النظام لإزالة معالم الهوية القومية للشعب الكردي بكل الوسائل المتصورة و البعيدة كل البعد عن القيم الإنسانية و الأخلاقية على وجه الأرض.

و مع أن الحكم الذاتي و خصوصا الصيغـة الـتي تبناهـا العـراق لا يحقق طموح الشعب الكردي و مـا يصبـو إليـه. فانـه بقـي شـعارا ترفعه الحكومة و المعارضة معا. فمـن ناحيـة نجـد النظـام القـائم يعتز و يفتخر بأنه الوحيد بـين دول المنطقـة الـذي اقـر" بـالحكم الذاتي لاقليته الكردية " ، لمواطنين فيه ذوى قومية معينة. و مــن ناحية يتشبث فريق مـن فرقـاء المعارضـة المسـاندة لمشـروع الحكـم الذاتي، بفكرة ضرورة تطويره و توسيع حدوده، تمييزا لنفسها عن النظام، و ابتعادا عن الشعار الذي رفعه بإضافتها صفة " حقيقي" إلى تعبير الحكم الذاتي. في الوقت الذي لا يقبل بعضهم بـالفكرة أساسا من الباطن. و من هؤلاء الأحزاب الإسلامية.

حق تقرير المصير: بين التقييد و الاطلاق!

أن كل المناهج التي وضعتها كتل المعارضة السياسية منذ العام 1980 كانت تتضمن إما تنويها بالحكم الذاتي الكردي أو تتحدث عن وضع خاص للشعب الكردي في عراق المستقبل هذا إن لم تشر الى الحكم الذاتي صراحة. الا ان مؤتمر فيينا الذي عقدته قوى المعارضة العراقية في حزيران (يونيو) 1992 خطى خطوة أبعد من هذا بإقراره بحق الشعب الكردي في استخدام مبدأ تقرير المصير. رغم تقييد هذا الامتياز في مادة من مواد البيان بعبارة " من دون الانفصال " على انه بدا في مادتين آخريين غير مقيد. و أشاع هذا ضجة استنكار لم تتلاش حتى الآن بخصوص الحدود التي يمتد إليها حق تقرير المصير حاليا و في المستقبل.و بالنظر إلى الصيغة الدستورية و القانونية فان مبدأ الحق في تقريرالمصير يعني:

أولا: الحق في الاتحاد بكيان واحد و ضمن دولة واحدة، اتحادا رضائيا اخويا. نعني الحق في اختيار العيش سوية و في كيان ملتحم بموجب اتفاق يتضمن حقوقا و واجبات متقابلة يجري تعيينها في اجواء خالية من الضغوط أو الإكراه و بكل حرية للطرفين. إن الحق في الاتحاد قد يأخذ شكل الفدرالية أو الحكم الذاتي، أو أي شكل لنظام يصلح للتعبير عن حاجة المجموع ،

مقررا درجته و مثبتا إطارا للعلاقات المتقابلة بين المجموعات العنصرية و القومية للمواطنين الآخرين[163].

ثانيا: الحق في إقامة كيان سياسي مستقل، أي الحق في الانفصال و تأسيس دولة جديدة مستقلة. أن الانفصال هو حالة شبيهة من بعض الاوجه " بالطلاق" من ناحية انه ليس من المنطق أن يستخدم لمجرد كونه عملية تالية لشكل من علاقة فدرالية. إن طراز التعايش التعاقدي أو العيش سوية أو الاتحاد الطوعي، هو تسوية مثالية فعلا إلا عند غياب حسن النية. حين يكون العيش الطيب و الوئام متعذرا بسبب اضطهاد القومية الكبرى و مصادرتها حقوق القومية الأصغر منها إلى الحد الذي يهددها فيها بالفناء.

رغم كل المواقف الشوفينية التي اتخذتها النظم العراقية المتعاقبة ازاء الشعب الكردي فان كورد العراق مازالوا يتشبتون بالوحدة والاخوة باعتبارهما خيارهم لشكل علاقتهم بالشعب العربي الذي وقف إلى جانبهم متضامنا إثناء نضالهم ضد أولئك الحكام الذين أنكروا على الشعب الكردي حقوقه.

---

163 في مناسبات عديدة , و توخيا لتبديد ما وصف " بالمخاوف " من احتمال انفصال كانت القيادات الكردية تنتهز كل فرصة لتؤكد أن غاية ما يطمح إليه النضال الكردي هو نظام فدرالي عراقي على غرار النظام السويسري أو الهندي أو شكل شبيه بالفيدرالية الالمانية , أو بالبنية الدستورية التي شيدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية فدرا ليتها.

بنتيجة الاجتماعات التمهيدية لقوى المعارضة التي جرت في بلدتي صلاح الدين و شقلاوة في أيلول (سبتمبر) 1992 ، صدر بيان منها يؤكد حق الشعب الكردي في استخدام حق تقرير المصير " ضمن عراق ديمقراطي ". و في البيان الختامي المذكور أعيد التأكيد على هذا، بسبيل إبراز و إظهار العلاقة الوثيقة غير القابلة للانفصام بين إقامة نظام ديمقراطي في العراق و بين حل للقضية الكردية. و عندما أقر المجلس الاشتراعي الكردي تبنيه مبدأ الفدرالية، كان كمن يفتح باب مناقشة الموضوع في اجتماعات المؤتمر الوطني العراقي INC بتاريخ تشرين الأول (أكتوبر) 1992[164]. و بادر هذا فاعترف (باحترامه إرادة الشعب الكردي في اختيار نوع العلاقة التي يريدها مع الشركاء الآخرين في وطن موحد، و هذا النوع هو الفدرالية. الأمر الذي يتطلب إعادة التفكير في بنية الدولة العراقية و أجراءها بالطرق الدستورية).

164 ابلغ مسعود البارزاني الاجتماع التمهيدي لمؤتمر صلاح الدين في ايلول (سيبتمبر) 1992 بأن موضوع الفيدرالية سيعرض على المجلس الوطني الكردستاني (البرلمان) و سيتخذ قرارا بهذا الخصوص و على اطراف المعارضة التي تريد التحالف معنا احترام رغبتنا في شكل العلاقة مع الشعب العربي الشقيق.

و عبر المؤتمر أيضا عن تمسكه ب(إقامة نظام فدرالي ديمقراطي برلماني تعددي، يحترم حقوق الإنسان، بأجهزة ديمقراطية، تحترم سيادة القانون و بقضاء مستقل)[165].

بعض الأحزاب المعارضة ممن شارك في اجتماعات المؤتمر، فضلا عن تلك التي لم تشارك، مازال مترددا بخصوص الحل المناسب المرضي للمشكلة الكردية. و فريق منها مازال يعيش في أجواء الماضي كما ظهر من عدد من مواقفها، رغم التطور الهام الذي طرأ على المعادلات السياسية في الداخل و في المنطقة و على النطاق الدولي.

على أن الواقعية السياسية التي يتعذر إغفالها تعكس ما يجرى فعلا و ما يلوح من الحقائق و من ذلك إن الأخذ بمبدأ حق تقرير المصير،و الفدرالية مازالا يثيران عددا من الأسئلة التي تتطلب شرحا و إيضاحا. و بعض قوى المعارضة مثلا لم يبلغ بعد المرحلة التي يستطيع بها تفهم الصيغة النظرية للفدرالية. و بعضها يعتقد إن تبنينا للفدرالية هو إنكار

[165] انظر وثائق مؤتمر فينا حزيران (يونيو) 1992 و كذلك وثائق مؤتمر صلاح الدين، تشرين الثاني (نوفيمبر) 1993.

للوحدة الوطنية قد يفضي إلى الانفصال و التجزئة و التقسيم.

هناك أسباب أخرى: فدول المنطقة تعاني هي الأخرى من المشكلة الكردية المتأزمة الواسعة النطاق لاسيما تركيا و إيران - فهي ترفض بالأساس فكرة الفدرالية و مبدأ حق تقرير المصير و تجده " مرضا " لا تريد أن تراه يسري إلى بلادها. و قد افصح وزراء خارجية إيران و تركيا و سورية عن رأيهم في ذلك بشكل واضح لا لبس فيه في اجتماع لهم عقدوه في العاصمة التركية أنقرة بتاريخ 14 من تشرين الثاني (نوفمبر) 1992. فحتى لو أن المعارضة العراقية و مؤتمرها وهما البؤرة التي تسلط عليها الأضواء استطاعت أن تخرج بفكرة تقدمية حول حقوق الشعب الكردي، فأن العوامل التي تسود المنطقة ستقوم بمثابة عقبة ضد الفكرة، و هي عوامل ما زالت قوية فعالة لا مفر من أن تؤخذ بعين الاعتبار بقدر ما يتعلق بالموقف الدولي و ميزان القوى[166].

لقد تجاوز الموضوع الكردي النطاق المحلي ليغدو مسألة دولية هامة تتطلب حلا سريعا و عادلا، لا سيما بعد نهاية حرب الخليج و ما اعقبها من المشاهد الفظيعة التي سجلت للهجرة

[166] مقابلة خاصة مع الاستاذ جرجيس فتح الله , لندن, 1999 .

الكردية الجماعية بعد القضاء على الانتفاضة. لذلك كان بقاء الموضوع حيا ضرورة ملحة إلى أقصى درجة بسبب خصوصياته و لعلاقته بالمعارضة العراقية، لا سيما بعد أن التجأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إصدار القرار 688 في الخامس من نيسان 1991 .

الفيدرالية: أتحاد أم انفصال؟

ان بعض المواقف تبدو مثيرة للكثير من التساؤلات عن مشروع الفدرالية، ما المقصود بها؟ و إلى أي حدود ستمتد؟ و على أية أسس ستقوم؟ نقول إن الفدرالية هي إعادة تقييم لعلاقة داخلية قانونية بين الشعبين العربي و الكردي في العراق، بالأحرى هي شراكه في الوطن العراقي تنبع من مبادئ تقرير المصير و هي الأساس في حل المسألة القومية. إن الفدرالية تعني اتحادا و تعهدا تعاقديا الغرض منه تنظيم علاقة ما على قاعدة المساواة و ضمن وحدة ألارض و السيادة. تقضي بترك المسؤوليات المركزية (كالجيش و العلاقات الخارجية و الميزانية) إلى سلطة عليا اتحاديا. أما المسؤوليات الباقية فتترك للحكومات الإقليمية و هذا التنظيم لا يمكن تحقيقه إلا بإطار ديمقراطي و في جو من الأوضاع

المستقرة الهادئة الثابتة. موجز القول إن الفدرالية عقد رضائي بين طرفين (بين قوميتين في هذه الحالة)،يقصد به تنظيم حياة من التعايش.و هي لا تفيد التقسيم و لا تعني الانفصال و ليست خطوة في هذا الطريق. بل على العكس من ذلك أنها تثبيت لعلاقة اختيارية بين العرب و الكرد. تستلزم إعادة النظر في نظام الدولة العراقية و إقامته على أسس جديدة[167] يتم بموجبها إلغاء صيغة السر برسي كوكس – النقيب للعام 1921 [168]بإعادة التأكيد على

[167] بخصوص شرح فكرة الفيدرالية : انظر عبد الحسين شعبان : عاصفة على بلاد الشمس ... مصدر سابق .كذلك بحثه المنشور في صحيفة الحياة و الملف العراقي بعنوان: الفيدرالية الى الواجهة السياسية , 1993 .

[168] بالعودة إلى مؤتمر القاهرة المعقود في 12 من آذار (مارس) 1921. و فيه تقرر مصير كوردستان العراقية. كان قد وضع قيد البحث اقتراح دائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات البريطانية و هو بهذا الشكل : " أننا نؤكد بإصرار شديد على أن لا تدخل المناطق الكردية الخالصة في حدود الدولة العربية المنوي تأسيسها في ميسوبوتانيا. و يجب أن يراعى مبدأ الوحدة القومية الكردية من جانب حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأدق ما يمكن " .

بعد مناقشات طويلة وضعت القضية على طاولة اقتراح أعضاء اللجنة السياسية في المؤتمر المؤلفة من سبعة. أربعة منهم فضلوا إقامة كيان كوردي مستقل عن العراق و هم :

1- ونستون تشرتشل وزير المستعمرات رئيس المؤتمر.
2- الميجر نوئيل الضابط السياسي حاكم قسم السليمانية الإداري.
3- المقدم ت. ي. لورنس (لورنس العرب).
4- الميجر هربرت يونغ ضابط سياسي رفيع المنصب في إدارة المندوب السامي في العراق.

الاثنان المعارضان اللذان فضلا إلحاق كوردستان بالعراق هما:

1- السر برسي كوكس: المندوب السامي البريطاني في العراق.
2- الانسة كرترود بل: السكرتيرة الشرقية في دائرة المندوب السامي.

شراكة العرب و الكرد في الوطن العراقي الموحد، كما نص عليه دستور الرابع عشر من تموز (يوليو) 1958 و تعزيزها و تكييفها بحسب الظروف المستجدة.

و على وجه التخصيص، يفترض في الاتحاد الفدرالي زيادة مساهمة الكرد في صنع القرارات السياسية وإدارة شؤون الدولة بحكم نسبتهم العددية إلى مجموع السكان العام.

و بمختصر القول: فبالنسبة إلى الإقرار (غير المقيد) بمبدأ حق تقرير المصير،يعني ان بوسع أي قومية ممارسته إلى أقصى حدوده بما في ذلك الانفصال، بوجود فدرالية أم بعدم وجودها.

الفدرالية في الحقيقة هي تأكيد على الوحدة، في إطار الوحدة السياسية العراقية و ضمان لسلامتها. و التخوف من التقسيم، و من الأخطار الناجمة عن "مؤامرة النزعة الانفصالية الكردية" لن يساعد على تحقيق الوحدة الوطنية و هذه لا يمكن الوصول إليها إلا بالديمقراطية و بالإرادة الحرة للشعبين أنها كما

◀ لم يطلب من الميجر بابكوك مقرر اللجنة الإدلاء بصوته. و أرسلت التوصية إلى لندن و في النهاية رفضت الحكومة البريطانية التوصية التي تقدمت بها الأكثرية, و فضلت الأخذ برأي السر برسي كوكس (انظر أولسن: المرجع السابق , الص 54-58) (المقصود بالنقيب هو عبد الرحمن النقيب رئيس أول حكومة عراقية). الوثائق البريطانية (يراجع ايضا: اولسن , المرجع السالف) الص 54 – 58 .

أيدت تجارب القوميات و المجموعات العنصرية الأخرى هي عامل وحدة. كما هو الحال في سويسرا.

إن تثبيت دعائم علاقات طيبة بين الشعبين و إعادة بناء هيكل الدولة القانوني و الدستوري على مبادئ جديدة ضمن إطار وحدوي و على أسس الشرعية الدستورية سوف يقضي قضاء مبرما على الخيار العسكري الذي طالما استخدمته الحكومات العراقية المتعاقبة. و سيضع نهاية للتراث المقيت. و يعيد الثقة في الروابط التاريخية المشتركة و يمتن أواصر الاخوة و يعمق فكرة المصير الواحد للشعب العراقي كوردا و عربا و آشوريين و تركمانا و غيرهم من العناصر القومية و الطائفية. بل من شأنه أن يضع نهاية لأسلوب العنف الذي تستخدمه الحكومات حيال الشعب الكردي. و كل هذا لا يمكن إنجازه إلا بحل صحيح لمشكلة الحكم في العراق. و إزالة الطابع اللاديمقراطي الذي دمغه منذ البداية بغياب الشرعية الدستورية و سيادة القانون منه و اعتماده على امتهان حقوق الإنسان و التمييز الطائفي و السياسي، و إثارة الحزازات القومية و التعصب المذهبي، منذ قيام الدولة العراقية و لحد الان.

إن قيام نظام ديمقراطي تعددي برلماني تنقل فيه السلطة بشكل هادئ، سلمي من حكومة إلى أخرى سيضمن حقوق الشعب الكردي في العراق و سيكون خير مثال يحتذى به للتعامل مع المسألة الكردية في سائر دول المنطقة بل في كل بلد ذي قوميات متعددة.

الفصل الثامن

الملاحق



ملحق رقم (1)

تعهدات الدولة العراقية الى عصبة الأمم كما أملتها اللجنة الخاصة التي ألفها المجلس بقراره المتخذ في 28 من كانون الثاني 1932



تعهدات الدولة العراقية إلى عصبة الأمم كما أملتها اللجنة الخاصة التي ألفها المجلس بقراره المتخذ في 28 من كانون الثاني 1932

أصدرها المجلس النيابي العراقي قانونا في جلسته المنعقدة بتاريخ 5 أيار (مايو) 1932 و صادق عليها مجلس الأعيان و الملك و قدمت لمجلس العصبة.

المادة الأولى :

الشروط المدرجة في هذا التعهد تعتبر جزء لا يتجزأ من القانون الأساسي العراقي و لا يجوز أن يناقضها أو يفتئت عليها أي قانون أو نظام أو إجراء حكومي. و لا يجوز أن يلغيها أو يبطلها أي قانون أو نظام أو إجراء حكومي لا في الحاضر و لا في المستقبل.

المادة الثانية :

يتمتع كل المواطنين العراقيين بحياتهم و حريتهم بصورة تامة مطلقة :

- دون تمييز بسبب المولد أو الجنس أو اللغة أو القومية أو الديانة.

- لسائر المواطنين العراقيين الحق ف ممارسة شعائرهم الدينية في الاماكن العامة و الخاصة كل بحسب دينه و مذهبه و عقيدته و بكامل حريته على ان لا يكون تلك العقائد أو الشعائر مخالفة للنظام العام و الاداب.

المادة الثالثة :

- كل الرعايا العثمانيين المقيمين في العراق، بتاريخ السادس من اب (أغسطس) 1924 يعتبرون عراقيي الجنسية و تسقط عنهم الجنسية العثمانية وفقا للمادة 30 من معاهدة الصلح في لوزان 1923. و بموجب أحكام قانون الجنسية العراقي الصادر في 9 تشرين الاول (أكتوبر) 1924 .

المادة الرابعة :

- المواطون العراقيون كافة سواسية أمام القانون، و يتمتعون بعين الحقوق السياسية و المدنية دون تمييز في القومية أو اللغة أو العقيدة الدينية.

- يؤمن قانون الانتخابات تمثيلا عادلا للاقليات القومية و الدينية و اللغوية في العراق.
- إن الاختلاف في القومية أو الدين أو اللغة لا يخل بحق أي مواطن عراقي في ممارسة حقوقه المدنية و السياسية. كالقبول في الوظائف العامة أو تولي المناصب أو منح رتب التشريف أو مزاولة المهن و العرف المختلفة.
- ممنوع وضع أي قيود على حرية المواطنين العراقيين كافة في استخدام لغة يفضلها في حياته الخاصة و في الأمور التجارية و الدينية أو وسائل النشر أو الصحافة أو في الاجتماعات العامة من أي نوع كان.
- بصرف النظر عن اعتبار الحكومة العراقية اللغة العربية الرسمية ، و فضلا عن الخطوات التي ستتخذها بخصوص استعمال اللغتين الكردية و التركية و هي الخطوات المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا التعهد. تقدم الحكومةفضلا عن ذلك بمنح التسهيلات الكافية للمواطنين العراقيين الذين لم تكن العربية لغتهم ألام لاستخدام لغتهم تخاطبا و كتابة أمام المحاكم.

المادة الخامسة :

المواطنون العراقيون من الاقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يتمتعون عملا و قانونا بعين المعاملة و الأمن كسائر المواطنين العراقيين الآخرين و لهم بصورة خاصة عن الحقوق التي تؤهلهم إلى المحافظة على المؤسسات الخيرية أو الدينية أو الاجتماعية أو الثقافية (مدارس خاصة) و غيرها من المعاهد التعليمية و أن يؤسسها و يراقبوا عملها و ينفقوا عليها. و لهم أن يستخدموا فيها لغتهم القومية و يمارسوا شعائر دينهم بحرية.

المادة السادسة:

تتعهد الحكومة العراقية بان تتخذ بالنسبة للاقليات غير المسلمة كل التدابير التي تسمح لها بتنظيم علاقتها المدنية العائلية و الأحوال الشخصية طبق قوانينها و وفقا للتقاليد و الأعراف التي جرت عليها تلك الاقليات.

المادة السابعة:

- تتعهد الحكومة العراقية أن تمنح التسهيلات و الإجازة و الحماية لجميع كنائس الطوائف المسيحية، و كنائس اليهود (التورا) و المقابر وكل المؤسسات الدينية الأخرى، و الأعمال

الخيرية و إدارة الأوقاف العائدة إلى تلك الطوائف الدينية في سائر أنحاء العراق.

- لجميع هذه الطوائف الدينية الحق في أن تؤسس في الوحدات الإدارية المهمة مجالس طائفية يناط بها إدارة أو قافها و الهبات الخيرية التي توقف عليها. و أن يكون لها الحق في جباية العوائد و الواردات المستحصلة من استغلال تلك الأوقاف و الهبات و إنفاقها بحسب وصية الواقف أو الواهب أو تطبيقا للعادة إلى جرت عليها قديما. و أن تقوم أيضا بالمحافظة على أموال الأيتام وقفا لأحكام القوانين فان هذه المجالس الطائفية تكون تحت إشراف و مراقبة الحكومة.
- ليس للحكومة العراقية أن ترفض منح أية إجازة جديدة لطلب تأسيس معاهد أو جمعيات دينية أو خيرية. أو أن تجس عن تلك الطوائف أي تسهيلات ضرورية من تلك التي تمنحها للمعاهد القائمة حاليا.

المادة الثامنة:

- فيما يتعلق بالتعليم العام في المدن و الوحدات الإدارية التي يسكنها قسم كبير من المواطنين العراقيين الذين لم تكن العربية لغتهم القومية تمنح الحكومة العراقية هؤلاء التسهيلات المناسبة لتأمين الدراسة الابتدائية لأبناء هؤلاء المواطنين العراقيين بلغتهم ألام. و لا يمنع هذا الشرط الحكومة العراقية من أن تجعل تعلم اللغة العربية في تلك المدارس إلزاميا.
- في المدن و الأنحاء التي يتواجد عدد كبير من الرعايا العراقيين ممن ينتمون إلى الاقليات القومية أو الدينية أو اللغوية، يرصد لهذه الاقليات نسبة عادلة من الأموال العامة بموجب ميزانية الدولة و البلديات أو غيرها من الميزانيات للجهات التعليمية أو الخيرية أو الدينية لاستخدامها.

المادة التاسعة :

- توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الكردية إلى جانب العربية – اللغة الرسمية في

ألا قضية التي تقطنها غالبية كردية في كـل مـن ألوية (محافظات) الموصل و اربيل و كركوك و سليمانية. و في قضائي كفري و كركوك التـابعين للـواء كركـوك فتكـون اللغـة الرسميـة أمـا اللغـة الكردية أو التركية الى جانب العربية حيث قسم كبير من المواطنين هم من القومية التركمانية.

- توافق الحكومة العراقية على أن تكون الموظفون المعنيون في ألا قضية المذكـورة ممـن لهـم وقـوف على اللغة الكردية أو التركيـة بحسـب مقتضـى الحال ما لم تكن هنـاك أسـباب وجيهـة للعمـل خلال ذلك.

- مع أن مقياس اختيار الموظفين للاقضية المذكورة هو الكفاءة و معرفـة اللغـة قبـل أن يكـون علـى أساس القوميـة كمـا هـو الحـال في سـائر أنحـاء العـراق فـان الحكومـة توافـق أن تجـرى انتقـاء الموظفـين و بقـدر الإمكـان مـن بـين العراقيين الذين تعود أصولهم الى تلـك ألا قضيـة كما جرى عليه العمل حاليا.

المادة العاشرة:

بقدر ما لهذه الشروط مساس بالأشخاص الذين ينتمون الى الاقليات القومية أو الدينية أو اللغوية. فأنها تعتبر تعهدات ذات طابع دولي و تقوم بمقام ضمانة توضع لدى عصبة الأمم. و لا يجري أي تعديل عليها إلا بمصادقة أغلبية مجلس العصبة.

لكل عضو من أعضاء عصبة الأمم ممثل في مجلسها، الحق في الفات نظر المجلس الى أي خرق أو خطر لهذه الشروط. و للمجلس عند ذلك أن يتخذ ما يراه مناسبا من الإجراءات و يصدر ما يراه واجبا من القرارات المؤثرة بحسب ما يقتضيه الظرف.

كل خلاف في التفسير أو الرأي ذي جهة قانونية أو واقعية قد ينشأ عن هذه المواد – بين العراق و بين أي عضو من أعضاء العصبة الممثل في المجلس يعتبر خلافا ذا صيغة دولية وقفا للمادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم. و يحال هذا الاختلاف بناء على طلب طرف من الطرفين المتنازعين الى محكمة العدل الدولية. و يكون قرار هذه المحكمة غير قابل للنقض و له قوة و تأثير أي قرار صادر من العصبة بموجب المادة الثالثة عشرة من ميثاقها.

ملحق رقم (2)

بيان 11 آذار (مارس) 1970



اتفاقية 11 اذار (مارس) 1970

لقد كان المبرر الأول لثورة السابع عشر من تموز (يوليو) انها جاءت تعبيرا عن سخط الجماهير العربية كافة على الأسباب و المسببين لهزيمة حزيران (يونيو)، و عن اجماع الرأي الشعبي في العراق على ادانة الحكم الرجعي الفردي السابق بسبب مساهمته بدوره الانهزامي في هذه المحنة القومية، و ذلك لعزلته التامة عن الشعب و عجزه المطلق عن حل المشاكل الوطنية التي كانت تنخر في الكيان الوطني، و التي كان حلها المقدمة الضرورية التي لابد منها لكل عزم صاق على تعبءة الطاقات البشرية و المادية في العراق جميعها، و وضعها بدون أي شاغل في موضعها الطبيعي و بالدرجة الأولى في الخطوط للمعركة المصيرية للامة العربية.

لذلك وضعت الثورة نصب عينيها منذ أيامها الأولى واجب تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقي، دون أي تفريق بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو المنشأ الاجتماعي، و توفير جميع الشروط الضرورية السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي تتطلبها مقومات هذه الوحدة، لكي يستطيع العراق ان يتجه بكل طاقاته و امكاناته الى المعركة القومية المصيرية التي تمثل في نظر الثورة ذروة

الصراع التاريخي المرير بين الاستعمار و الصهيونية و أطماعها الشريرة في الوطن العربي من جانب، و بين مصالح تحرر الأمة العربية و كفاحها من أجل أهدافها التقدمية الانسانية من جانب اخر.

و رغم تركة المعضلات الكثيرة المعقدة التي جابهتها الثورة منذ ميلادها ظلت ماضية بحزم و ايمان في سبيل تحرير العراق من مخلفات الاستعمار و العمالة و الطغيان السياسي و الاجتماعي، و في العمل على توفير جميع الشروط الضرورية لبناء عراق جديد تتحقق فيه بصورة جدية المساواة الفعلية في الحقوق و الواجبات و تكافؤ الفرص بين المواطنين.. و تنفتح فيه الأفاق أمام جماهير الشعب كافة خلال التزام وطني جماعي مخلص لوحدة تربة الوطن و وحدة شعبه و أهدافه الأساسية الكبرى – الوحدة القومية و الحرية و الاشتراكية.

و لقد كان حل المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشكلات الوطنية التي واجهتها الثورة، و لا سيما ان عدم قدرة العهود السابقة في تفهمها.. بل و عدم توفر الرغبة الصادقة في معالجتها و وضع الحلول الصحيحة لها لدى تلك العهود.. قد أديا مع ما رافقتها و أحاط بهما من استغلال الاستعمار و أعوانه و عملائه الى

مزيد من التعقيد حتى غدت و كأنها معضلة شبه مستعصية، و بخاصة بعد أن حل العنف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديمقراطي الأخوي و الموضوعي،التي تستوجبه طبيعة الشكلة الوطنية، و ما تنطوي عليه من حقوق مشروعة عادلة لجزء من الشعب العراقي.

لقد عملت الثورة منذ أيامها الأولى على معالجة هذه الشكلة الوطنية بروح مشبعة بالمسؤواية، و بأقصى حدود الالتزام بالمباديء الديمقراطية الثورية.

ان الثورة التي تستقي من المعين النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي تؤمن بأن الحقوق القومية هي حقوق ديمقراطية في جوهرها، و من مواضيعها احياء التراث الثقافي و اللغة و التقاليد، و ممارسة الادارة الحرة، و ان توطيد هذه الحقوق بين القوميات المختلفة، لا سيما في الوطن الواحد، يتطلب ايجاد السبل الهادفة الى تنظيم العلاقات بين هذه القوميات بصورة تساعد على نهوضها جميعا.

و ان جميع المشاريع و الخطط الهتدفة الى اضعاف الروابط بينها، و زرع بذور التفرقة لا تخدم المصالح المشتركة لابنائها.. كما أن تنظيم و تعزيز الروابط الوطنية و الانسانية فيما بينها وجعلها في

خدمة التقدم، هي التي توفر أسباب وحدة الحياة الوطنية في جـو مفعم بالتاخي القومي و السلام.

و كان من وحـي هـذه المبـاديء أن بـادر المؤتمـر القطـري السـابع لحـزب البعـث العربـي الاشـتراكي، الـذي انعقـد في أواخـر عـام 1968 و مطلـع عـام 1969 و الى تحديـد موقـف الحـزب الايديولوجي و النظري من هذه المشكلة الوطنية، و الى رسم طريـق الحل أمـام الثـورة و السـلطة الثوريـة، و ذلـك في المقررات الـتي صدرت في أعقاب ذلك المؤتمر التي تقول:

أكد المؤتمر على أن مسألة المطامح القومية للأكراد في العراق .. تقع في مقدمة المسائل التي تواجه حركة الثورة العربيـة. و قـد مضـت عدة سنوات دون الوصول الى حل سليم لهذه المسـألة، ممـا ألحـق بالمواطنين العـرب و الأكـراد نتيجـة التعسـف في حلـها نكبـات و مآسي مروعة. و كانت قوى الاستعمار و الرجعية و فصائل العملاء و الانتهازية تستغلها دوما، و تستثمر الاخفاق في حلـها للتدخـل في شؤون العراق و الضغـط عليـه و التـامر علـى حقـوق العـرب و الأكراد معا، و الحاق أفدح الأضرار بالمواقع و المكتسبات القومية و التقدمية و الديمقراطية التي وصلوا اليها خـلال عـهود طويلـة مـن التضحية و النضال المشترك. كما أكد المؤتمر على أن حزبنا الذي

ينطلق في نضاله و سياسته من عقيدته القومية الانسانية الاشتراكية الديمقراطية.. كان يحترم دائما المطامح القومية للجماهير الكردية بمحتواها الوطني التقدمي، و يعتبرها حقوقا انسانية مشروعة، و يقدر العلاقة المتينة بين تحقيقها و بين قوة و سلامة مسيرة الجماهير الشعبية في العراق باتجاه تصفية مخلفات الاستعمار ، و التفرغ الكامل للمعركة القومية المصيرية الراهنة في فلسطين، و مواصلة الكفاح التاريخي من أجل تحقيق الوحدة العربية و الحرية و الاشتراكية.

لذا فان الثورة التي تلتزم بداهة بمباديء الحزب و قراراته قد أقرت للمواطنين الأكراد بحق التمتع بحقوقهم القومية ، و تطوير خصائصهم القومية في اطار وحدة الشعب و الوطن و النظام الدستوري.

و في الوقت الذي تخوض فيه الامة العربية كفاحا واسعا ضد الامبريالية و الصهيونية و الرجعية المحلية.. يضعها في الخطوط الأولى من كفاح شعوب الشرق الأوسط .. حيث ان نضال الشعب العراقي الوثيق الارتباط مع كفاح الأمة العربية في سبيل الديمقراطية و مقارعة القوى الرجعية في المنطقة .. العالمية منها و المحلية ، فان الثورة تعتبر أن الاساس الأول للوحدة الوطنية

العربيــة الكرديــة في العــرق هــو .. أن الحركــة القوميـــة الكرديـــة كالحركة القومية العربية .. ديمقراطيـو موجهـة ضـد تلـك القـوى الرجعية ذاتها موضوعيا .. يشدها في العراق الى الحركة التحررية العربية ، و وحدة الكفاح ضد الامبريالية و القوى الرجعية الأخرى الحليفة و التابعة لها.

كما تربطها مع كفاح الشعب العربي تقاليد الأخـوة التاريخيـة ، و وحدة المصالح الاقتصادية و التطور المتناسق بين القوميتين العربيـــة و الكردية.

و أي اخلال بهذا التناسـق ، سـوف يـؤدي بـالضرورة الى الحـاق الأذى بالكفاح المشترك ، و النهضة الوطنية التقدمية بوجه عام.

لقـد أدرك الاسـتعمار أن وحـدة الكفـاح العربـي الكـردي .. تعـزز حركة التحرر العربية الكردية و تمكنها من احراز مواقـع هامـة في وجـه المشـاريع العدوانيـة الامبرياليـة الصهيونيـة الاســرائيلية في المنطقة.. لا سيما بالنسبة للمعركة القومية المصيرية الراهنة الدائرة في فلسـطين و البلـدان العربيـة المحيطـة بـها.. لذلـك اسـتماتت الأجهزة الاستعمارية و العميلة لايجاد أكثر من سبب لفصـم عـرى التلاحم و التاخي بين الجماهير العربية و الكردية بقصـد اضعـاف جبهة النضال الوطني الثوري في العراق.

و ما دامت الثورة تنطلق في فهمها للمسألة القومية بأنها جزء من الثورة المعادية للاستعمار و الصهيونية و الرجعية.. فلا مراء أن تلتزم الثورة في كل خطوة تخطوها في اتجاه حل المشكلة الوطنية الكردية بما يؤدي الى تعزيز و ترسيخ الكفاح الوطني و القومي ضد تلك القوى اللانسانية مجتمعة.

لذلك فان ممارسة الجماهير الكردية لمجمل حقوقها القومية، و تحقيق التكافؤ المطلق في فرض التطوير الحر هما السبيلان الضروريان لتوحيد و تعزيز الكفاح الوطني في العراق ضد أعداء الشعوب و أعداء الأمة العربية و الشعب العراقي و الاستعمار و الصهيونية و الرجعية العميلة.

و لم يكن مصادفة ان توقيت المؤمرات الاستعمارية و الصهيونية الرجعية على الجمهورية العراقية في نفس الوقت الذي بدأت تظهر فيه بشائر السلام في ربوع شمالنا الحبيب، بسبب المساعي المخلصة التي بذلتها حكومة الثورة و التجاوب المخلص من جانب قيادة السيد مصطفى البارزاني.

و لم يعد خافيا أن الثورة بادرت من جانبها لاتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لاعادة أسباب الطمأنينة و السلام في أرجاء شمالي العراق اذا عملت على ما يلي:

أ. فلقد تم الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية وفقا لمقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي ، و من خلال جميع البيانات الرسمية و الصحفية التي صدرت عن السلطة الثورية ، و سوف تتكرس هذه الحقيقة نهائيا في نصوص الدستور المؤقت و نصوص الدستور الدائم.

ب. و لقد اقر مجلس قيادة الثورة انشاء جامعة في السليمانية و انشاء مجمع علمي كردي، كما أقر جميع الحقوق الثقافية و اللغوية للقومية الكردية، فأوجب تدريس اللغة الكردية في جميع المدارس و المعاهد و الجامعات و دور المعلمين و المعلمات و الكلية العسكرية و كلية الشرطة. كما أوجب تعميم الكتب و المؤلفات الكردية و العلمية و الادبية و السياسية المعبرة عن المطامح الوطنية و القومية للشعب الكردي، و بتمكين الادباء و الشعراء و الكتاب الاكراد من تأسيس اتحاد لهم وطبع مؤلفاتهم ، و توفير جميع الفرص و الامكانيات أمامهم لتنمية قدراتهم و مواهبهم العلمية و الفنية، و تأسيس دار للطباعة و النشر باللغة الكردية، و استحداث مديرية عامة للثقافة

الكردية، و اصدار صحيفة أسبوعية و مجلة شهرية باللغة الكردية ، و زيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك ريثما يتم انشاء محطة خاصة للبث التلفزيوني باللغة الكردية.

ج. و اعترافا للمواطنين الأكراد بحقوقهم في احياء تقاليدهم و أعيادهم القومية، و من أجل مشاركة الشعب كله في أعياد أبنائه.. قرر مجلس قيادة اعتبار عيد النوروز عيدا وطنيا في الجمهورية العراقية.

د. كما أصدر مجلس قيادة الثورة قانون المحافظات الذي ينطوي على لا مركزية الادارة المحلية و أقر استحداث محافظة دهوك.

ه. كذلك اصدر مجلس قيادة الثورة عفوا عاما شاملا عن جميع المدنيين و العسكريين الذين اشتركوا في أعمال العنف في الشمال، ليزيل كل أثر من اثار الأوضاع السلبية الشاذة السابقة، و يقيم معالم الحياة الوطنية الجديدة على أرضية وطيدة للأمن العام و الأخاء القومي الشامل.

و لقد استقبلت جماهير العراق العربية و الكردية مقررات و اجراءات مجلس قيادة الثورة بالتأييد و الترحاب.. الأمر الذي هيأ الظروف الملائمة للمضي قدما في تحقيق الغايات المثلى التي انعقد عليها اجماع الشعب و تضافرت حولها ارادته و قوته و كلمته.

لما تقدم فان مجلس قيادة الثورة اجرى اتصالا بينه و بين قيادة السيد مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، و تم تبادل وجهات النظر و اقتنع الجميع بضرورة قبول محتويات هذا البيان و تنفيذها. و هو يؤكد عزمه على تعميق وسيع الاجراءات الفعالة لاستكمال أسباب النهوض الثقافي و الاقتصادي و التطور العام في المنطقة الكردية مستهدفا بالدرجة الاولى تمكين الجماهير الكردية من ممارسة حقوقها المشروعة، و اشراكها عمليا في المساهمة الجادة في بناء الوطن، و الكفاح من أجل أهدافه القومية الكبرى لذا قرر مجلس قيادة الثورة:

- تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الاكراد، و تكون اللغة العربية لغة التعليم في هذه المناطق، و تدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية. و تكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق، و تدرس اللغة

العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية. كما تدرس اللغة الكردية في بقية أنحاء العراق ثانية في الحدود التي يرسمها القانون.

- ان مشاركة اخواننا الاكراد في الحكم و عدم التمييز بين الكرد و غيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة و الهامة في الدولة كالوزرات و الحيش و غيرها.. كانت و ما زالت من الأمور الهامة التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها فهي في الوقت الذي تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من اجل تحقيقة بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة، و نسبة السكان و ما أصاب اخواننا الأكراد من حرمان في الماضي.
- نظرا للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق:

أ. الاسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة و الحقوق الثقافية للشعب الكردي ، و ربط اعداد و توجيه المناهج الخاصة بالشؤون

القومية الكردية في الاذاعة و التلفزيون بالمديرية العامة للثقافة و الاعلام الكردية.

ب. اعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا الى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة الى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم أو ايجاد علاج مرئم لمشكلتهم.

ت. الاكثار من فتح المدراس في المنطقة الكردية، و رفع مستويات التربية و التعليم و قبول الطلبة الأكراد في الجامعات و الكليات العسكرية و البعثات و الزمالات الدراسية بنسبة عادلة.

- يكون الموظفون في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة كردية.. من الأكراد .. أو ممن يحسنون اللغة الكردية ما توفر العدد المطلوب منهم، و يتم تعيين المسؤولين الأساسيين (محافظ ، قائمقام ، مدير الشرطة، مدير الأمن ، ما شابه ذلك) و يباشر فورا بتطوير أجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذه البيان بما يضمن تنفيذه و يعزز الوحدة الوطنية و الاستقرار في المنطقة.

- تقر الحكومة حق الشعب الكردي في اقامة منظمات طلبة و شبيبة و نساء و معلمين خاصة به، و تكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المتشابه.
- الفقرة (أ) – يمدد العمل بالفقريتن (1) و (2) من قرار قيادة الثورة الرقم 59 و المؤرخ 5- 8-1968 حتى تاريخ صدور هذا البيان. و يشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكردية.

الفقرة (ب) – يعود العمال و الموظفون و المستخدمون من المدنيين و العسكريين الى الخدمة و يتم ذلك دون التقيد بالملاك و يستفاد من المدنيين في المنطقة الكردية ضمن احتياجاتها.

- الفقرة (أ)– تشكل من ذوي الاختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة و تعويضها عما أصابها في السنوات الاخيرة و تخصيص ميزانية كافية لتنفيذ و تكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال.

الفقرة (ب) اعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافيء لآنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية.

الفقرة (ج) تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف الاقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة و غيرهم و للعجزة و المشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية.

الفقرة (د) العمل السريع لاغاثة المتضررين و المعوزين عن طريق انجاز مشاريع سكنية تؤمن العمل للعاطلين و تقديم معونات عينية و نقدية مناسبة و اعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة و يناط ذلك باللجنة العليا و يستثني من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة.

- أعادة سكان القرى العربية و الكردية الى اماكنهم السابقة، أما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر اتخاذها مناطق سكنية و تستملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق القانون فيجري اسكانهم في مناطق

مجاورة و يجري تعويضهم عن لحقهم من ضرر بسبب ذلك.

- الاسراع بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي في المنطقة الكردية، و تعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الاقطاعية، و حصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الارض و اعفائهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنين القتال المؤسفة.

- جرى الاتفاق على تعديل الدستور المؤقت كما يلي :

أ. يتكون الشعب العراق من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية و القومية الكردية، و يقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية و حقوق الاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية.

ب. اضافة الفقرة التالية الى المادة الرابعة من الدستور: تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية.

ج. تثبيت ما تقدم في الدستور الدائم.

- اعادة الاذاعة و الاسلحة الثقيلة الى الحكومة و يكون ذلك مرتبطا بتنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق.
- يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديا.

يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجه من مضمون هذا البيان .

- اتخاذ الاجراءات اللازمة بعد اعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات و الوحدات الادارية التي تقطنها كثرة كردية وفقا للاحصاءات الرسمية التي تجري، و سوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الادارية و تعميق و توسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانا لتمتعه بالحكم الذاتي. و الى أن تتحقق هذه الوحدة الادارية يجري تنسيق الشؤون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا و محافظي المنطقة الشمالية. و حيث ان الحكم الذاتي سيتم في اطار الجمهورية العراقية فان استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال.

يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق.

ايها المواطنون الأكراد:

ان ارادتكم في الوحدة الوطنية هي وحدها التي ستنتصر. و سوف تتحطم على صخرة وعليكم لمسؤولياتكم التاريخية جميع المحاولات الرامية الى اضعاف تلاحمكم الكفاحي. ان جموعكم المناضلة تنفض اليوم عن كاهلها غبار مكائد اعدائكم و الطامعين فيكم لتسير معا كتلة واحدة. تفيض بالقوة و الوعي و ارادة العمل و الكفاح. لنصرة قضية الأمة العربية الكبرى فلسطين. و لتحقيق أهدافكم السامية في الوحدة و الحرية و الاشتراكية.

يا جماهير أمتنا العربية المناضلة..

هكذا تنتهي صفحة من صفحات تاريخ هذا القطر المناضل لتفتح بيد الثورة و أيدي جميع المناضلين الأحرار من أبماء هذا القطر صفحة جديدة مشرقة. تتجدد فيها مرة أخرى فوق هذه الأرض الطيبة شروط المحبة و السلام و التاخي بين قوميتين لهما تاريخ كفاحي مشترك طويل عبر التاريخ، و سوف يكون لهما اليوم و غدا و الى الأبد شرف احياء نضالهما المشترك من أجل القضاء على اعداء القوميتين.. اعداء الشعوب و الانسانية جمعاء.. الاستعمار و

اتفاقية 11 من آذار(مارس) 1970

الصهيونيـة و التخلـف و شـرف الاسـهام المشـترك في دعـم أسـس الكفاح الانساني من أجل التحرر و التقدم و ترسخ حضارة العصـر على أسس الحق و المساواة و العدل بين الشعوب كافة.

فالى نضال مشترك .. و امال مشتركة و انتصارات قومية و انسانية مشتركة.

مجلس قيادة الثورة

1970-03-11

ملحق رقم (3)

قانون الحكم الذاتي لعام 1974



قانون الحكم الذاتي
11 اذار (مارس) 1974

أيها الشعب العظيم

ياجماهير أمتنا المجيدة

تأكيدا لروابط المواطنة و الأخوة التاريخية بين أبناء العراق من العرب و الأكراد و الأقليات المتآخية وانسجاما مع المباديء الديمقراطية لثورة السابع عشر من تموز (يوليو)، و وفاء بعدها و تطبيقا لبيان الحادي عشر من اذار (مارس) لسنة 1970، و لم تضمنه ميثاق العمل الوطني ، و تعزيزا للنضال المشترك و المصالح المشتركة لجميع أبناء الشعب، و لما ناضلت من أجله و دعت اليه كل القوى الوطنية والقومية التقدمية.. قرر مجلس قيادة الثورة .. تطبيق الحكم الذاتي في منطقة كردستان. ان تطبيق الحكم الذاتي في المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد، و على أسس ديمقراطية يوفر السبل الكفيلة لممارسة شعبنا الكردي كامل حقوقه القومية المشروعة.. في اطار الوطن الواحد.. و في ظل علاقات الأخاء و المساواة و المكتسبات التي حققها الثورة للجماهير في سائر الميادين ، و يدرا عنها مكائد الاستعمار و القوى الرجعية. كما ان ممارسة أبناء شعبنا الكردي الكاملة في الهيئات الوطنية و ضمان الحقوق الثقافية للاقليات المتآخية ، وفقا للقوانين التي شرعتها ثورة السابع عشر من تموز (يوليو)، و في ظل مبادئها و مؤسسات الديمقراطية و في اطار العمل المشترك للجبهة الوطنية و القومية لكفيل بازالة الحيف الذي لحق بأبناء شعبنا الكردي و بالأقليات المتآخية ابان العهود الديكتاتورية و الرجعية و سياستها الشوفينية و الاستبدادية و احداث نهضة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية شاملة في منطقة كردستان، و يفتح الآفاق الواسعة لكل ابناء الشعب للمضي قدما و بثقة وطيدة و بروح الطمأنينة و العمل البناء على طريق التحولات الديمقراطية و التقدمية و صولا الى بناء الاشتراكية.

قرار رقم 247

تعديل الدستور المؤقت

استنادا الى أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة و الستين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 11-03-1974 اعديب الدستور المؤقت الصادر بتاريخ 16 تموز (يوليو) 1970 على النحو التالي :

تضاف الفقرة التالية الى مادة الثامنة:

ج. تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقا لما يحدده القانون. ينفذ هذا العديل الدستوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة 1394 الهجرية ، المصادف لليوم الحادي عشر من شهر اذار (مارس) لسنة 1974 الميلادية.

أحمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

استادا الى الفقرة (أ) من المادة الثانية و الأربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 11 -03 1974 .

قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق

الباب الأول

أسس الحكم الذاتي

الفصل الأول

الأسس العامة

المادة الأولى:

أ. تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي و تسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون.

ب. تتحدد المنطقة حيث يكون الأكراد غالبية سكانها و يثبت الأمين العام حدود المنطقة وفقا لما جاء في بيان 11 اذار (مارس).

و تعتبر قيود احصاء عام 1957 أساسا لتحديد الطبيعة القومية الأغلبية السكانية المطلقة في الأماكن التي سيجري فيها الاحصاء العام.

ج. تعتبر المنطقة وحدة ادارية واحدة لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في اطار الوحدة القانونية و السياسية و الاقتصادية للجمهورية العراقية. و تجري التقسيمات الادارية فيها و تدار وفقا لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون.

د. المنطقة جزء لا يتجزء من أرض العراق. و شعبها جزء لا يتجزء من شعب العراق.

ه. تكون مدينة أربيل مركزا لادارة الحكم الذاتي.

و. هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية.

المادة الثانية:

أ. تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة.

ب. تكون اللغات العربية و الكردية لغتي التعليم للأكراد في المنطقة في جميع مراحله و مرافقه، و يتم ذلك وفقا للفقرة (ه) من هذه المادة.

ج. تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية و تدرس اللغة الكردية الزاميا.

د. لأبناء المنطقة كافة حق اختيار المدارس التي يرغبون التعلم فيها بصرف النظر عن لغتهم الأم.

ه . يخضع التعليم في جميع مراحله، في المنطقة للسياسة التربوية و التعليمية العامة للدولة.

المادة الثالثة :

أ. حقوق و حريات أبناء القومية العربية و الأقليات في المنطقة مصونة وفق أحكام الدستور و القوانين و القرارات الصادرة بشأنها و تلتزم ادارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها.

ب. يمثل أبناء القومية العربية و الأقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسب عددهم الى سكان المنطقة، و يشاركون في تولي الوظائف العامة وفق القوانين و القرارات المنظمة لها.

المادة الرابعة :

القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون، و تشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزء من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية.

الفصل الثاني

الأسس المالية

المادة الخامسة :

المنطقة وحدة مالية مستقلة ضمن وحدة مالية الدولة.

المادة السادسة :

للمنطقة ميزانيات خاصة يجري اعدادها و تنظيمها و المصادقة عليها وفق القواعد و الأسس المعمول بها في القوانين المرعية.

المادة السابعة :

تتكون ميزانية المنطقة من الميزانيات التالية :

- الميزانية الاعتيادية للمنطقة.
- ميزانيات مجالس الوحدات الادارية.
- ميزانيات المجالس البلدية.
- الخطة السنوية.

المادة الثامنة :

تتألف موارد ميزانيات المنطقة من العناصر التالية :

أ. الموارد الذاتية و تتكون من :

1. الايرادات المقررة للبلديات، الادارة المحلية في المنطقة، بموجب القوانين المرعية.
2. أثمان المبيعات و أجور الخدمات العائدة للدوائر و المؤسسات و المصالح المرتبطة بالحكم الذاتي اداريا و ماليا.
3. الحصة المقررة من أرباح المصالح و المؤسسات المشمولة بميزانية المنطقة.
4. ضريبة العقار الاساية و الاضافية ضمن المنطقة.
5. ضريبة الأرض الزراعية و حصة الاصلاح الزراعي من المحاصيل ضمن المنطقة.
6. ضريبة العرصات ضمن المنطقة.
7. ضريبة التركات.
8. الرسوم المقررة ، بموجب قانون رسوم التسجيل العقاري.
9. رسوم المحاكم و الغرامات التي تفرضها.

10. رسوم الطوابع المالية.
11. رسوم تسجيل السيارات و نقل ملكيتها.
12. ما يخصص في الميزانية الاعتيادية للدولة و المنهاج الاستثماري السنوي من خطة التنمية القومية لتغطية نفقات ميزانية المنطقة بما يضمن نموها و تطورها المتوازن مع كافة ارجاء الجمهورية العراقية.

المادة التاسعة :

تخضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان المالية و التدقيق المركزي.

الباب الثاني

هيئات الحكم الذاتي

الفصل الأول

المجلس التشريعي

المادة العاشرة

المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة و يتحدد تكوين و تنظيم العمل فيه بقانون.

المادة الحادية عشرة:

أ. ينتخب المجلس التشريعي رئيسا و نائبا للرئيس و أمينا للسر من بين أعضائه.

ب. تنعقد جلسات المجلس بحضور اغلبية عدد أعضائه و تتخذ قراراته بأغلبية عدد الحاضرين الا اذا نص على خلاف ذلك هي القانون أو في قانون المجلس التشريعي.

المادة الثانية عشرة:

يمارس المجلس التشريعي في حدود الدستور و القوانين الصلاحيات التالية :

أ. وضع نظامه الداخلي.

ب. اتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة و النهوض بمرافقها الاجتماعية و الثقافية و العمرانية و الاقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة.

ج. اتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر شبه الرسمية و المؤسسات و المصالح ذات الطابع المحلي بعد التشاور مع الجهات المركزية المختصة.

ه. اقرار مشروعات الخطط التفصيلية التي يعدها المجلس التنفيذي في الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية و المشاريع الانمائية و شؤون التربية و التعليم و الصحة و العمل، وفقا لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة و متطلبات تطبيقه، و رفعها الى الجهات المركزية المختصة للبت فيها.

و. الموافقة على الميزانيات الاعتيادية للمنطقة، بعد تصديقها من المجلس التنفيذي، و رفعها الى الجهات المركزية للبت فيها.

ز. ادخال التعديلات على الميزانية الاعتيادية للمنطقة، بعد التصديق عليها، و يجري ذلك في حدود المبالغ المخصصة و الاغراض التي خصصت لها، على أن لا يتعارض ذلك مع القوانين النافذة.

ح. مناقشة و مساءلة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم.

الفصل الثاني

المجلس التنفيذي

المادة الثالثة عشرة:

ا. المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لادارة الحكم الذاتي في المنطقة.

ب. يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس و نائبه و عدد من الاعضاء مساو لعدد الادارات الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة او يزيد عليه.

ج. يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة و تشكيل المجلس التنفيذي.

د. (1) يكون نص الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة البند رقم (1) الفقرة، و تضاف اليه البنود (2، 3، 4،) على النحو التالي:

(2) عند شغور منصب نائب رئيس المجلس التنفيذي، أو أحد أعضائه يرشح رئيس المجلس من تتوافر فيه شروط العضوية لآشغال المنصب الشاغر، و يصدر مرسوم جمهوري بتعيين المرشح، بعد حصوله على ثقة المجلس التشريعي بأغلبية عدد أعضائه.

(3)يعتبر مستقير من وظيفته، رئيس أو عضو المجلس التنفيذي، اذا كان يشغل وظيفة عامة، و ذلك منذ صدور المرسوم الجمهوري بتشكيل المجلس.

(4) يعتبر مدة العضوية في المجلس التنفيذي، خدمة فعلية في الدولة لجميع الأغراض.

ه. يكون رئيس و أعضاء المجلس التنفيذي بدرجة الوزير.

و. لرئيس الجمهورية اعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه و في هذه الحالة يعتبر المجلس منحلا.الأمور الجارية فقط الى حين تشكيل مجلس جديد على الا يتجاوز ذلك مدة اقصاه خمسة عشر يوميا.

المادة الرابعة عشرة:

أ- (1) ترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس.

(2) رئيس المجلس التنفيذي هو الرئيس التنفيذي الأعلى في المنطقة لادارات الحكم الذاتي و الدوائر المرتبطة بها و تصدر بأسمه القرارات و الأوامر.

ب- يستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بالمكاتب التالية :

- مكتب المجلس التنفيذي.

- مكتب المتابعة و التفتيش.
- مكتب الاحصاء و التخطيط.
- (1) ادارة الشؤون الداخلية – مجالس الوحدات الادارية و الدفاع المدني و الأحوال المدنية.

(2) ادارة التربية و التعليم.

(3)ادارة الزراعة و الصلاح الزراعي.

(4) ادارة الاشغال و الاسكان.

(5)ادارة الثقافة و الشباب.

(6)ادارة البلديات و المصايف.

(7)ادارة الشؤون الاجتماعية.

(8)ادارة الشؤون الاقتصادية و المالية.

ت– يتحدد اختصاص الادارات التالية على النحو الأتي:

- ادارة الشؤون الداخلية: مجالس الوحدات الادارية و الدفاع المدنيو الاحوال المدنية.
- ادارة الشؤون الاجتماعية : الصحة و العمل و الشؤون الاجتماعية.
- ادارة الشؤون الاقتصادية و المالية: الدوائر المالية و المرافق التجارية و الصناعية المحلية.

د– (1) يتولى مسؤولية الادارات الوارد ذكرها في الفقرة السابقة اعضاء من المجلس التنفيذي يدعون (الأمناء العامون) و يكون لكل منهم نائب يعين بدرجة خاصة.

(2) الأمين العام هو الرئيس التنفيذي الأعلى في ادارته و تصدر بأسمه القرارات و الأوامر.

ه– يرتبط الأمناء العامون برئيس المجلس التنفيذي.

المادة الخامسة عشرة:

يمارس المجلس التفيذي الصلاحيات التالية :

أ. ضمان تنفيذ القوانين و الأنظمة.

ب. الالتزام بأحكام القضاء.

ج. اشاعة العدالة و حفظ الأمن و النظام العام و حماية المراقف العامة الوطنية و المحلية و أموال الدولة وفقا لأحكام القانون.

د. اصدار القرارات التشريعية المحلية.

ه. اعداد مشروعات الخطط التفصيلية للشؤون الاقتصادية و الاجتماعية و المشاريع الانمائية و شؤون التربية و التعليم و الصحة و العمل وفقا لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة و متكطلبات تطبيقها و رفعها الى المجلس التشريعي للتصديق عليها.

و. الاشراف على المراقف و المؤسسات العامة المحلية في المنطقة.

ز. تعيين موظفي ادارة الحكم الذاتي الذين لا يتطلب تعيينهم اصدار مرسوم جمهوري أو موافقة رئيس الجمهورية، وفق قوانين الخدمة و الملاك، و تسري عليهم أحكام القوانين المطبقة على الجمهورية العراقية، على ان يكون الموظفون في التقسيمات الادارية التي تسكنها أغلبية كردية من الأكراد أو ممن يحسنون اللغة الكردية مع مراعات ما جاء في المادة الثانية من هذا القانون.

ح. تنفيذ الميزانية الاعتيادية للمنطقة وفق القوانين و الأسس المعتمدة في النظام المحاسبي للدولة.

ط. اعداد تقرير سنوي عن أوضاع المنطقة يرفع لرئيس الجمهورية و للمجلس التشريعي.

ي. اعداد تخمينات مشروع الميزانية الاعتيادية للمنطقة و رفعها الى المجلس التشريعي.

الباب الثالث

العلاقة بين السلطة المركزية و ادارة الحكم الذاتي

المادة السادسة عشرة :

ما خلا الصلحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي وفقا لأحكام هذا القانون تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية الى الهيئات المركزية او من يمثلها.

المادة السابعة عشرة :

أ. ترتبط تشكيلات الشرطة و الأمن و الجنسية و المرور في المنطقة بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية و تسري على منتسبيها احكام القوانين و الأنظمة و التعليمات المطبقة في الجمهورية العراقية.

ب. لرئيس المجلس التنفيذي ، بعد التشاور مع وزير الداخلية ، ان يعهد الى التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بواجبات ضمن المنطقة في حدود وظائفها و في اطار السياسة العامة للدولة و له ان يخول ذلك الى الأمين العام لأدارة الشؤون الداخلية.

ج. يعين و ينقل مديرو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بأمر وزير الداخلية بعد التشاور مع رئيس المجلس التنفيذي.

خ. ينقل منتسبو الشرطة ضمن المنطقة بأمر من أمين ادارة الشؤون الداخلية أو من يخوله مع مراعاة ما جاء في الفقرة (ج)من هذه المادة.

د. يعين و ينقل منتسبو التشكيلات الوارد في الفقرة (أ) من هذه المادة وفق القواعد و الصلاحيات المعمول بها في الجمهورية العراقية مع مراعاة ما جاء في الفقرة السابقة.

المادة الثامنة عشرة:

أ. دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها و تمارس عملها في حدود اختصاصاتها، و لهيئات الحكم الذاتي رفع تقارير عنها الى الوزارة التابعة لها.

ب. للسلطة المركزية في حدود اختصاصاتها التوجيه العام للادارات المحلية الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشر من هذا القانون.

ج. (ألغيت).

د. تبلغ قرارات هيئات الحكم الذاتي الى وزير العدل فور صدورها.

ه. يحضر رئيس المجلس التنفيذي اجتماعات مجلس الوزراء.

المادة التاسعة عشرة:

أ. تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي محكمة تمييز العراق في هيئة خاصة تتكون من رئيس المحكمة و أربعة أعضاء يختارهم اعضاء محكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ب. لوزير العدل ان يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة، الوارد ذكرها في الفقرة السابقة لمخالفتها الدستور او القوانين أو الأنظمة و ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بها.

ج. الطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة يوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيها.

د. تفصل الهيئة في الطعن خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تأريخ تقديمه اليها. و تكون قراراتها قطيعة.

ه. تعتبر قرارات هيئات الحكم الذاتي التي تقرر هيئة الرقابة عدم مشروعيتها ملغاة كلا أو جزءأ من تاريخ صدورها و تزال جميع الآثار القانونية التي تترتب عليها.

و. تبلغ هيئة الرقابة قراراتها الى الجهة الطاعنة و الى رئيس المجلس التشريعي و المجلس التنفيذي و تنشر في الجريدة الرسمية.

المادة العشرون:

أ. لرئيس الجمهورية ان يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف اعضائه، أو عدم توافر النصاب القانوني

خلال ثلاثين يوما من تاريخ دعوته للانعقاد، أو بسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة من هذا القانون.

ب. في حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته الى حين انتخاب المجلس التشريعي الجديد في مدة أقصاها تسعون يوما من تاريخ صدور المرسوم الجمهوري بحله.

المادة الحادية و العشرون :

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة 1394 الهجرية المصادف لليوم الحادي عشر من شهر اذار (مارس) لسنة 1974 الميلادية.

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة



ملحق رقم (4)

اتفاقية الجزائر بين العراق و ايران



نص اتفاقية الجزائر

في 6 آذار(مارس)1975

تطبيقا لمباديء سلامة التراب و حرمة الحدود و عدم التدخل في الشؤون الداخلية، قرر الطرفان الساميان المتعاقدان:

- اجراء تخطيط نهائي لحدودها البرية، بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة 1913 و محاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914 .
- تحديد حدودهما النهرية حسب خط (الثالوك) و هو خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند خفض المنسوب ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية في شط العرب حتى البحر.
- بناء على هذا يعيد الطرفان الأمن و الثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة، و يلتزمان بأجراء رقابة مشددة و فعالة على حدودهما، و ذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت.

- اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المباشرة أعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل، وبالتالي فان أي مساس باحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر، و سيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بوميدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذا القرار. و يعلن الطرفان رسميا ان المنطقة يحب ان تكون في مأمن من أي تدخل خارجي.

ملحق رقم (5)

مشروع قانون فرض العقوبات الاقتصادية على العراق من قبل مجلس النواب الأمريكي لعام 1988



مشروع قانون فرض العقوبات الاقتصادية على العراق بسبب استخدامه السلاح الكيميائي ضد الشعب الكردي

الكونكرس المائة

في مجلس النواب 13 ايلول 1988

االجلسة الثانية

الى : اللجان البرلمانية لشؤون المصارف و المالية و الشؤون البلدية و الخارجية و الطرق و المواصلات

لائحة قانون: قانون منع الابادة العنصرية

يسن قانون منع الابادة العنصرية. من مجلس الشيوخ و النواب للولايات المتحدة الامريكية في جلسة مجتمعة.

المادة الاولى: يسمى هذا القانون : قانون منع الابادة العنصرية للعام 1988

المادة الثانية : الاسباب الموجبة للوقائع

أ. الشعب الكردي هو عنصر بشري ذو خصائص عرقية متميزة يبلغ تعداده عشرين مليون . و هو ذو تاريخ عريق و تراث ثقافي غني .

ب. هناك عدد يتراوح بين ثلاثة ملايين و أربعة منه هم مواطنون عراقيون ، يقطنون الجزء الشمالي من البلاد العراقية .

ج. يشن الجيش العراقي حملات لاخلاء المناطق الكردية في العراق من سكانها بتدميره القرى الكردية في جزء كبير من شمال العراق . كما يعمد الى قتل السكان المدنيين .

د. هناك دلائل لا مطعن فيها بأن الجيش العراقي استخدم و ما زال يستخدم الاسلحة الكيميائية ضد الثوار الكرد و المدنيين العزل سواء بسواء.

ه. لجأ عشرات الالوف من الاحياء الناجين من هجمات الجيش العراقي الى الاراضي التركية .

و. ان استخدام العراق الاسلحة الكيميائية هو خرق فاضح عظيم الخطر لمباديء القانون الدولي .

ز. و أن الحملات العسكرية العراقية ضد الشعب الكردي هي عمل اعمال الابادة العنصرية كما تبدو و هي جريمة تثير النفرة و الاشمئزاز في نفوس المتمدنين في كل مكان فضلا عن انه عمل محرم بموجب قواعد القانون الدولي.

المادة الثالثة:

أ. العقوبات المتخذه على العراق :

على أي مدير تنفيذي أمريكي، أو أي ممثل لها في سائر الدوائر المالية التي كانت الولايات المتحدة عضوا فيها، ان يصوت ضد أي قرض يطلبه العراق.

ب- لا تقدم الولايات المتحدة اية مساعدات يطلبها العراق و لا تعقد معه اي صفقة بيع لاي مهمات عسكرية، و لا يمنح اعتمادات مالية له و لا ضمانات بأي اعتمادات يطلبها.

ج. لا يباع من العراق و لا ينقل اليه بأي صورة كانت، اي بضاعة خاضعة لرقابة التصدير من قبل اي وكالة او منظمة تابعة للامم المتحدة.

د. لا يستورد من العراق الى الولايات المتحدة اي مقدار من النفط أو المشتقات النفطية العراقية.

المادة الرابعة: (التأجيل)

لرئيس الولايات المتحدة ان يؤجل تنفيذ العقوبات المصرح بها في المادة الثالثة اذا ما اثبت أو شهد بالكتابة لرئيس مجلس النواب (الكونكريس) و رئيس لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الولايات المتحدة بان :

- العراق لا يرتكب جناية الابادة العنصرية ضد الشعب الكردي في العراق.
- ان العراق لا يستخدم السلاح الكيميائي المحرم استعماله بموجب اتفاق للعام 1925. و انه قد زود بضمانات موثوقة بان العراق لن يستخدم هذا السلاح.

المادة الخامسة: (تقدير الموقف التركي)

يتوجه الكونكرس بالثناء على الحكومة التركية لقرارها الانساني، باستضافة الالاف من الكرد الذين هربوا من عمليات الابادة العنصرية في العراق. و هو يرجو الرئيس ابلاغ الحكومة التركية بهذا التقدير .

المادة السادسة: (المعونة للاجئين الكرد)

يرى الكونكرس وجوب قيام الولايات المتحدة بتأمين المساعدات للكرد اللاجئين الذين هم الان في حاجة الى الرعاية الطبية و المعونة الانسانية.

المادة السابعة: (الامم المتحدة)

يطلب الكونكرس من وزير الخارجية الامريكية ان يحيط علما مجلس الامن التابع للامم المتحدة – فورا بمسألة استخدام العراق الغاز السام ضد مواطنيه و معظمهم مدنيون لا يملكون وسيلة للدفاع عن انفسهم، و يطلب استنادا الى قرار مجلس الامن المرقم (620) اتخاذ الاجراءات الفعالة و المناسبة بحق العراق لتكراره اسخدام السلاح الكيميائي .

المادة الثامنة: (تاريخ سريان مفعول القانون) يوضع موضع التنفيذ حال سنه.

صورة مصادق عليها من أمين سر الكونكرس وولتر . جي . ستيوارت

ملحق رقم (6)

نص قرار مجلس الأمن 688



نص القرار المرقم 688 الذي توصل اليه مجلس الأمن في 5 نيسان 1991

ان مجلس الامن:

مستندا الى الفقرة السابعة، من المادة الثالثة من ميثاق الامم المتحدة - وواضعا نصب عينه واجباته و مسؤولياته التي نص عليها الميثاق، و مدفوعا بقلقه الشديد بسبب عمليات القمع التي يتعرض لها السكان المدنيون العراقيون في انحاء عديدة من العراق ، و من ذلك شمولها في الاونة الاخيرة المناطق الكردية المأهولة ، الامر الذي ادى الى تدفق جموع غفيرة من اللاجئين نحو الحدود التركية و عبورها، مما استتبع ذلك من غارات عبر الحدود من شأنها تهديد السلم و الامن الدوليين في المنطقة.

و احساسا منه بالاسى الغامر لما يعانيه الانسان هناك من أهوال.

و بعد تأمل في التقريرين رفعها ممثلا فرنسا و تركيا لدى الامم المتحدة بتاريخ 4 من نيسان (ابريل) 1991 و 3 منه برقم 22442 \ س و 22435 \ س على التوالي . و كذلك بتأمل في التقريرين اللذين رفعها ممثل جمهورية ايران الاسلامية الدائم لدى الامم

المتحدة بتاريخ 3 و 4 من نيسان 1991 و قد سجلا برقم 22436 \س و 22447 \س على التوالي.

يعيد تاكيده بالتزام الدول الاعضاء كافة بالامن و السلامة و الاستقلال السياسي للعراق و لسائر دول المنطقة و واضعا نصب عينه تقرير السكرتير العام المرقم 22366\س. المؤرخ في 5 من اذار (مارس) 1991 يقرر ما يلي:

- يدين مجلس الامن عمليات القمع التي يعانيها السكان المدنيون العراقيون في انحاء كثيرة من تلك البلاد. وقد شمل في الايام الاخيرة المناطق الكردية المأهولة.

  و ان هذا يؤدي الى تهديد السلم و الامن الدوليين في المنطقة.

- يطلب المجلس من العراق وقف عمليات القمع هذه، اسهاما منه في ازالة الخطر الذي يهدد السلم و الامن في المنطقة. و يعرب المجلس في الوقت عينه عن امله في قيام حوار علني حول ضمان حقوق الانسان . و حقوق المواطنين العراقيين السياسية كافة.

- و يشدد على العراق - بلزوم السماح بدخول فوري للمنظمات الدولية الانسانية، وبالاتصال بكل من يحتاج الى معونتها في اي جزء من اجزاء العراق. و بتوفيره لها كل ما يلزم من التسهيلات للقيام بواجباتها.
- و يطلب من السكرتير العام، ادامة بذل الجهود الانسانية في العراق. و ان يقوم فورا بايعاذ بعثة اخرى الى المنطقة اذا اقتضى الامر- و لتقديم تقرير عن محنة السكان المدنيين العراقيين، و لا سيما الكرد منهم الذين يعانون كل نوع من انواع الاضطهاد على يد السلطات العراقية.
- و يطلب ايضا من السكرتير العام ، استخدام كل ما هو تحت تصرفه من الموارد، و بضمنها موارد منظمات الامم المتحدة ذات العلاقة لسد احتياجات اللاجئين العراقيين العاجلة، و كذلك للسكان العراقيين المشردين.
- و يناشد الدول الاعضاء و المنظمات الانسانية كافة، المساهمة في عمليات الاغاثة الانسانية.

- و يطلب من العراق التعاون مع السكرتير العام من أجل تحقيق هذه الغايات .
- و يقرر ابقاء الموضوع في جدول اعماله.

الملحق رقم (7)

نص برقية السيد مسعود البارزاني بعد فرز الاصوات في انتخابات العام 1992



نص البرقية التي وجهها السيد مسعود البارزاني الى أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني أثر اذاعة نتائج الانتخابات العامة

من: مسعود البارزاني

الى: جميع الفروع و اللجان و الكوادر في الحزب الديمقراطي الكردستاني .

من موقع المسؤولية أشكر جهودكم المبذولة في سبيل رفع راية حزبنا المناضل. كما تعرفون ان نتائج البرلمان هي 51٪ لحزبنا و 49٪ للاتحاد الوطني الكردستاني و قد ظهرت هذه النتيجة مع الاسف الشديد نتيجة التزوير و الخروقات في وقت الانتخاب بحيث فقدت أهميتها الجوهرية و أصبحت بدون قيمة الا في نقطة واحدة و هي انها تمت بسلام و بدون أية مشكلة. و قد ساد الشعب الكردي جو ديمقراطي خلالها و كان هذا مبعث فخر و اعتزاز لنا جميعا.

ان فكرة الانتخابات تعود لنا و كنا ننوي من خلالها وضع الأسس الديمقراطية.الا ان الخروقات و عمليات لتزوير باتت واضحة

للجميع ولذلك قررنا ان لا نعترف بنائج الانتخابات لأن الغدر و التزوير اضاعا كل شيء. و خشية من تشويه سمعة الشعب الكردي و عدم اضاعة هذه الفرصة التاريخية التي أعطت طابعا ايجابيا للعالم كله توصلنا الى هذا:

اذا الغينا النتائج فسنكون مسؤولين أمام التاريخ عن هذا الخطأ الكبير و عن ضياع فرصة كبيرة للشعب الكردي. فكان علينا ان نواجه احد خيارين:

اما المجازفة بمصير الشعب الكردي و تاريخه بالغاء نتائج الانتخابات.

و اما البحث عن مخرج لهذه الفضيحة.

و لذلك قررنا بالاتفاق مع الاتحاد الوطني ان نجد حلا و هو اعلان نتائج الانتخابات. و بالرغم من فوز حزبنا بها. فأنا شخصيا لا أعترف بها و أعتبرها غير صحيحة . فالعملية هي اتفاق و ليس نتائج انتخابية و لا أريد ان نتصورها فوزا و لكنها تضحية في سبيل هذا الشعب. و أني بصفتي هذه - لست مستعدا لقيادة

الحركة الكردية في العراق ان لم تجر الانتخابات بحرية و ديمقراطية و بشكل نظيف.

الاتفاق بيننا و بين الاتحاد الوطني هو كالاتي:-

- تجري الانتخابات العامة في وقت لاحق.
- يختار القائد بالاتفاق.
- مناصفة أعضاء البرلمان.
- رئيس البرلمان يكون من الحزب الديمقراطي الكردستاني و نائبه من الاتحاد الوطني.
- رئيس المجلس التنفيذي يكون من الاتحاد و نائبه من الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- تشارك الاحزاب الاخرى في الجهاز التنفيذي.

و أكرر مرة أخرى بأن هذا الاتفاق لا يعني قبولا بنتائج الانتخابات لان جميع الاطراف كانت لديهم شكوى على الخروقات و التزوير الكبير الذي حصل.

لم يكن بوسعنا القول بوجوب الغاء نتائج الانتخابات بسبب سمعتنا في الخارج و صداها السلبي مع الشعب الكردي و رغبته في المحافظة على سمعته الخارجية. و سوف نعد لأي انتخابات مقبلة جميع المستلزمات الضرورية الكفيلة بمنع التزوير.

ان موقف الاحزاب الحليفة الاخرى كان على مستوى المسؤولية التاريخية. فقد فسحوا المجال لتشكيل هذا البرلمان لمدة أربعة أشهر لحين اجراء انتخابات جديدة و نحن نقدر عاليا النتائج كما ظهرت و هي 51 بالمائة للبارتي و 49 بالمائة للاتحاد الوطني. تم اجراء اتفاق بين الطرفين على تشكيل برلمان مشترك بخمسين مقعدا لكل من الحزبين المتنافسين. الا أن الحاكم المشرف لم يعلنها بشكل جيد لذلك أستوجب التوضيح.

و نحن ندعوكم الى ابقاء معنوياتكم عالية و عدم التصور بأي شكل من ألاشكال بان حقوقنا قد سلبت أو اننا خسرنا، بل هي أيضا تضحية اخرى من أجل الشعب الكردي و عليكم أن تهيئوا انفسكم من الان للاستفادة من الاخطاء السابقة في الانتخابات القادمة حماية لراية حزبنا و لاسم البارزاني الخالد و علينا

المحافظة على الروح الاخوية في هذه المرحلة بيننا و بين الاخوة في الاتحاد الوطني و جميع الاخوة في الجبهة الكردستانية و التزامنا معهم يزداد الان أكثر من أي وقت مضى، كافة الاعمال يجب ان يهدف الى تقوية صفوف الشعب الكردي .

وهذه هي ثمرة دماء شهدائنا الابرار

و هذا هو الايضاح للبيشمركة و الكوادر و اصدقاء البارتي و الشعب الكردي العزيز.

مسعود البارزاني في 23 ايار (مايو) 1992

(بمدى علمنا لم يصدر بيان مماثل من الاتحاد الوطني بشأن الانتخابات الا ان قيادة الحزب قبلت بهذا الترتيب المقترح على ما يظهر .و لكن الى حين كما ظهر فيما بعد)..



الملحق رقم (8)

النص الكامل لبيان اعلان الفيدرالية في كردستان العراق



بيان اعلان الأتحاد الفيدرالي

عندما وضعت الحرب العالمية أوزارها تطلعت الأمة الكردية كسائر الأمم الرازحة تحت الحكم العثماني الى اقامة كيان خاص بها. تكون ضمنه سيدة نفسها. و لكن شاءت المصالح المتعددة الجوانب للقوى المنتصرة في تلك الحرب المالكة لمفاتيح الحل و الربط لا أن تحرم هذه الامة العريقة من حقها المشروع في الاستقلال فحسب بل انها قسمت بين خمسة كيانات مجاورة رغم احتجاجات و ثورات هذه الأمة المظلومة. و رغم اعتراف المادتين 63 و 64 من القسم الرابع من معاهدة سيفر (Severe)المعقودة في 10 آب (اغسطس) 1920 ، بحق الأمة الكردية في حكم ذاتي يتحول خلال سنة الى استقلاق تام لدولة كردية تضم جميع أجزاء كردستان بضمنها كردستان الجنوبية التي عرفت فيما بعد، و بعد تأسيس الدولة العراقية بكردستان العراق، ان شاء سكانها الانضمام الى تلك الدولة المستقلة الا ان تلك الآمال أجهضت في معاهدة لوزان المنعقدة بتاريخ 24 حزيران (يونيو) 1923 ثم ألحقت ولاية الموصل بالعراق في 16 كانون الأول (ديسيمبر) 1935 (الجلسة 37)، بالرغم من أن اللجنة المشكلة من قبل عصبة الأمم المتحدة

كانت قد أقرت في الصفحة السابعة و الخمسين من تقريرها بأن (حقائق الوضع السكاني تقوم على الاعتراف بأنشاء دولة كردية مستقلة لأن الكرد يشكلون خمسة أثمان السكان) و أكتفت عصبة الأمم باشتراك تمتع الكرد بحقهم في الادارة و العدالة و المؤسسات اللغوية.

هكذا و رغم ثورة الشعب في كردستان الجنوبي بقيادة الشيخ محمود الحفيد و اعتراف الحكومة البريطانية به حكمدارا للمرة الاولى في سنة 1919 الميلادية و للمرة الثانية في سنة 1922 فان هذا الجزء من كردستان قد ألحق قسرا و بالضد من ارادة سكانه بالدولة العراقية حديثة التكوين، و قد حاولت حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا طمأنة الشعب الكردي عندما قدمت الحكومة العراقية – و هي تحت الانتداب البريطاني – وعدا تضمنه تصريحهما الرسمي المشترك الذي يعترف بحق الكرد الذين يعيشون داخل حدود العراق في اقامة حكومة كردية ضمن هذه الحدود و تأمل الحكومتان ان العناصر الكردية على اختلافها ستتوصل .. الى اتفاق فيما بينها حول الشكل الذي ترغب ات تقوم تلك الحكومة و حول الحدود التي ترغب ان تمتد اليها و ان يرسلوا موفدين ذوي صلاحيات الى بغداد للتداول في العلاقات

الاقتصادية و السياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية و الحكومة العراقية و لكن هذه الوعود بقيت حبرا على ورق.

و عندما قبل انضمام العراق الى عصبة الأمم في 3-10-1933 علق ذلك القبول على شرط تقيد العراق بالتزامات وضعتها عصبة الأمم، تلك هي الالتزامات ذات الاهتمام الدولي الواردو في البنود الستة عشر لتصريح الحكومة العراقية الصادر في 30 أيار _ مايو- 1932، و من تلك الشروط وجوب احتلام العراق للحقوق الانسانية و الثقافية و الادارية للكرد و الأقليات القاطنين في ألوية: الموصل، اربيل، كركوك و السليمانية. و هذا التصريح لا زال ساري المفعول اذ نقلت حقوق و التزامات عصبة الامم الى هيئة الامم المتحدة و ذلك بموجب القرار الأخير لمجلس عصبة الامم في 18 نيسان (ابريل) 1946، و قضت المادة 16 من ذلك التصريح بوجوب تقيد العراق ببنوده و عدم مخالفتها بموجب أي قانون داخلي و عدم جواز تعديلها الا بموجب اتفاق بين العراق و مجلس عصبة الامم و بأكثرية الأصوات، كما تخضع المنازعات حول تفسير بنود التصريح الى حكم محكمة العدل الدولية الدائمة.

و هكذا فان استقلال العراق و وحدة أراضيه أصبحتا مرهونتين باحترام العراق لبنود ذلك التصريح. و لكن الحكومات العراقية

المتعاقبة خرقت بشكل صارخ تلك الالتزامات و ثبت ذلك الخرق بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 688 في 5 – 4 –1991 و بقرار لجنة حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة (المجلس الاقتصادي و الاجتماعي) في الدورة 48 رقم القرار 1992 –71 في 5 آذار (مارس) 1992.

ان تاريخ شعبنا الكردي في العراق حافل بالانتفاضات و الثورات، ففي 11 ايلول (سبتمبر) 1961 امتشق هذا الشعب بقيادة الزعيم الخالد مصطفى البارزاني سلاحه مرة أخرى بعد ان نكثت حكومة عبد الكريم قاسم بوعودها و أخلت بالمادة الثالثة من الدستور المؤقت الصادر بعد ثورة 14 تموز (يوليو) 1958 و التي اعتبرت العرب و الكرد شركاء في الوطن العراقي. فكانت ثورة قومية تجسد مطالب شعبنا و تطلعاته المشروعة. و بالرغم من الانتكاسة المؤقتة في عام 1975 على اثر مؤمراة دولية أدت الى توقيع اتفاقية الجزائر ، التي باع فيها صدام حسين جزء من أرض العراق لقاء قمع الثورة الكردية، فان شعبنا الأبي سرعان ما استأنف ثورته و واصل نضاله ليثبت للعالم أجمع أنه شعب أبي لا يقهر.

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة على عدم جواز الحرمان من التمتع بالحقوق الأساسية للانسان و بكرامة الفرد و قدره و بما للرجال و

النساء و الأمم كبيرهـا و صغيرهـا مـن حقـوق متسـاوية - ديباجـة الميثاق (الغايات) - كما نصت الفقـرة 6 مـن الفصـل الأول علـى (اقامة العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبـدأ الـذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب و بأن يكـون لكـل منـهما حق تقرير مصيرها) .و تـأكد حـق الشـعوب في تقريـر مصيرهـا بشكل واضح في الفقرة الأولى من المادة الأولى من العهدين الدوليـين الخـاصيين ب(الحقـوق الاقتصاديـة و الثقافيـة و الاجتماعيـة) و ب(الحقوق المدنية و السياسية) الصادرين عن الجمعية العامـة للامم المتحدة في عـام 1966 و الذيـن انضـم اليـهما العـراق في 25 كانون الثاني (يناير)1971 حيث اكدتا (حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها و حرية تقريـر مركزهـا السياسـي). و حـين مـددت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة المباديء التي تعمل هذه الهيئة وفقها لتحقيق غاياتها جعلت تمتع أعضاء الأمم المتحدة بالحقوق و الامتيازات - و منـها طبعـا احـترام السـيادة و وحـدة الآراضـي - المترتبة لها بموجب الميثـاق، مرهونـا بوفـاء الأعضـاء بالالتزامـات المترتبة عليهم وفق ذلك الميثاق.

لقد كان شعبنا يعبر عن حسن نيته وصفاء سـريرته في قبولـه لكـل بادرة لحل مشكلته، رغما عـن الآلام و المآسـي و حمـلات الابـادة

التي تعرض لها. و لكن حسن نية شعبنا كان يقابل في كل الأحوال بالغدر و الخيانة و التنصل من الأتفاقات الموقعة من جانب الأنظمة العراقية المختلفة، و اخر تجربة في هذا الصدد كانت مفاوضات عام 1991 حيث ان النظام العراقي تنصل من وعوده التي رافقت بداية المفاوضات ثم سحبت الادارات الحكومية و فرضت حصارا اقتصادية على كردستان مما اضطر شعبنا الى اجراء انتخابات نيابية حرة بقرار من الجبهة الكردستانية لسلطة الأمر الواقع (De Facto) انذاك. فتمت تلك الانتخابات بصورة رائعة يوم 10 ايار (مايو) 1992. لقد نص القانون رقم 2 لسنة 1992 (قانون لمجلس الوطني لكردستان العراق) في الفقرة 2 من المادة 56 من مهام المجلس: (البت في المسائل المصيرية لشعب كردستان العراق و تحديد العلاقة القانونية مع السلطة المركزية و لصيانة الوحدة الوطنية للعراق و تعزيزها و حفاظا لعلاقات الأخاء التاريخي بين الشعبين الشقيقين العرب يو الكردي و لضمان ديمومتها و ترسيخ صرحها و انسجاما مع القرار الذي اجمعت عليه المعارضة العراقية في فيينا و كردستان العراق و أكد فيه المبدأ القانوني الذي يقر للشعب الكردي حقه في تقرير مصيره ضمن المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين العربي و الكردي و الحقوق

القومية و الثقافية و الادارية للتركمان و الاشوريين، و ضمان مساواتهم في الحقوق و الواجبات و اقرار ذلك دستوريا).

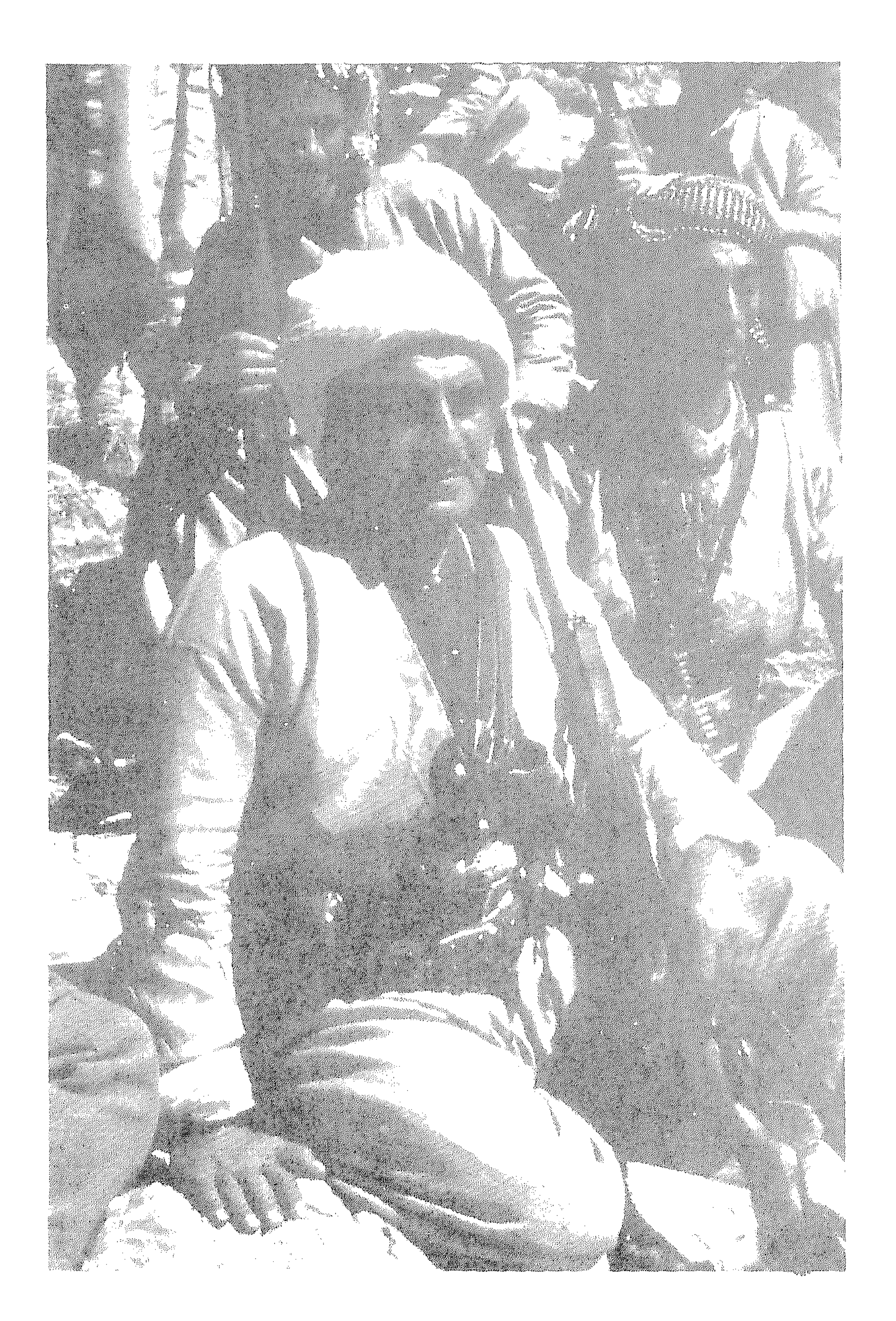
فها هو المجلس الوطني لكردستان العراق يمارس نيابة عن شعب كردستان لعراق مهمته في هذا الصدد. و حقه الثابت وفقا للعهود و المواثيق الدولية المشار اليها في تقرير المصير، معلنا أنه قرر بالاجماع تقرير مصيره و تحديد علاقته القانونية مع السلطة المركزية، في هذه المرحلة من تاريخيه على أساس الاتحاد الفيدرالي ضمن عراق ديمقراطي برلماني يؤمن بنظام تعدد الأحزاب و يحترم حقوق الانسان المعترف بها في العهود و المواثيق الدولية[170].

[170] بيان اعلان الاتحاد الفيدرالي – المجلس الوطني لكردستان العراق, أربيل, في 4 تشرين الأول (أكتوبر) 1992.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ملحق الصور





(مصطفى البارزاني زعيم الحركة القومية الكردية المعاصرة)



(الملا مصطفى البارزاني(زعيم الثورة الكردية) اثناء تفقده لأحدى مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني عام **1961**)



(البارزاني مع القاضي محمد رئيس جمهورية مهاباد الكردية عام **1946**)



(قائد الثورة الكردية البارزاني الخالد بعد عودته من منفاه الاجباري في روسيا اثناء اجتماعه مع الزعيم عبد الكريم قاسم في بغداد عام 1958)



ثورة ديرسيم في كردستان – تركيا عند

تراك عام **1925**)

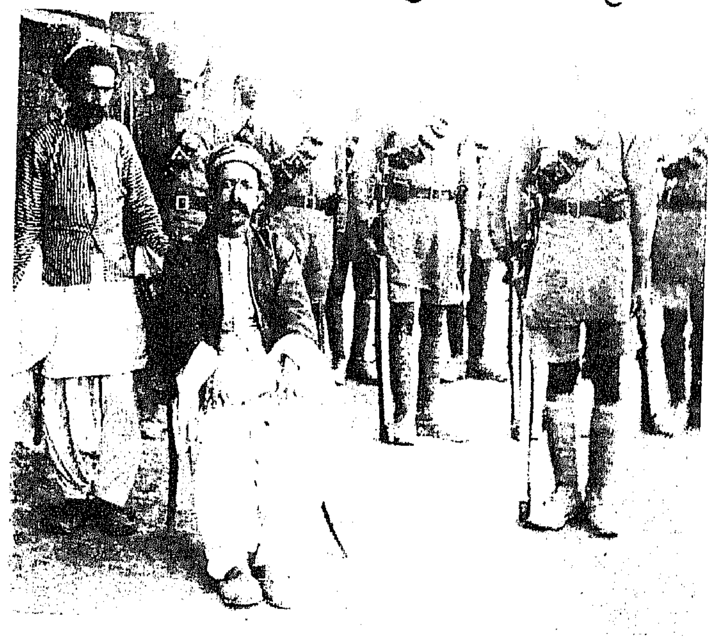


(الشيخ محمود الحفيد حكمدار كردستان مع مرافقه و خدمه في

مدينة السليمانية عام **1919**)



(الشيخ محمود الحفيد مع مقاتليه في مدينة السليمانيه)



(الشيخ محمود الحفيد مطوقا بجنود الدولة البريطانية في الهند
قبل ارجاعه الى كردستان)



(القاضي محمد رئيس جمهورية مهاباد الكردية عام **1946**)

(يوم اعلان جمهورية مهاباد الكردية و رفع علم كردستان في
ساحة جوارباخ في مدينة مهاباد يوم **22** من كانون الثاني عام



(القاضي محمد رئيس الجمهورية مع اركان حكومته في عام 1946)



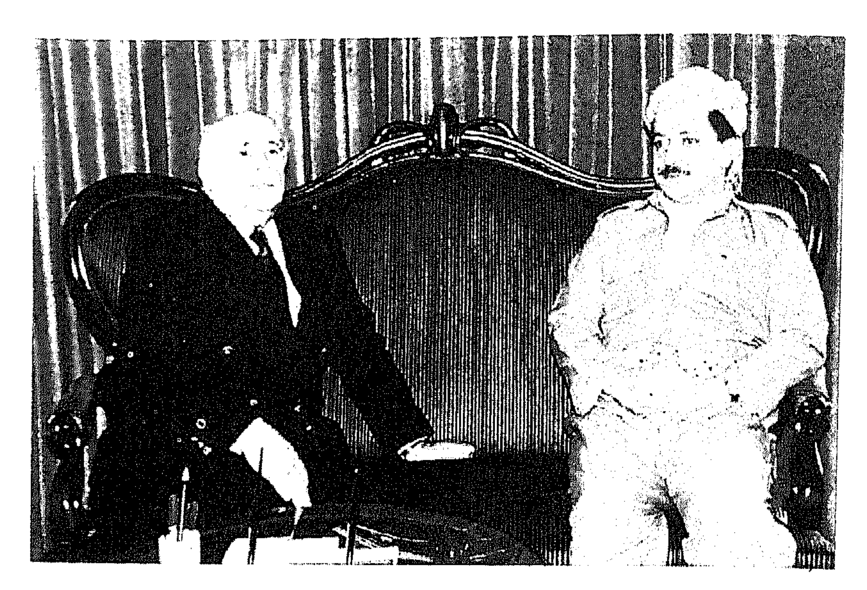
(القاضي محمد رئيس جمهورية مهاباد الكردية اثناء اعدامه يوم

31 آذار (مارس) **1947**

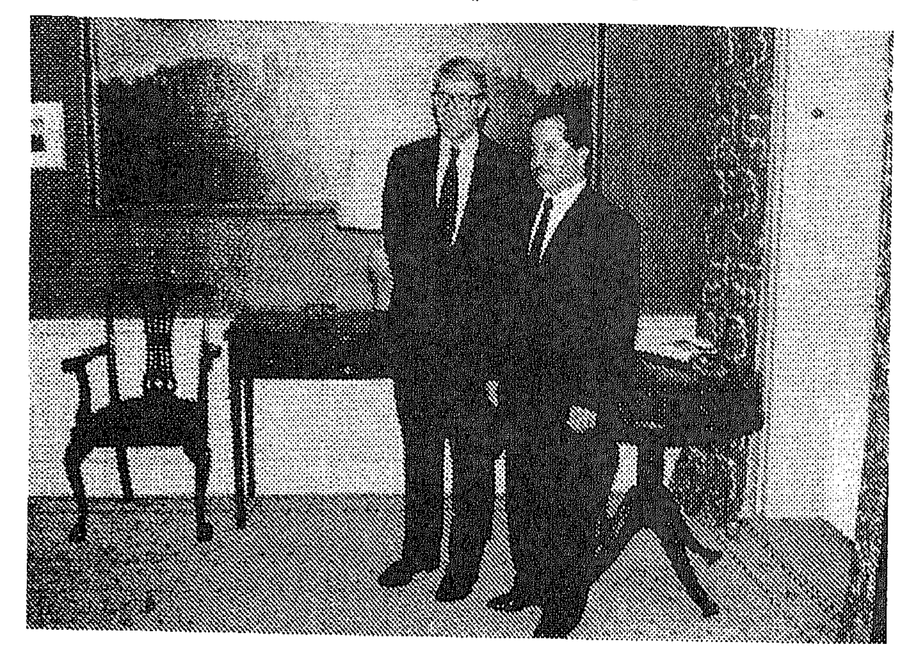


(عبدالرحمن قاسملو السكرتير العام للحزب الديمقراطي

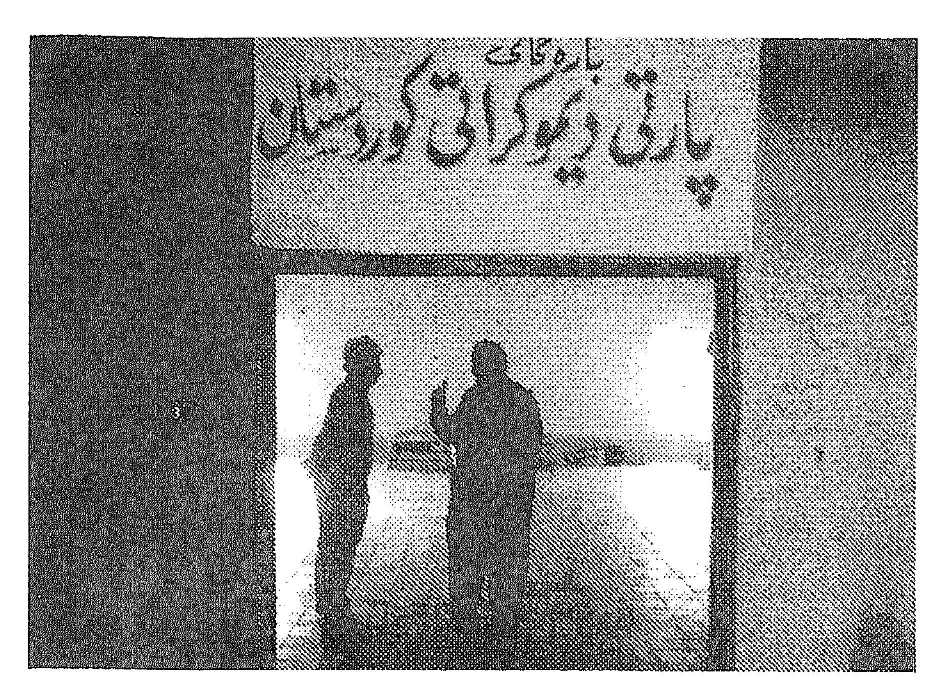
الكردستاني – ايران الذي اغتيل في العاصمة النمساوية – فيينا)



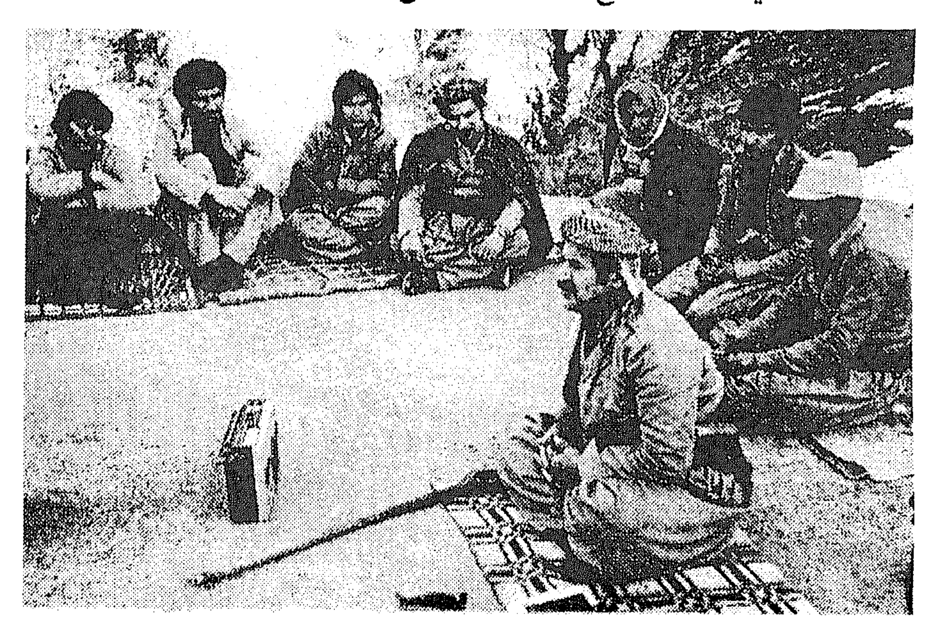
(السيد مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني
خلال لقائه مع الرئيس التركي سليمان ديمريل العام 1992)



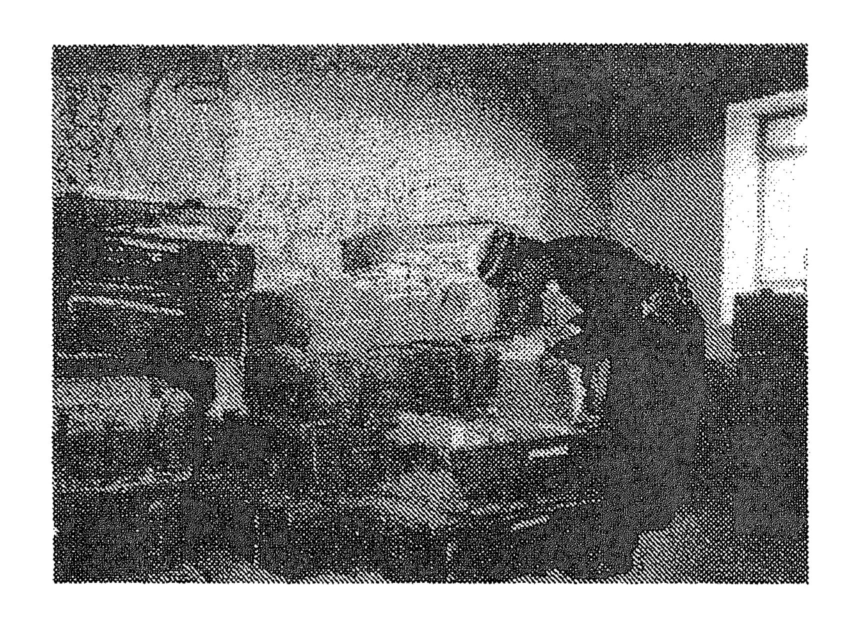
(السيد مسعود البارزاني خلال لقائه مع رئيس الوزراء البريطاني
الذي جاهد في سبيل المنطقة الآمنة لحماية الاكراد من بطش
الديكتاتورية في العراق)

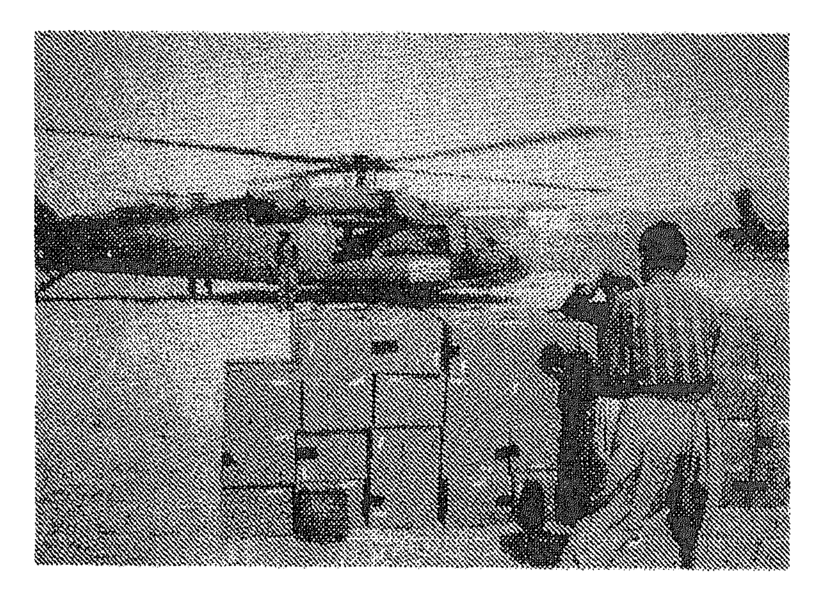


(السيد مسعود البارزاني يستقبل السيد جلال الطالباني في مقر اقامته في مصيف صلاح الدين بعد التوقيع على اتفاقية واشنطن .



(السيد جلال الطالباني (الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني) اثناء ادارته اجتماع تنظيمي لحلقة حزبية)





(جانب من تواجد قوات التحالف الدولي في كردستان العراق

1991 -1996)



جيوبوليتيكية كردستان العراق مقسمة اداريا بين الحزب الديمقراطي الكردستاني **KDP** و الاتحاد الوطني الكردستاني **PUK** .

أيها الشعب العراقي

قد وصلت قوات الجيش الامريكي منطقة زاخو الآن

وستقدم قواتنا بتعاون مع قوات عسكرية دولية

ومنظمات الاسعاف الدولية الاخرى كثيراً من المساعدات

الانسانية لكل من اللاجئين. لكي ستقدم قواتنا

الاطعمة والمياه، كذلك الخدمات الصحية.

وستؤسس قواتنا لكم مؤقتاً المخيمات.

ان نعمل هذا مطابق تماماً مع قرار الامم المتحدة

المرقم ٦٨٨ والله هو الموفق.

فضلاً حافظوا على قواتنا ومن معها تحت حمايتها

وساعدوا هذه الجهود الانسانية الرامية

وشكراً.

PEOPLE OF IRAQ!

SOLDIERS FROM THE UNITED STATES OF AMERICA HAVE ARRIVED IN ZAKHO. OUR SOLDIERS, AND OTHER INTERNATIONAL FORCES AND RELIEF ORGANIZATIONS, ARE BEING SENT TO HELP YOUR BROTHERS WHO ARE SUFFERING. WE WILL BE BUILDING TEMPORARY COMMUNITIES, PROVIDING FOOD, WATER AND MEDICAL CARE. WE ARE DOING THIS IN ACCORDANCE WITH UNITED NATIONS RESOLUTION 688, AND BECAUSE IT IS RIGHT IN THE EYES OF ALLAH.

OUR SOLDIERS WILL NOT HARM YOU UNLESS YOU ATTACK THEM, OR THE PEOPLE THEY ARE PROTECTING. DO NOT TRY TO STOP THE HUMANITARIAN ACTIONS OF THE WORLD! INSTEAD, JOIN US IN HELPING YOUR BROTHERS.

JOHN M.D. SHALIKASHVILI
LTG, USA
Commander, Combined Task Force

الفريق/جان ام. دي. شاليكاشفيلي
قائد القوات المشتركة

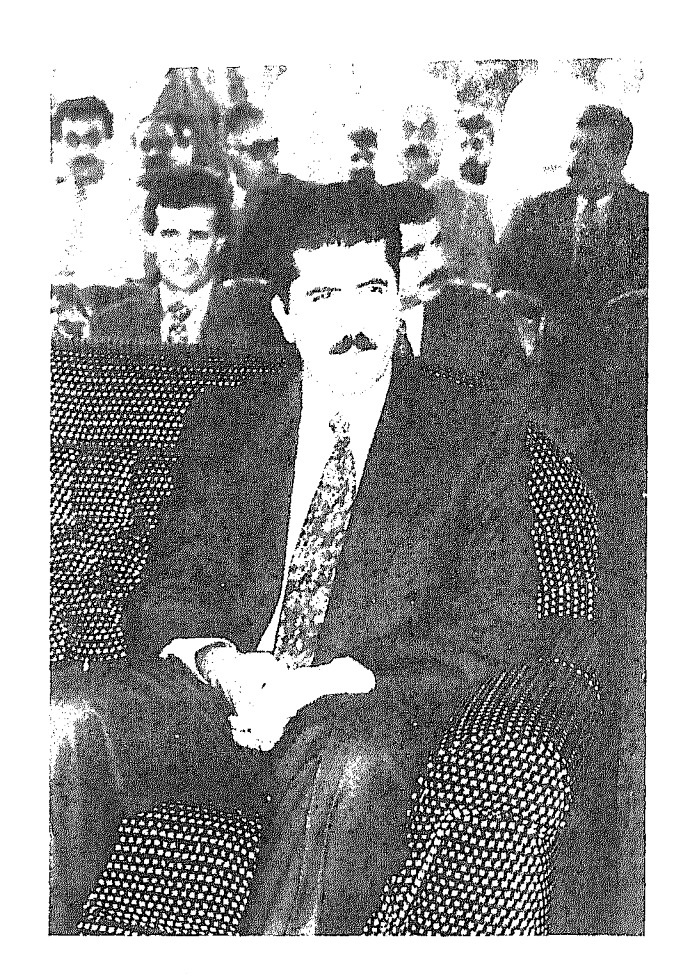
وثيقة ألقتها قوات التحالف الدولي في منطقة كردستان – العراق من الجو اثناء عملية الهروب الجماعية لملايين الكرد من بطش نظام صدام حسين موقعة من قبل قائد القوات الشتركة للجيش الامريكي الجنرال شارلي كا شفيلي.



وفد المؤتمر الوطني العراقي **INC** للمصالحة بين الحزبيين الكرديين (**PUK & KDP**) في دبلن اب (اغسطس) **1995** من اليمين : السيد هوشيار الزيباري (ممثل **KDP** في اوربا)، جوهر نامق (رئيس البرلمان الكردي) ، العميد توفيق الياسري و الدكتور احمد جلبي و المرحوم هاني الفكيكي .



الدكتور روز نوري شاويس رئيس وزراء حكومة أقليم كردستان.



السيد نيجيرفان البارزاني نائب رئيس حكومة أقليك كردستان.



السيد جوهر نامق أول رئيس لبرلمان كردستان المنتخب في عام

1992.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المصادر و المراجع

- ادمونز سي جي، كرد و ترك و عرب (ترجمة جرجيس فتح الله) (دار العروبة ، بغداد ، 1971) .
- آدامسن، ديفيد ، الحرب الكردية (دار الشمس، ستوكهولم ، 1995).
- أوبالانس أدكار ، الثورة الكردية (لندن ، 1973).
- أيغليلتن، وليم ، جمهورية مهاباد (ترجمة جرجيس فتع الله)(دار الطليعة ، بيروت ، 1973).
- البارزاني، مسعود ، البارزاني و الحركة التحررية الكردية 1958 -1961 (كردستان ، 1993).
- البزاز ، د. عبدالرحمن ، الدولة الموحدة و الدولة الاتحادية (بيروت ، 1960) .
- جياوكك ، معروف ، أسرار بارزان (بغداد ، 1959).
- جلال الطالباني ، كردستان و الحركة القومية الكردية (بيروت ، دار الطليعة ، 1971).
- جليلي جليل ، الحركة الكردية في العصر الحديث (بيروت ، دار الرازي ، 1992.

- حسن مصطفى، البارزانيون و حركات بارزان (بيروت ، دار الطليعة).
- الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية (الطبعة الثالثة ، 1966).
- الحسني، عبدالرزاق، تاريخ العراق السياسي(بغداد، مطبعة النجاح ، 1930).
- الحسني، عبد الرزاق، المعاهدات (بغداد ، مطبعة النجاح).
- الحسني، عبدالرزاق ، موجز تاريخ البلدان العراقية .
- عبد الرحمن قاسملو ، كردستان و الاكراد، دراسة سياسية و اقتصادية (بيروت ، المؤسسة االبنانية للنشر).
- عبد القادر البريفكاني ، الحركة القومية الكردية المعاصرة ، من مصطفى البارزاني ال مسعود البارزاني (القاهرة ، مطابع الاهرام ، 1998).
- دشنر، د. كونتر ، أحفاد صلاح الدين الايوبي ،(دار شتراويه، 1983).
- الدملوجي ، صديق ، أمارة بهدينان أو امارة العمادية (المطبعة العصرية، الموصل ، 1953).

- راندل ، جوناثان ، أمة في شقاق – دروب كردستان كما سلكتها ، (الترجمة العربية) (دار النهار ، بيروت، 1997).
- زكي ، محمد أمين ، خلاصة تاريخ الكرد و كردستان (ترجمة محمد علي عوني) (القاهرة ، 1939).
- زكي ، محمد أمين ، مشاهير الكرد و كردستان في العهد الاسلامي (ترجمة محمد علي عوني) (القاهرة ، 1947).
- زودو، لوقا ، المسألة الكردية و القوميات العنصرية في العراق (بيروت، 1969).
- شمدت ، دانا آدمز ، رحلة الى رجال شجعان (ترجمة جرجيس فتح الله)، (بيروت ، 1971).
- شيركو، د. بلج ، القضية الكردية ، ماضي الكرد و حاضرهم (القاهرة ، 1930).
- شعبان ، د. عبد الحسين ، عاصفة على بلاد الشمس (دار الكنوز ، بيروت، 1994).
- شعبان، د. عبد الحسين ، الحرب العراقية – الايرانية (طريق الصحيح ، بيروت ، 1981).

- موريس ، رينيه، كردستان أو الموت ، الترجمة العربية (لندن ،كردولوجيا ، 1986).
- محمد شيرزاد ، نضال الاكراد (القاهرة ، 1946).
- محمود الدره ، القضية الكردية و القومية العربية في معركة العراق (القاهرة).
- ماجد عبد الرضا ، المسألة القومية الكردية في العراق 1958 –1975 .
- د. يحي الخشاب، الكرد و كردستان ، و دراسة عن المسألة الكردية قبل مطلع القرن العشرين (القاهرة ، 1958).
- د. عزيز الحاج ، القضية الكردية في العشرينات (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1984).
- فوزي الاتروشي، مقالات حول القضية الكوردية (كردستان، مطبعة الثقافة ، 1999)

المراجع الانجليزية

Abdul Rahman Ghassemlou, Kurdistan and The Kurds (London: Collet's Ltd., 1965).

Anir Hassan Pour, Nationalism and Language in Kurdistan: 1918-1985 (San Francisco, 1992).

Antony Smith, National Identity (London, 1964).

Arshak Safrastine, Kurds and Kurdistan (London: The Harvill Press, 1948).

Basil Nikitine, The Kurds (Beirut: Dar alRawi, 1958).

C.J. Edmonds, Kurds, Turks and Arab (London: Oxford University Press, 1957).

Dana Adams Schmidt, Journey among Brave Men (Boston: Little Brown, 1964).

David Adamson, The Kurdish War (London , 1964).

David McDowell, The Kurds (London, 1996).

David McDowell, A Modern History of the Kurds (London: I.B.Tauris, 1997).

Derek Kinnane, The Kurds and Kurdistan (London: Oxford University Press, 1924).

Edgar O'Ballance, The Kurdish Struggle (New York: St. Martin's Press, 1996).

Edgar O'Ballance, The Kurdish Revolt 1961-1970 (London: Faber and Faber Ltd., 1973).

Edmund Ghareeb, The Kurdish Nationalist Movement (Beirut: Dar alNahar, 1973).

Edmund Ghareeb, The Kurdish Question in Iraq (New York: Syracuse University Press, 1981).

Gerard Chaliand, The Kurdish Tragedy (London: Zed Books Ltd., 1994).

Gorden A. Vraig, Force and Statecraft – Diplomatic Problem of Our Time (Oxford : University of Oxford Press , 1990).

Henry Kissinger, Years of Renewal (London :Weildenfeld & Nicolson , 1999).

Hassan Arfa, The Kurds: A Historical and Political Study (London: Oxford University Press, 1996).

Ismat Sharif Vanly, " Kurdistan in Iraq " Ed. By Gerard Chaliand, A People without A Country (London: Zed Books Ltd., 1993).

Jemal Nebez, About the Kurdish Problem (Europe: National Union of Kurdistan Students in Europe, 1969).

James Ciment, The Kurds (State and Monority in Turkey, Iraq and Iran) (New York : Facts On File, Inc. , 1996).

John Bulloch and Harvey Morris, No Friends but the Mountains (London: Penguin Books, 1992)

Jonathan Randaal, Kurdistan , After Such Knowledge , What Forgiveness (London : Bloomsbury Publishing Plc. , 1998).

المصادر و المراجع

Majid Khaddori, Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958 (London: Oxford University Press, 1969).

Martin Short and Anthony McDermott, The Kurds (London, 1975).

Micheal Gunter, The Kurds of Iraq (New York: St. Martin's Press, 1992).

Mohammed Heikal, Illusions of Triumph (London: Harper Collins, 1993).

Munir Morad " The Situation of Kurds in Iraq and Turkey: Current Trends and Prospects in the

Kurds: A contemporary Overview " ed. By Philip G. Kreyenbroek and Stefan Sperl (London and New York: Routledge, 1992).

Robert Olson, The Kurdish Nationalist Movements in the 1990s (Kentucky L The University Press of Kentucky, 1996).

Robert Olson, The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880-1925 (TEXAS: University of Texas Press, 1988).

Robert Olson, The Kurdish Question aand Turkish – Iranian Relations from World War 1 to 1998 (California : Mazda Publications, 1998).

Wilson, A.T., Mesopotamia 1917 -1920 A Clush of Loyalities A Personal And Historical Record (London, 1931).

مقالات في المجلات الاجنبية الاكاديمية

- David McDowell, " The Kurdish Question in the 1990s ," Peuples Mediteraneens, Jullet -December 1994.

- Hilal Khasham, " The Labyrinth of Kurdish Self-Determination ," International Studies, Vol.32, No., 1, 1995.

- Hilal Khashan and Judith Harik, " The Plight of The Kurds ," Bulletin of Peace Proposals, Vol. 23, No. 20.

- James M. Prince, " A Kurdish State in Iraq? ," Current History, January 1993, Vol. 92, No., 570 Graham E.

- Fuller, " The Fate of the Kurds ,"Foreign Affairs, spring 1993.

- Micheal Gunter, " Foreign Influences on the Kurdish Insurgency in Iraq ," Orient, March 1993, Vol. 34, No., 1.

- Michael Gunter, " A de Facto Kurdish State in Northern Iraq ," Third World Quarterly, Vol. 14, No. 2, 1993.

- Walid Abdl Nasser, " Refugees Affairs and The Future of The Regional Arrangements in Middle East ," International Politics, No. 115, 1994.

الصحف

- AlHayat , 21st October 1996 .
- AlHayat, 26th August 1996.
- AlHayat, 30th August 1996.
- AlHayat, 2nd August 1996.
- Guardian, 26th January 1993.
- Independence, 14th August 1996.
- Independence, 14th September 1996.
- Independence, 30th September 1996.
- Independence 2nd September 1996.
- Jordan Times, 29th July 1996.
- Jordan Times, 1st August 1996.
- Liberation, 14th October 1996.
- Turkish Daily News, 1 – 28 September 1996.

Documents

- Associate Press Report, 18th September 1996.
- Associate Press Report, 20th October 1996.
- CIA: The Pike Report, Spokesman Books, and England 1997.
- Middle East Report, July -August 1994.
- Report on Iraq Administration, April 1922 -March 1925.
- Situation of Human Rights in Iraq, 15 October 1996.
- The March 1970 Manifesto.
- The Declaration of Ferdalism By Iraqi Kurds in 1992.
- UN Security Council Resolution 688.

المراجع الانجليزية

Abdul Rahman Ghassemlou, Kurdistan and The Kurds (London: Collet's Ltd., 1965).

Anir Hassan Pour, Nationalism and Language in Kurdistan: 1918-1985 (San Francisco, 1992).

Antony Smith, National Identity (London, 1964).

Arshak Safrastine, Kurds and Kurdistan (London: The Harvill Press, 1948).

Basil Nikitine, The Kurds (Beirut: Dar alRawi, 1958).

C.J. Edmonds, Kurds, Turks and Arab (London: Oxford University Press, 1957).

Dana Adams Schmidt, Journey among Brave Men (Boston: Little Brown, 1964).

David Adamson, The Kurdish War (London , 1964).

David McDowell, The Kurds (London. 1996).

David McDowell, A Modern History of the Kurds (London: I.B.Tauris, 1997).

Derek Kinnane, The Kurds and Kurdistan (London: Oxford University Press, 1924).

Edgar O'Ballance, The Kurdish Struggle (New York: St. Martin's Press, 1996).

المصادر و المراجع

Edgar O'Ballance, The Kurdish Revolt 1961-1970 (London: Faber and Faber Ltd., 1973).

Edmund Ghareeb, The Kurdish Nationalist Movement (Beirut: Dar alNahar, 1973).

Edmund Ghareeb, The Kurdish Question in Iraq (New York: Syracuse University Press, 1981).

Gerard Chaliand, The Kurdish Tragedy (London: Zed Books Ltd., 1994).

Gorden A. Vraig, Force and Statecraft – Diplomatic Problem of Our Time (Oxford : University of Oxford Press , 1990).

Henry Kissinger, Years of Renewal (London :Weildenfeld & Nicolson , 1999).

Hassan Arfa, The Kurds: A Historical and Political Study (London: Oxford University Press, 1996).

Ismat Sharif Vanly, " Kurdistan in Iraq " Ed. By Gerard Chaliand, A People without A Country (London: Zed Books Ltd., 1993).

Jemal Nebez, About the Kurdish Problem (Europe: National Union of Kurdistan Students in Europe, 1969).

James Ciment, The Kurds (State and Monority in Turkey, Iraq and Iran) (New York : Facts On File, Inc. , 1996).

John Bulloch and Harvey Morris, No Friends but the Mountains (London: Penguin Books, 1992)

Jonathan Randaal, Kurdistan , After Such Knowledge , What Forgiveness (London : Bloomsbury Publishing Plc. , 1998).

المصادر و المراجع

Majid Khaddori, Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958 (London: Oxford University Press, 1969).

Martin Short and Anthony McDermott, The Kurds (London, 1975).

Micheal Gunter, The Kurds of Iraq (New York: St. Martin's Press, 1992).

Mohammed Heikal, Illusions of Triumph (London: Harper Collins. 1993).

Munir Morad " The Situation of Kurds in Iraq and Turkey: Current Trends and Prospects in the

Kurds: A contemporary Overview " ed. By Philip G. Kreyenbroek and Stefan Sperl (London and New York: Routledge, 1992).

Robert Olson, The Kurdish Nationalist Movements in the 1990s (Kentucky L The University Press of Kentucky, 1996).

Robert Olson, The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880-1925 (TEXAS: University of Texas Press, 1988).

Robert Olson, The Kurdish Question aand Turkish – Iranian Relations from World War 1 to 1998 (California : Mazda Publications, 1998).

Wilson, A.T., Mesopotamia 1917 -1920 A Clush of Loyalities A Personal And Historical Record (London, 1931).

مقالات في المجلات الاجنبية الاكاديمية

- David McDowell. " The Kurdish Question in the 1990s ," Peuples Mediteraneens, Jullet -December 1994.
- Hilal Khasham. " The Labyrinth of Kurdish Self-Determination ," International Studies, Vol.32, No.. 1, 1995.
- Hilal Khashan and Judith Harik. " The Plight of The Kurds ," Bulletin of Peace Proposals, Vol. 23, No. 20.
- James M. Prince. " A Kurdish State in Iraq? ," Current History, January 1993, Vol. 92, No., 570 Graham E.
- Fuller. " The Fate of the Kurds ,"Foreign Affairs, spring 1993.
- Micheal Gunter. " Foreign Influences on the Kurdish Insurgency in Iraq ," Orient, March 1993, Vol. 34, No.1.
- Michael Gunter. " A de Facto Kurdish State in Northern Iraq ," Third World Quarterly, Vol. 14, No. 2, 1993.
- Walid Abdl Nasser. " Refugees Affairs and The Future of The Regional Arrangements in Middle East ," International Politics, No. 115, 1994.

الصحف

AlHayat , 21st October 1996 .
AlHayat, 26th August 1996.
AlHayat, 30th August 1996.
AlHayat, 2nd August 1996.
Guardian, 26th January 1993.
Independence, 14th August 1996.
Independence, 14th September 1996.
Independence, 30th September 1996.
Independence 2nd September 1996.
Jordan Times, 29th July 1996.
Jordan Times, 1st August 1996.
Liberation, 14th October 1996.

Documents

- Associate Press Report, 18th September 1996.
- Associate Press Report, 20th October 1996.
- CIA: The Pike Report, Spokesman Books, and England 1997.
- Middle East Report, July -August 1994.
- Report on Iraq Administration, April 1922 -March 1925.
- Situation of Human Rights in Iraq, 15 October 1996.
- The March 1970 Manifesto.
- The Declaration of Ferdalism By Iraqi Kurds in 1992.
- UN Security Council Resolution 688.
- 1974 Autonomy Law.

- 1974 Autonomy Law.

KURDISTAN AND THE WAR DILEMMA

By
MOHAMMED AHMAD

DAR AL HIKMA , LONDON
2000
ISBN 1 – 898209 – 51 - 0

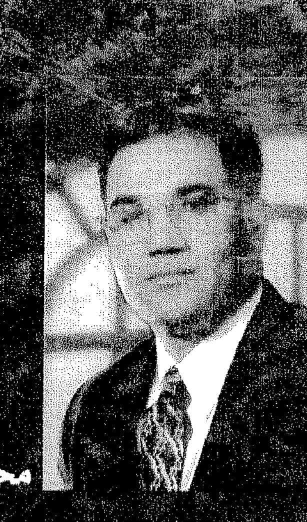












محمد إحسان

ولد في كردستان العراق 1965.

اكمل دراسته الإعدادية في مدينة زاخو

انهى دراسة الادب الانكليزي في جامعة الموصل 1988 وحصل على بكلريوس الآداب في اللغة الانكليزية.

مارس التدريس في أكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية في البصرة 1989 - 1990.

عمل كضابط ارتباط ومنسقاً للشؤون الإنسانية خلال عمليات: المنطقة الآمنة، المطرقة الجاهزة وتوفير الراحة للأكراد في كردستان العراق وتركيا.

حصل على ماجستير في الدراسات الدولية والدبلوماسية من جامعة لندن. كلية الدراسات الشرقية والافريقية SOAS عام 1997.

يعمل باحثاً في جامعة لندن لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية.

نشر له العديد من الابحاث الأكاديمية بخصوص منطقة الشرق الاوسط والمسألة الكردية في العديد من المجلات المختصة.

هذا الكتاب

انها انعطافة مهمة أن تحتشد الأقلام الكردية للكتابة عن شعب اعتصرته المحن، وقضية عادلة طحنتها الحروب وطوفتها دموع آلآم تراجيديا كردية مازالت تتواصل ونحن على بوابة الألفية الثالثة، نقول ذلك لأن سيرة هذه القضية كثيراً ما ألحقت بها من قبل الغرباء نتوءات هي بريئة منها ورتوش رديئة لا تنسجم مع تقاسيمها الخضراء التجليات.
لذا يضاف هذا الكتاب الى سلسلة النتاجات التي تقف على الجانب الآخر من ضفاف الواقع الكردي، حيث الحقيقة يصرح بها دونما عاطفة جياشة، وحيث الانحياز للقضية أمر محتم ولكن دون إخلال بالموضوعية وبالسرد الواقعي الموثق للاحداث.
الكتاب اضافة غنية للمكتبة المعنية بالشؤون والشجون الكردية لأن مؤلفه كان شاهد عيان على الكثير من الأحداث المدونة فيه، وايضاً لكون حقبة التسعينات العاصفة افرزت للكرد ولأول مرة في تاريخهم وضعا سياديا على جزء من وطنهم في كردستان العراق ولم تعد القضية الكردية يطويها النسيان.
في الكتاب تحليل للظرف الدولي الذي افرز التجربة الكردية في اطار "المنطقة الآمنة" الجديدة على فقه القانون الدولي العام، وفيه تقييم لمسيرة التجربة وآفاق نجاحها ودعوة تحريضية لتجييش كل الطاقات واستنفارها لصياغة السلام في كردستان العراق.
ان مسيرة الادارة الكردية في كردستان العراق منذ ١٩٩٢ تستحق المزيد من البحوث والدراسات للتعريف بها في المحيطين الإقليمي والعالمي والكتاب الذي بين أيدينا جهد مشكور في هذا المضمار.

الناشر